الاثنين 20 كانون الأول 2021
العدد 4518 السنة السادسة عشرة
lundi 20 Décembre 2021 nº 4518 16ème année

24 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

أعيدوا القوّة الشرائيّة للعمّال

● **ماهر سلامة**
ليس هناك رابحون

● **علي الزين**
الأثر الاجتماعي للنّقل المشترك

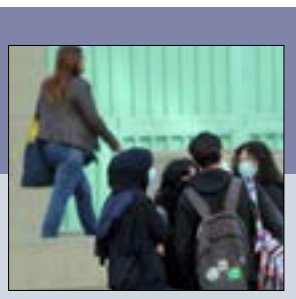

كارتيل المدارس يتغوّل
زيادة 300% على الأقساط! [3]

خلاف غير مسبوق في المجلس العسكري
اتهام قائد الجيش بالطائفية! [2]

البطاقة التموينية
مليون و100 ألف «أشهروا» فقرهم
[4 ـ 5]

(أ ف ب)

تقرير

موجة الهجرة الثالثة
63% من اللبنانيّين يريدون المغادرة

5

الحدث

«المعجزة» التركية
انهيار بلا قاع

10

فلسطين

رسائل إسرائيليّة إلى غزّة
عودة الاغتيالات مقابل إشعال الضفّة

12

قضية اليوم

خلاف غير مسبوق في المجلس العسكري:

اتهام قائد الجيش بالطائفية!

حسن عليق

لم يسبق أن خرجت خلافات قيادة الجيش إلى الضوء في العادة، إما تُحل سريعاً، أو تبقى مكتومة. لكنها هذه المرة خرجت إلى العلن. الخلاف بين قائد الجيش العماد جوزف عون وعضو المجلس العسكري، الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع، اللواء محمود الأسمر، وصل إلى حد مقاطعة الأخير احتفال عيد الاستقلال. وبعد أيام قليلة، أوقفت دورية من مديرية مخابرات الجيش مدير مكتب الأسمر، رائد طراف. ثلاث سيارات مدنية قطعت الطريق عليه في طرابلس.

> صدر حكم بالسجن عاماً واحداً بحق مدير مكتب اللواء الأسمر

وعندما حاول صدم إحداها بسيارته لاستكمال مساره، أطلق أفراد الدورية النار في الهواء لتخويفه، ثم «سحبوه» من سيارته وانهالوا عليه ركلاً ولكماً وصفعاً، واقتادوه إلى إحدى سيارات الدورية. خضع للتحقيق لدى مديرية المخابرات، قبل أن تحيله الشرطة العسكرية على المحكمة العسكرية. ادعى عليه مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، القاضي فادي عقيقي، بجرم تحقير المؤسسة العسكرية وشتم قائدها. سريعاً، أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة حكماً بإدانة طراف وسجنه عاماً واحداً. ويمكن القول إن هذا الحُكم من الأسرع - وجاهياً - في تاريخ المحكمة، كونه صدر في غضون أيام.

توقيف طراف تم بعدما تبيّن أنه كان يقف خلف كتابة بيانات تهاجم قائد الجيش وتوجّه له تهمة الطائفية وغيرها. ولم يكن مدير مكتب أمين المجلس الأعلى يحضر في مجلس خاص أو عام، إلا ويكيل فيه الشتائم للعماد جوزف عون. وفي بعض مقاهي طرابلس، صار البعض يتجنّب الجلوس إلى طاولة طراف لما قد يسببه لهم من حرج أو مشكلات بسبب الشتائم التي يوجّهها للعماد عون. علماً أنه في الأصل، حالة طراف غير معهودة. فهو مدني يعمل بصفة مدير مكتب عضو في المجلس العسكري للجيش، أي المجلس التي يتخذ كافة القرارات الرئيسية في المؤسسة العسكرية. وفي السنوات الأخيرة، نُسب إلى طراف الكثير من المخالفات المتصلة بعمله إلى جانب اللواء الأسمر (تغطية مخالفات وبيع بطاقات عسكرية...). وفيما لم يجر التحقيق بشأن تلك المخالفات، كان الأسمر يتلقى نصائح من مسؤولين أمنيين وآخرين على صلة برئاسة الحكومة، بإبعاد طراف عنه، إلا أنه لم يستجب.

ما كان مدير المكتب يتهم قائد الجيش به لم يكن سوى صدى لما يقوله الأسمر نفسه. فالأخير كان في الأشهر الأخيرة يرفع الصوت عالياً في انتقاد قائد الجيش. وتهمة الطائفية كانت الأكثر تداولاً من قبله بحق قائده. وفي مرتين على الأقل، تحدّث الأسمر مع الرئيس نجيب ميقاتي، شاكياً «طائفية جوزف عون». وفي المرتين، سأله ميقاتي: «هل لديك ما يُثبت اتهاماتك؟ هل ينتقم جوزف عون من ضباط على خلفية طائفية؟ دلّني على شكواك لأراجع قائد الجيش بشأنها». وفي المرتين، لم يقدّم الأسمر «الدلّته». لكن ذلك لم يحل دون استمراره بالتهجم على «القائد»، واتهامه له بتجاوز المجلس العسكري وأعضائه، وبحصر كافة شؤون المؤسسة «بمكتبه الذي عيّن فيه ضباطاً من لون طائفي واحد». ويقول الأسمر إنه لم يسبق أن سافر قائد للجيش في مهمة إلى الخارج واصطحب معه وفداً جميع أعضائه ينتمون إلى طائفة واحدة!

وصل الخلاف بين اللواء والعماد إلى حد مقاطعة الأول احتفال عيد الاستقلال الشهر الفائت، لـ«برد» له القائد الصفعة بتوقيف مدير مكتبه. وبحسب مصادر متابعة لشؤون المؤسسة العسكرية، فإن الخلاف لا يبدو متجهاً نحو الحل، خصوصاً أن الأسمر لن يجد من يغطيه سياسياً. فهو سيُحال على التقاعد في غضون شهرين، «ومش محرزة» لأي مرجعية سياسية أن تخوض معركة خاسرة في وجه قائد الجيش.

(أ ف ب)

طعون في قرارات مولوي: الانتخابات في خطر؟

علمت «الأخبار» أن مجموعة من الطعون ستقدَّم لدى مجلس شورى الدولة لإبطال القرار الصادر عن وزير الداخلية بسام المولوي في ما يتعلّق بتعيين لجان القيد العليا والابتدائية، ضمن المهلة القانونية، وذلك بسبب المخالفة الحاصلة فيها لجهة رفع أسماء القضاة بخلاف المادة 40 من قانون الانتخابات النيابية (بعد التعديل)، والتي نصّت على أن «يُعيّن رؤساء لجان القيد العليا والابتدائية وأعضاؤها ومقرّروها بقرار يصدر عن وزير الداخلية، على أن يرفع مجلس القضاء أسماء القضاة لتعيينهم». إذ عمدَ رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود الى إرسال كتاب بأسماء القضاة إلى مولوي، من دون المرور بالمجلس أو الدعوة إلى اجتماع يناقش الأمر. وهذه الطعون من شأنها أن تعرّض الانتخابات برمّتها للخطر في ضوء انقضاء المهل.

تسليماً بمشيئة الله ومزيد من الحزن والأسى

ننعي بإسم " ووترفرونت سيتي الضبية"

المغفور له بإذن الله تعالى

ماجد الفطيم

أحد أكبر أعلام الأعمال والعمران في العالم العربي

ترك ماجد الفطيم عائلتيه الصغرى والكبرى مؤوّدتين بإرثٍ من الأعمال الإنسانية والتنموية جعلت منه رجلاً استثنائياً عمِل بصمتٍ وتواضعٍ على مدى ثلاثين سنة من العطاء.

وبرحيل ماجد الفطيم ندّعو له بالرحمة وبأن يسكنه الله فسيح جناته كما نتقدّم بأحرّ التعازي من عائلته على ان تبقى مؤسساته وشركاته وانجازاته وأخلاقه مثالاً يُحتَذى وأثراً يُقتَدى به ونموذجاً من الإنجازات والقيم يستحقُّ أن يكون درباً لكل نجاح ومناقبية وأخلاق.

قضية

كارتيل المدارس يتغوّل: زيادة 300% على الأقساط!

فاتن الحاج

لم تكد اللجان النيابية المُشتركة «تجمّد»، أخيراً، العمل بالمادة 2 من القانون 1996/515 (قانون تنظيم الموازنة المدرسية) لسنة واحدة، وتفتح السقف للمدارس الخاصة لتفرض الزيادة التي تناسبها على الأقساط، حتى سارع البعض، في اليوم التالي، إلى تحديد زيادات تفوق نسبتها 120% وتصل إلى 300%.

إدارة مدرسة ليسيه عبد القادر طالبت الأهل بدفع مبلغ 600 دولار بـ«الفريش دولار» كمساهمة إلزامية عن العام الدراسي 2021 - 2022، بعدما أبلغت لجنة الأهل بأنها مجبرة على أخذ هذا التوجه، على خلفية الأوضاع المالية للمدرسة في ظل الأزمة الاقتصادية، ولتغطية الكلفة الإضافية للمصاريف التشغيلية. إلا أن اللجنة قالت في بيان إن الأزمة تصيب الجميع ومن ضمنهم الأهل الذين يعانون من القيمة المتدنية لدخلهم وعدم تعديله مقارنة بهبوط قيمة العملة اللبنانية. ورفضت تقرير زيادة كهذه على قيمة أقساط كل طالب، مشيرة إلى أن الأهل التزموا الزيادة التي فرضت في بداية العام الدراسي، وقيمتها مليونا ليرة، كبادرة حسن نية، وكتفهّم منهم لتردّي الأوضاع الاقتصادية، إلا أنهم لم يكونوا على بيّنة من أي زيادة أو مساهمة قد تُفرض إلزاماً عليهم مستقبلاً. ولو كانوا كذلك ربما كانوا قد توجّهوا إلى مدرسة أخرى تناسب تطلّعاتهم أو قدراتهم المالية.

> تحديد نسبة الزيادات والاقساط الجديدة قبل وضع الموازنة المدرسية وإقرارها مخالف للقانون

وكان وزير التربية عباس الحلبي قد أشار في بيان إلى أنه لا يجوز استيفاء أي قسط مدرسي بالدولار النقدي أو تحديده بالدولار الذي يصرف بالليرة اللبنانية، إذ إن الموازنة تقدم بالليرة اللبنانية، وبالتالي فإن استيفاء الأقساط محدّد بالليرة اللبنانية، وإن قانون النقد والتسليف حدّد العملة الوطنية لتكون العملة الأساسية.

وقبل مناقشة الموازنة المدرسية لهذا العام، أبلغت إدارات مدارس الليسيه التابعة للبعثة العلمانية الفرنسية الأهالي، عبر فيديوات للمسؤولين الأكاديميين في كل مدرسة، بأنها ستلجأ إلى زيادات على الأقساط تصل إلى 200 في المئة في الليسيه الكبرى، بحيث يرتفع القسط إلى 35 مليون ليرة للتلميذ الواحد، و150 في المئة في الليسيه طرابلس (27 مليون ليرة للتلميذ)، و145 في المئة في الليسيه نهر إبراهيم (26 مليوناً)، و120 في المئة في الليسيه حبوش (21 مليوناً)، و115 في المئة في الليسيه فردان (21 مليوناً). وفيما بدا أن لجان الأهل تتريث في إعلان موقف من الزيادة قبل التحاور مع الإدارات، إلا أن لجنة الأهالي في الليسيه فردان أشارت إلى أنه لا يمكن الحديث عن أي زيادة على الأقساط قبل دراسة الموازنة ومعرفة ظروف السنة الدراسية ومصيرها، داعية الإدارة إلى مراجعة القرار الذي سيضع الأهالي أمام مشكلة مالية كبيرة قد تدفع بعضهم إلى مغادرة المدرسة، وذلك بتجميد الزيادة لحين دراسة الموازنة التي يجب أن تلغي بعض النفقات غير الضرورية، واعتماد مبدأ التقشف، ما يسهم في تدني قيمة الزيادة على الأقساط.

«الأخبار» حاولت التواصل مع أحد محامي البعثة العلمانية الفرنسية الذي رفض الإدلاء بأي تصريح، مشيراً إلى أنه «ليس هناك أي قرار نهائي في هذا الملف، ولن ندخل في أي سجال قبل دراسة الموازنات مع لجان الأهل».

«إعلان بعض المدارس في مطلع العام الدراسي أنّ هناك زيادة قد تطال الأقساط المدرسية، نظراً إلى تأثّر بعض النفقات التشغيلية للمدرسة بارتفاع سعر صرف الدولار، شيء، وتحديد نسبة الزيادات ومن ثم تحديد الأقساط الجديدة بشكل علنيّ وصريح، قبل وضع الموازنة المدرسية ومناقشتها وإقرارها، شيء آخر مخالف للقانون»، بحسب عضو المنسّقة القانونية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة ملاك حمية. ولفتت الى أنه «إذا كانت المدارس الخاصة قد استندت في إطلاق العنان للزيادات وتحديدها من دون حسيب أو رقيب، إلى إقرار اللجان المشتركة اقتراح القانون الرامي إلى تجميد العمل بالمادة 2 من القانون 96/515، فإنّ الاقتراح لم يصبح قانوناً بعد، ولا يزال قابلاً للمناقشة والتعديل، وربما لا تصادق عليه الهيئة العامة لمجلس النواب، وبالتالي فإن هذا الاقتراح ليس سنداً قانونياً». وطالما أنه لا يوجد بعد أيّ «قانون نافذ» يجمّد أو يعدّل الأحكام القانونيّة التي ترعى طريقة توزيع النسب بين مختلف بنود الموازنة أو شروط تحديد الأقساط والزيادات، فإنّ «كل المدارس الخاصة تبقى خاضعة للأحكام المنصوص عليها في القوانين الحالية».

وأكدت حمية خطورة تجميد أحكام المادة 2 من القانون 96/515 بالصيغة الشاملة التي وردت في اقتراح القانون، «لما سيسبّبه ذلك من فوضى وتفلّت في تحديد الأقساط والزيادات من دون أيّ سقف أو ضوابط، إضافة إلى الآثار المُدمّرة التي سيُنتجها، سواء لجهة حرمان كثير من التلامذة من حق التعلّم، أو لجهة انتهاك مبدأ العدالة في تأمين هذا الحق لجميع التلامذة على حد سواء من دون أي تمييز بينهم، وفق الاتفاقيات الدوليّة التي صادق عليها لبنان والتزم تنفيذها».

وحتى في حال تصديق اقتراح القانون، مُعدّلاً أو بالمضمون الذي عرض فيه، فإنّ هذا التجميد أو التعديل «سينحصر بأحكام هذه المادة فقط، ولن يطال سائر أحكام القانون والقوانين والمراسيم الأخرى، التي تنصّ على أصول قانونيّة لتحديد الأقساط والزيادات، وأصول لتنظيم الموازنة المدرسيّة ومناقشتها ودراستها، ومن ثم إقرارها أو رفضها من لجنة الأهل، والتي من خلالها فقط يجري التوصّل إلى تحديد قيمة القسط المدرسي والزيادات اللاحقة به».

ومن هذه المواد التي تبقى سارية المفعول، المادة الأولى من القانون 96/515 التي تنصّ على وجوب تنظيم الموازنة المدرسيّة، وتحديد القسط المدرسيّ بقسمة إجمالي باب النفقات على مجمل عدد التلامذة الخاضعين لدفع القسط، والفقرة 7 من المادة 10 وتنصّ على أن الهيئة المالية هي الهيئة المخوّلة درس الشؤون المالية وإقرار الموازنة وتحديد الأقساط المدرسية وتقرير الزيادة على الأقساط، وهي التي تنجز درس الموازنة في مهلة 10 أيام من تاريخ عرض المشروع عليها، والفقرة 8 تنصّ على أن لجنة الأهل تتخذ قرارها بشأن الموازنة بالأكثرية المطلقة في ضوء تقرير مندوبيها في الهيئة المالية، والمادة 3 التي تنص على وجوب أن تقدّم كل مدرسة خاصة إلى مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية، في مهلة لا تتعدّى آخر شهر كانون الثاني من كل سنة دراسية، نسخة عن موازنتها السنوية موقّعة من مدير المدرسة ورئيس لجنة الأهل أو من مندوبي اللجنة في الهيئة المالية. وهذا يعني أنّ توقيع رئيس لجنة الأهل بالموافقة على الموازنة وما تضمّنته من تحديد لقيمة الأقساط، هو شرط قانوني لاعتبارها صحيحة ونافذة.

(هيثم الموسوي)

الأخبار

الأخبار حدّك اشترك بـ300,000

لمدة 6 أشهر بدل من 3 أشهر

71-513571

01-759500

(هذا العرض صالح لغاية 31-12-2021)

على الغلاف

خلط بين برنامج «أمان» والبطاقة التمويلية التي لا تزال بلا تمويل!

مليون و100 ألف «أشهروا فقرهم» في 19 يوماً

وصل عدد المسجلين على منصة «إيمباكت» للاستفادة من برنامج «أمان» الى مليون و79 ألفاً بعد 19 يوماً من بدء التسجيل، نحو 60% منهم عاطلون عن العمل. معظم هؤلاء يخلطون بين برنامج «أمان» المخصص للعائلات الفقيرة والذي تأمّن تمويله، وبين البطاقة التمويلية المخصصة للطبقات الميسورة التي سُحقت، والتي لا تمويل لها بعد. ما يحصل هو تجميع داتا اللبنانيين بادعاء تفاصيلها لمشروع لن يستفيد منه 150 ألف أسرة من أصل أكثر من 500 ألف أسرة باتت تحت خط الفقر

رلى إبراهيم

إلى أقل بقليل من مليون و100 ألف وصل عدد المسجّلين على شبكة دعم للاستفادة من المساعدات الاجتماعية التي أعلنت عنها وزارة الشؤون الاجتماعية، على أن يبدأ الدفع أول آذار المقبل. بسبب الحديث المتواصل عن البطاقة التمويلية والتبريكات التي وزعها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على اللبنانيين بمناسبة إطلاق منصة التسجيل لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي، حدث خلط بين هذا البرنامج الذي يتعلق بالعائلات الفقيرة ويحظى بتمويل (قرض من البنك الدولي)، وبين البطاقة التمويلية التي يُفترض أن تُغطي الطبقات الوسطى التي انهارت قوّتها الشرائية. أما كل ما يُحكى عن بطاقة تمويلية فلا يزال حبراً على ورق ضمن قانون أقرّ في مجلس النواب منذ 6 أشهر، فيما لم تتمكن أي من الحكومتين، الحالية أو السابقة، من تأمين تمويل لها بعد.

في الأسابيع الأخيرة، فُتح نقاش بين الحكومة ممثلة برئيسها ووزير الشؤون هكتور حجار وبين البنك الدولي حول إمكانية الحصول على قرض جديد لتمويل جزئي للبطاقة، وكان جواب البنك واضحاً بأن الأمر - إن حصل - مرتبط بنجاح برنامج «أمان» وبالشفافية التي ستُعتمد في توزيع البطاقات. لذلك، بدأ التفكير في تمويل «محلي» للبطاقة إلى حين حسم البنك لقراره. وبحسب مصادر حكومية، هناك توجه لإدراج بند في موازنة العام المقبل لتغطية تكاليف البطاقة التمويلية جزئياً، على أن يتم تنسيق كل الخطوات مسبقاً مع وزارة المال ومصرف لبنان. ورغم الإعلان بأن البطاقة ستغطي 500 ألف أسرة، لا تتوقع المصادر استفادة أكثر من 250 ألف أسرة منها، والتعويل هو على استقطاب قرض من البنك الدولي لزيادة أعداد الأسر. لكن هذه الإجراءات لن تكون متاحة للتطبيق قبل أشهر في أفضل الأحوال.

45%
من الاستمارات تتضمن أفراداً من ذوي الاحتياجات الخاصة

86000
الف سيارة مسجلة أحصتها المنصة في الاستمارات، بمعدل 0.347 سيارة لكل عائلة. 93٪ من الاسر لديها سيارة خاصة ونحو 7٪ سيارة عامة. وتلحظ المنصة أن نحو 77٪ من السيارات مسجلة قبل العام 2018

10%
من العائلات بينها فرد يتعدى عمره 64 عاماً

45%
من العائلات تستعين بعمال أجانب

29,172
هو عدد الحسابات المصرفية المرصودة في الاستمارات

14,360
عائلة مسجلة تتلقى تحويلات من الخارج

(أفرب)

ورغم أن المبلغ المرصود في البرنامج بالكاد يكفي لسدّ حاجات الأسر لأسبوع فقط، فإن رقم المسجّلين مرجح للارتفاع لا سيما أن التسجيل على المنصة الذي بدأ مطلع الشهر الجاري مستمر حتى نهاية كانون الثاني المقبل. وقد بلغ عدد الاستمارات حتى مساء أمس 265 ألفاً و667، القسم الأكبر منها يعود لعائلات يتراوح عدد أفرادها بين 4 و6 أفراد.. علماً أن عدداً كبيراً من هذه الاستمارات (أكثر من 97 ألفاً) غير مكتملة، ولن تؤخذ بالحسبان ما لم يعد أصحابها إلى استكمال المعلومات وإتمام التسجيل النهائي.

كما أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بعدد كبير من الأفراد المسجّلين من دون إرفاق بطاقة هوية ما يتسبب برفض الطلب. وهذا ما استدعى تنسيقاً بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية لمحاولة إيجاد حلّ، كتسريع استصدار بطاقات هوية لمن يطلبونها حتى لو تأخر إصدار هذه البطاقات لغاية نيسان مع إمكان قبض المستحقات بمفعول رجعي منذ أول السنة، بحسب مصادر وزارة الشؤون. أما العقبة الأخرى، فتتعلق ببطاقات هويات العسكريين المحتجزة لدى القيادة. ويتم التنسيق مع قيادة الجيش لتتولى الإعلان عن خطوات خاصة لتسجيل العسكريين للاستفادة من البرامج الاجتماعية. فيما ستتم معالجة الصعوبات المتعلقة بالاستمارات الخاصة بالعائلات المصنفة ضمن خانة مكتومي القيد وقيد الدرس من خلال زيارات منزلية للتأكد من أوضاعهم.

إشارة إلى أن المستفيدين من برنامجَي الأكثر فقراً (الممول من الاتحاد الأوروبي) و«أمان» (الممول بقرض مستحق على الدولة من البنك الدولي) سيتقاضون مبالغ بمفعول رجعي عن أشهر كانون الأول وكانون الثاني وشباط. أما البطاقة التمويلية فلا تزال التفاصيل المتعلقة بها مبهمة، على رغم تأكيد تشابهها مع البطاقات الأخرى لناحية المفعول الرجعي. وسيستفيد منها كل من لم يشمله البرنامجان، على أن تتطابق مواصفاته مع المعايير المحددة: 1- يتقاضى راتباً يقلّ عن 10 آلاف دولار «فريش» سنوياً. 2- لا يملك 3 سيارات مسجلة في فترة ما بعد 17 تشرين الأول 2019. 3- ليس لديه مساعدون منزليون إلا في حال وجود أفراد بحاجة لعناية نتيجة مرض أو من ذوي الاحتياجات الخاصة. 4- يقطن في لبنان ولا يتعدى سفره في الخارج مدة 3 أشهر إلا في حال وجود سبب طبّي. وسيحظى من يُدرج ضمن هذه الخانة بمبلغ 25 دولاراً لكل فرد و15 دولاراً إضافي لكل شخص يفوق عمره 64 عاماً، على ألا يتجاوز الحدّ الأقصى المقدّم لكل أسرة 126 دولاراً. علماً أن أحداً لا يملك إجابة بعد حول ما إذا كان هذا المبلغ سيُمنح بالدولار أم بالليرة، فالأهم هو تأمين تمويل لا يزال حتى الساعة غير موجود... وربما إلى حين تأمينه سيكون المبلغ المحدد لكل أسرة لا يكفي لشراء علبة حليب أو زجاجة دواء واحدة، وفقاً للمنحى الانحداري للأوضاع نتيجة ارتفاع سعر الدولار وأسعار السلع، فضلاً عن مشروع ميقاتي لزيادة تعرفة فاتورة الكهرباء 40 ضعفاً بحلول بداية العام المقبل، وزيادة الدولار الجمركي الذي سينعكس جنوناً في أسعار السلع والمواد الأولية المستوردة.

(الأرقام المنشورة كما رصدتها منصة التسجيل حتى يوم أمس)

عكّار الأولى... وبين المتقدمين قضاة ودبلوماسيون

- 38 ألفاً من الاستمارات المسجلة تعود إلى محافظة عكار وهو الرقم الأعلى، يليه أكثر من 30 ألفاً في طرابلس، 22 ألفاً في بعبدا، 16 ألفاً في بعلبك، 16 ألفاً في بيروت، 15 ألفاً في زحلة، 14 ألفاً في المنية - الضنية، 13 ألفاً في صيدا. وحلّت كل من حاصبيا والبترون وجزين وبشري في آخر اللائحة.

- 59% من مقدمي الطلبات عاطلون من العمل، 16% موظفون، 3% متقاعدون، 8% يعملون لحسابهم الخاص، و13% من الطلاب. ومن بين الموظفين، 62 ألفاً يعملون في القطاع الخاص، ونحو 24 ألفاً في القطاع العام. أكثر من 2300 مسجل يعملون في منظمات غير حكومية و91 في سفارات ومنظمات دولية مقابل 46 يعملون مع أحزاب سياسية. أما العاملون في القطاع العام والبالغ عددهم نحو 24 ألفاً، فـ7 آلاف منهم يعملون في مؤسسات عامة و5 آلاف في إدارات عامة. أكثر من 5 آلاف في الجيش، نحو 2500 يعملون في البلديات، 2500 في قوى الأمن، 550 في الأمن العام، 247 في أمن الدولة، أكثر من 100 في القضاء و36 في السلك الدبلوماسي.

- أكثر من 144 ألف استمارة صرّحت أنها تقطن في ملك خاص مقابل نحو 63 ألفاً تسجلوا ضمن خانة الإيجار غير المفروش، نحو 30 ألفاً يقطنون في منازل مجانية أو مقدّمة من الأصدقاء، وأكثر من 16 ألفاً اختاروا خانة «غيره». 5 آلاف يقطنون في إيجار مفروش، 4500 في منزل مجاني أو مقدّم من رب العمل، و802 تسجلوا ضمن خانة «استيلاء». أصحاب 59% من أصحاب الاستمارات يقطنون في شقة تتراوح مساحتها بين 60 و120 متراً مربعاً و20% في مساحة أقل من 60 متراً مربعاً مقابل 17% في مساحة تتراوح بين 120 و180 متراً مربعاً، ونحو 4% بين 180 و240 متراً مربعاً و0,1% أكثر من 300 متر مربع.

> يربط البنك الدولي تمويل البطاقة بالشفافية في توزيع بطاقات شبكة الأمان

تقرير

63% من اللبنانيّين يريدون الهجرة

> «عندما نعود يوماً من السفر، سيكون أفراد غير لبنانيين بانتظارنا». هذه ليست نكتة سمجة، بل واقع ليس مستبعداً إذا طالت موجة الهجرة الجماعية الثالثة التي يمرّ بها لبنان اليوم

زينب حمّود

تشير الأرقام المسجّلة في المنافذ الحدودية وفي السفارات إلى ظاهرة هجرة جماعية بدأت عام 2019، وهي تطال أعداداً كبيرة من اللبنانيين من مختلف المناطق والطوائف والفئات الاجتماعية. وقد أطلق «مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت»، في معرض دراسته لتداعيات الأزمات المتعددة في لبنان وطرق مقاربتها، مبادرة بحثية أواخر آب الماضي أعلن فيها عن «موجة هجرة جماعية ثالثة بعد الموجة الكبيرة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر الممتدة حتى فترة الحرب العالمية الأولى (1865 – 1916)، ويقدّر عدد من هاجروا آنذاك بنحو 330 ألفاً. فيما يقدّر حجم المهاجرين في الموجة الثانية خلال الحرب الأهلية (1975 – 1990) بنحو 990 ألفاً».

عام 2019 بلغ عدد المهاجرين والمسافرين من لبنان 66806، بحسب «الدولية للمعلومات»، 61924 منهم غادروا ولم يعودوا، مقارنة بـ 41766 عام 2018، أي بزيادة 42 في المئة. عام 2020 خفّض إقفال مطار رفيق الحريري الدولي جراء جائحة كورونا العدد إلى 17721، ليرتفع ارتفاعاً صادماً إلى 77777 منذ بداية عام 2021 حتى منتصف تشرين الثاني الماضي. وتضاف إلى أعداد المهاجرين المسجلين حالات تهريب البشر والهجرة غير الشرعية عبر «قوارب الموت»، وخصوصاً في طرابلس وشمال لبنان، وأعداد أخرى لا تزال تنتظر دورها للمغادرة. وأشارت مؤسسة «غالوب» العالمية لاستطلاعات الرأي إلى أن 63 في المئة من المشاركين في استطلاع أجرته هذا العام قالوا إنهم سيغادرون لبنان إذا استطاعوا، علماً بأنه «منذ عام 2007، وخلال اثني عشر عاماً، كانت الرغبة في المغادرة تتراوح بين 19% و32%»، بحسب التقرير الذي نشرته «غالوب» قبل أيام. وكانت كندا أكثر الوجهات المرغوبة لدى اللبنانيين (28%)، تليها ألمانيا (19%). وارتبطت دوافع المغادرة أساساً بعدم القدرة على تأمين الاحتياجات الأساسية. فقد أعلن 85% من المشاركين أنهم يجدون صعوبة في

> الموجة الثالثة من «التهجير» تعيد تموضع السكان حسب انتماءاتهم

التعايش مع الأزمة الاقتصادية. وفي التفاصيل، تحدث 53% عن افتقارهم إلى المال لشراء الطعام، و31% عن عدم قدرتهم على تأمين تكاليف السكن. و«بلغت الحالة النفسية هذا العام أسوأ معدلاتها منذ بدء الاستطلاعات عام 2006، وذلك في ما يخص اختبار مشاعر التوتر (74 في المئة) والحزن (56 في المئة) والغضب (49 في المئة) لفترات طويلة خلال اليوم».

اللافت في موجة الهجرة الثالثة أنها «تطال الكوادر الكبيرة والمتوسطة وذوي الكفاءات العالية والمؤهلات التي تجعلهم موارد ذهبية للبلدان التي يقصدونها، في حين حصلت موجة الهجرة الثانية بالإلحاح الضغوط الأمنية والاجتماعية، وطالت بشكل أساسي أصحاب الكفاءات المتدنّية وغير المتعلّمين»، وفق الباحث المتخصص في علم الاجتماع زهير حطب، والمعروف عن هجرة الكوادر أنها «هجرة دائمة وطويلة الأمد»، ما يهدد بخسارة الرأسمال البشري اللبناني الذي يعوّل عليه في إعادة بناء الدولة والمجتمع والاقتصاد. وهي خسارة «يصعب أن يعوّضها الجيل القادم الذي أثّرت جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية سلباً على تكوينه التربوي ورفعت مستوى التخلف العلمي لديه».

يتوقّع حطب أن تؤدي موجة الهجرة الراهنة إلى تغيير وجه لبنان السكاني والاجتماعي ليحاكي بقية الدول العربية. ويتحدث عن ثلاثة مصافٍ للتراجع السكاني: «هجرة أعداد كبيرة من اللبنانيين وخاصة فئة الشباب الذين يعوّل عليهم لتجديد السكان، تراجع معدلات الإنجاب جراء الأزمة الاقتصادية، واستبدال عشرات آلاف اللبنانيين بمئات الآلاف من النازحين». ولا يحدث ذلك، بحسب حطب، ببراءة، وإنما «هناك استراتيجيات إقليمية وتوجهات سياسية لاستبدال ونقل السكان في لبنان وخاصة في المناطق ذات الانتماءات الطائفية، سواء لإنشاء أحزمة أمنية حول المدن والحدود أو لأسباب أخرى».

لاحظ حطب ذلك من خلال دراسة أعدّها حول النسيج الاجتماعي في الأحياء المختلطة، اختار فيها منطقة رأس النبع نموذجاً، وتوصّل إلى أنه «يجري استبدال المهاجرين في الأحياء المختلطة بأفراد ينتمون إلى فئة معينة لجهة المذهب أو حتى التقليد ضمن المذهب، لتفكيك الحيّز المشترك وإعادة التقوقع وانغلاق كل فئة في منطقة على حدة». الحال، «تهدّد الأمن الاجتماعي لأنها تعيد التجمّعات السكنية ذات الانتماء الواحد كالقبائل والعشائر وخاصة في ظل غياب حكومة فعالة ومجتمعات مدنية راسخة».

(هيثم الموسوي)

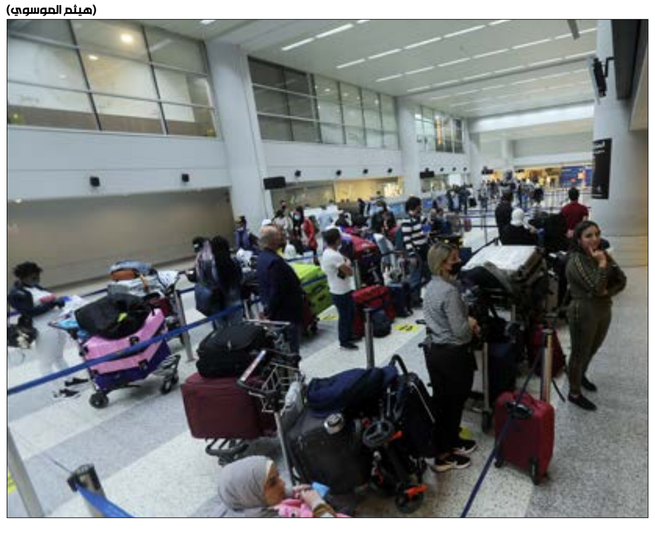

قضية

تعنيف المرأة يرعاه القانون... جردة حساب مع المشرّع

ندى أيوب

العنف المقوّن هو التمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية بما يجعل العنف الممارس ضدّها مباحاً و«مشروعاً». لا يتبدّى ذلك فحسب في تصدّر النساء لائحة ضحايا العنف الأسري بمختلف أشكاله في غياب قانون يحميهنّ، وإنما أيضاً، على سبيل المثال، عندما لا يساوي قانون الضمان الاجتماعي ـ العمود الفقري لشبكة الأمان الاجتماعي ـ المرأة بالرجل، رغم أنها تساهم بالنسبة نفسها التي يساهم فيها الموظف أو العامل. ويتبدّى، أيضاً وأيضاً، في كل جلسة نيابية تناقش مشروع قانون يتعلق المرأة، فيغلب على الجلسة هذه ثقل الوصاية الطائفية المتأتّي من ثقل 15 قانوناً للأحوال الشخصية، تشترك جميعها في الذكورية وفي تكريس التمييز ضد النساء، وفي ما بينهنّ تبعاً لطائفة كل منهنّ، وفي السماح بتزويج الطفلات وانتهاك أرحام الفتيات، وإن كانت في ذلك خطورة أثبتها الطبّ.

أما التقليب في صفحات قانون العقوبات اللبناني، فمضرٌّ بالصحة النفسية قبل الجسدية. إذ تبيح مواده «جرائم الشرف» و«الاغتصاب الزوجي» و«سفاح القربى»... أما أن تُجهَض امرأة جنيناً نتيجة فعل اغتصاب، فهنا الطامة الكبرى. وفي جردة القوانين الرثّة، لا يمكن إلا التوقف عند قانون الجنسية، الطاعن في مواطنية المرأة اللبنانية، بحرمانها من حقها الطبيعي في منح جنسيتها لأولادها من أبٍ أجنبي. هي جردة لا بد منها للقول إن حقوق المرأة تفترض أكثر من قصائد عن «نصف المجتمع» وعن «الأم والأخت والزوجة»، وأن تمكينها وتطورها يقتضيان على المشرّع اللبناني إلغاء كل الأحكام والقوانين والأنظمة التي تميّز قطعاً بينها وبين الرجل في أيّ من ميادين الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والوطنية. وفي ما يأتي عرض لأهم التعديلات المقترحة على أبرز المواد

(أ ف ب)

قانون الضمان الاجتماعي

في العام 2017 تقدّمت وزارة شؤون المرأة بمشروع قانون لتعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي، وافقت عليه الحكومة وأحالته إلى مجلس النواب في العام نفسه وحمل المرسوم رقم 3357. وفي ما يلي المواد المقترح تعديلها:

- المادة 14: تتحدّث عن تحديد الأشخاص المضمونين، وفي الفقرة «ب» من البند الثاني منها تسمح للزوج المضمون بضمان زوجته من دون شروط، أما في الفقرة «ج» من البند نفسه فتشترط أن يكون زوج المرأة المضمونة قد تجاوز الستين عاماً أو مصاباً بعاهة كي يستفيد من خدمات الضمان. فوجب تعديل الفقرة «ج» لتصبح: «زوج المضمونة غير القادر على تأمين معيشته ولا يستفيد من تقديمات أي صندوق»، من دون اشتراط تجاوزه الستين عاماً.

- المادة 46 تحدد تقديمات الصندوق العائلية والتعليمية، وفي الفقرة «ج» من البند الثاني منها، تحصر وجوب التقديمات عن الأولاد والزوجة الشرعية المقيمة في المنزل، من دون الإتيان على ذكر الزوج الشرعي المقيم في المنزل. النص المقترح: «عن الزوج أو الزوجة الشرعية المقيمين في البيت في حال عدم مزاولتهما أي عمل مأجور».

- المادة 47: في الفقرة «أ» من البند 1 فيها، تحصر إعطاء التقديمات التعليمية والعائلية بالوالد، إلا إذا كانت حضانة الأولاد في عهدة الوالدة وحدها، ويُراد تعديلها لتصبح «للوالد أو الوالدة...».

الأحوال الشخصية

تحتكر الطوائف اللبنانية الأحوال الشخصية لرعاياها مع وجود 15 قانوناً للأحوال الشخصية، وفي ظل نظام أبوي – بطريركي، تكرّس تلك القوانين التمييز ضد النساء، وبين امرأة وأخرى تبعاً للطائفة. ومن هنا أتت المطالبة بإقرار قانون موحد للأحوال الشخصية يضمن التالي:

- إلغاء الوصاية الأبوية على الأولاد وجعلها وصاية والدية (للأب والأم).
- الحضانة المشتركة بين الزوجين المنفصلين.
- تحديد سن الزواج بـ18 عاماً لدى كل الطوائف.

قانون العقوبات

تتعدد المواد التمييزية ضد النساء في قانون العقوبات، وتطال أكثر من جانب. اقتراحات قوانين عدة قدّمت من أجل:

- إلغاء المادة 252 التي تبيح ارتكاب الجريمة «بفعل سورة غضب» وعادة ما يتم اللجوء إليها، كنوع من إعادة إحياء المادة 562 المتعلّقة بـ«جرائم الشرف» بطريقة غير مباشرة بهدف تخفيف الأحكام.

- في المواد 487 و488 و489 يظهر التمييز في مدة العقوبة بالحبس من شهر إلى سنة للرجال ومن 3 أشهر إلى سنتين للنساء. وفي قواعد إثبات الزنا، الأكثر صرامة على النساء منها على الرجل. وعند تحقق شروط الزنا تعاقب المرأة إذا زنت داخل أو خارج المنزل الزوجي، بينما يكتفي بمعاقبة الرجل فقط إذا زنا في المنزل الزوجي. بعض اقتراحات القوانين طالبت بالمساواة بين الرجل والمرأة في نصوص المواد، والبعض الآخر طالب باعتبار الزواج عقداً، وفي حال أخلّ أحد أطراف العقد به يتم الطلاق أو رفع دعوى، وليس ارتكاب جريمة تحت جنح القانون.

- إلغاء المادة 490 (سفاح القربى) وإدراجها تحت بند (الاغتصاب داخل الأسرة).

- تغيير المادة 503 التي تحصر فعل الاغتصاب بغير الزوج، لتشمل «إكراه الزوج على الجماع» والاعتراف تالياً بما يسمى بـ«الاغتصاب الزوجي».

- المطالبة بمنح الفتيات الحق في الإجهاض، خصوصاً إذا تعرّضن للاغتصاب.

- تفسير فعل «الفحشاء والمنافي للحشمة» الوارد في المادة 507، لأنه فعل اجتماعي وليس قانونياً، ويختلف تفسيره باختلاف المجتمعات المحلية.

- تعديل المادة 505 بشكل لا يعفي من العقوبة من جامع قاصراً وعاد وقرر الزواج منها كما هو حاصل حالياً.

العنف الأسري

بعد 6 سنوات على صدور قانون العنف الأسري رقم 2014/293، أقرّ مجلس النواب تعديلات لنصف أحكامه تقريباً بقانون رقم 204 بتاريخ 2020/12/30، وذلك بناء لاقتراح صاغته منظمة «كفى» ووزارة العدل والهيئة الوطنية لشؤون المرأة، وتبنّاه لاحقاً ووقّعه عشرة نواب يمثّلون غالبية الكتل. إلا أن التعديل الأخير جاء منقوصاً. إذ إن مجلس النواب لم يأخذ باقتراحات تعديل المواد 3 و12 و14 كما وردت في الاقتراح، وهي لا تزال محل متابعة ومطلب تغييري. ويمكن إيجازها كالآتي:

- تجريم الاغتصاب الزوجي ووضع عقوبة له.

- تخصيص أمر الحماية للنساء، منعاً للممارسات الكيدية من قبل بعض الرجال الذين تقدموا بطلب حماية مقابل الطلب المقدم من زوجاتهم.

- شمول الأطفال ضمن أمر الحماية لغاية عمر 18 عاماً وبغض النظر عن سنّ حضانتهم، وتكريس حق المرأة في إخراج أولادها معها حكماً. السن المعمول به حالياً 13 عاماً.

- إلزامية جلسات التأهيل للمعنِّف في قرار الحماية.

قانون الجنسية

بما أن قانون الجنسية اللبنانية الصادر بالقرار رقم 15 تاريخ 1925/1/19، تضمن نصوصاً تميّز بين الرجل والمرأة في مواده (1 و2 و4 و5 و6 و7 و10 و11) سيّما في منح حق الجنسية للأطفال، وبما أن تعديله بالقانون الصادر بتاريخ 1960/1/11 يحمل أيضاً تمييزاً في مادتيه (4 و5) المختصتين بالتابعية اللبنانية، وكذلك الحال في المادة الأولى من القانون رقم 572 في تاريخ 1996/8/1، فإن غبناً كبيراً يلحق بالمرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي في عدم الاعتراف بمواطنيتها وحرمان زوجها وأولادها من الجنسية اللبنانية بما يخرق مبدأ المساواة الدستوري، وبما يمنعها مع عائلتها وأسرتها من التمتع بحقوق المواطنية والقيام بواجباتها لجهة حقوق التملك والإقامة والعمل والاستشفاء والسكن والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية والوطنية.

وعليه، تقدّمت جهات سياسية مختلفة باقتراحات عديدة لتعديل قانون الجنسية، بقيت جميعها ضمن إطار البازار الطائفي، أبرزها الاقتراح الذي يسمح بمنح المرأة جنسيتها لزوجها وأطفالها باستثناء المتزوجة من فلسطيني أو سوري والذي يتبناه التيار الوطني الحر. أما آخر اقتراحين فكانا بعد الانتخابات النيابية الأخيرة عام 2018، الأول من نائب «اللقاء الديموقراطي» هادي أبو الحسن، والثاني من نائبة «المستقبل» رولا الطبش ولم يُدرجا لغاية اليوم على جدول أعمال أي جلسة نيابية، علماً أنهما الأكثر توافقاً ومطالب جمعية «جنسيتي حق لي ولأسرتي» الناشطة في موضوع الجنسية.

المواد المقترح تعديلها:

المادة 1، البند 1: تنص على أنه «يُعدّ لبنانياً كل شخص مولود من أب لبناني»، ويقترح التعديل أن تصبح «... من أب أو أم لبنانية».

المادة 2:

النص الحالي: «إن الولد غير الشرعي الذي تثبت بنوّته وهو قاصر يتّخذ التابعية اللبنانية إذا كان أحد والديه الذي ثبتت البنوة أولاً بالنظر إليه، لبنانياً. وإذا كان برهان ثبوت البنوة بالنظر إلى الأب والأم ناتجاً عن عقد واحد أو حكم واحد اتخذ الابن تابعية الأب إذا كان هذا الأب لبنانياً»

اقتراح التعديل: «...إذا كان برهان ثبوت البنوة بالنظر إلى الأب والأم ناتجاً عن عقد واحد أو حكم واحد اتخذ الولد تابعية الأب أو الأم إذا كان هذا الأب أو الأم لبناني الجنسية».

المادة 4:

النص الحالي: «إن المقترنة بأجنبي اتخذ التابعية اللبنانية، والراشدين من أولاد الأجنبي المتخذ التابعية المذكورة، يمكنهم إذا طلبوا أن يحصلوا على التابعية اللبنانية بدون شرط الإقامة، سواء أكان ذلك بالقرار الذي يمنح هذه التابعية للزوج أو للأب أو للأم أو بقرار خاص. وكذلك الأولاد القاصرون لأب اتخذ التابعية اللبنانية أو لأم اتخذت هذه التابعية وبقيت حية بعد وفاة الأب فإنهم يصيرون لبنانيين إلا إذا كانوا في السنة التي تلي بلوغهم الرشد يرفضون هذه التابعية».

اقتراح التعديل: «إن المقترن أو المقترنة بأجنبي/ة... وكذلك الأولاد القاصرين لأب أو أم اتخذ أي منهما التابعية اللبنانية فإنهم يصيرون لبنانيين إلا إذا كانوا في السنة التي تلي بلوغهم الرشد يرفضون هذه التابعية».

المادة 5:

النص الحالي: «إن المرأة الأجنبية التي تقترن بلبناني تصبح لبنانية بعد مرور سنة على تاريخ تسجيل الزواج في قلم النفوس بناء على طلبها».

اقتراح التعديل: «إن المرأة الأجنبية المقترنة من لبناني والرجل المقترن من لبنانية يصبحان لبنانيين...»

المادة 6:

النص الحالي: «إن المرأة اللبنانية التي تقترن بأجنبي تبقى لبنانية إلى أن تطلب شطب قيدها من سجلات الإحصاء لاكتسابها جنسية زوجها».

اقتراح التعديل: «إن اللبناني أو اللبنانية الذي يقترن بشخص من التابعية غير اللبنانية يبقى لبنانياً...».

المادة 7:

النص الحالي: «يجوز للمرأة التي فقدت جنسيتها اللبنانية اثر اقترانها بأجنبي أن تستعيد هذه الجنسية بعد انحلال الزواج بناء على طلبها. إن اللبنانيات اللواتي تزوجن قبل إحصاء سنة 1932 وخسرن جنسيتهن بالزواج ولم يكن لهن قيد في سجلات هذا الإحصاء يمكنهن بعد انحلال الزواج الحصول على حكم قضائي بقيدهن إذا ثبت وجودهن بتاريخ 30 آب سنة 1924 على الأراضي اللبنانية. أما من وجد منهن خارج الأراضي اللبنانية بالتاريخ المذكور فيمكنهن استعادة جنسيتهن اللبنانية بموجب المادة الثانية من قانون 31 كانون الثاني سنة 1946».

والمادة 4 المضافة بالقانون الصادر في 1/11/ 1960: «يمكن للمرأة اللبنانية التي فقدت جنسيتها باقترانها من أجنبي قبل صدور هذا القانون أن تستعيد هذه الجنسية بناء على طلبها».

اقتراح التعديل للنصين: «يجوز لأي من اللبناني أو اللبنانية الذي فقد جنسيته اللبنانية... إن اللبنانيات اللواتي تزوجن قبل إحصاء سنة 1932 وخسرن جنسيتهن بالزواج ولم يكن لهن قيد في سجلات هذا الإحصاء يمكنهن الحصول على حكم قضائي بقيدهن إذا ثبت وجودهن بتاريخ 30 آب 1924 على الأراضي اللبنانية...».

المادة 10:

النص الحالي: «مع الاحتفاظ بحقوق الاختيار المنصوص عليها في معاهدة الصلح الممضاة في لوزان سنة 1923، يعد لبنانياً كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير من أب ولد فيه أيضاً، وكان في 1 تشرين الثاني سنة 1914 حائزاً للتابعية العثمانية».

اقتراح التعديل: «...يعد لبنانياً كل شخص مولود في أراضي لبنان الكبير من أب أو أم ولدا فيه أيضاً...»

المادة 11:

النص الحالي: «إن الأولاد والنساء المتزوجات الذين يكونون قد اكتسبوا التابعية الأجنبية بمقتضى المادة 36 من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان يجوز لهم أن يتخذوا التابعية اللبنانية بموجب قرار من رئيس الدولة بعد التحقيق وبشرط أن يكونوا مقيمين في أراضي لبنان وذلك بتقديمهم تصريحاً بهذا الشأن في السنة التي تلي بلوغ الرشد أو انحلال الزواج».

اقتراح التعديل: «...ودون شرط انحلال الزواج».

تقرير

هدايا العيد
الفرجة و«المداكشة» تغنيان عن الشراء

هدايا «بابانويل» بلا «فريش» لمن يمتلكه. أما «جماعة الليرة» فلا عيد لهم. من يشتري منهم هدايا فيشقّ الأنفس. وبكلفة عالية لا تتناسب وقيمة الهدية «الأقل من عادية

رضا صوايا

حتى «الفرجة» أصبحت ترفاً. ولّى زمن التجول من «مول» إلى آخر لـ«تغيير الجو»، والتفرج على الزينة واستطلاع السلع والأسعار. «أبسط هدية تساوي سعر تنكة بنزين. يعني إذا أمّنّا سعر الهدية ما بيعود فينا نعبّي بنزين والعكس صحيح. ولشراء لعبة لم تكن يوماً تفكّر بشرائها ستدفع بين 600 ألف ليرة و700 ألف» على ما تشكو إحدى السيدات. هذا عدا عن أن الأولوية هي للطعام والدواء وغيرهما من الضروريات، «وإذا اشترينا هدايا، قد لا نكون قادرين على تأمين عشاء الميلاد». وهو ما يشير إليه تقرير لـ«يونيسف»، صدر في تموز المنصرم، وجاء فيه أن «77% من الأسر في لبنان تفتقر إلى ما يكفي من طعام، فيما 30% من الأسر لديها طفل واحد على الأقل تخطّى إحدى وجبات الطعام الأساسيّة». كما أن «60% من الأسر عمدت إلى شراء الطعام من خلال مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو اقتراض المال».

بعيداً عن الأسواق، تحاول بعض العائلات إيجاد بدائل للتعامل مع الأزمة وتمرير العيد بـ«أقل ضرر ممكن»، بحسب رلى، وهي أمّ لولدين، موضحةً أنها وجاراتها وأمهات في مدرسة أولادها «اتفقنا على تبديل الألعاب بين بعضنا البعض. كل واحدة تعرض ما لديها من هدايا لم يعد أولادها يحتاجون إليها، ومن ترغب تختار مجاناً. ليس علينا إلا شراء الـ emballage وتغليف الهدية».

زينة العيد في المنازل تعكس واقع الحال، مع تناقص عدد كرات شجرة الميلاد إلى أقل من أصابع اليد الواحدة في كثير من البيوت. إذ إن «سعر كرة الزينة يتراوح بين 42 ألف ليرة و75 ألفاً، فيما كان سابقاً لا يزيد على 6500 ليرة. وبعض الزبائن يكتفون بكرتين أو ثلاث فقط»، بحسب مصطفى النقوزي المدير في متجر «كادو غملوش». أما سعر الشجرة «فيصل إلى مليونين ونصف مليون ليرة للكبيرة، و250 ألفاً للصغيرة بعد الحسم، علماً بأن سعرها يبلغ 650 ألفاً». ويلفت النقوزي إلى أن «عدد من يقصدوننا للفرجة فقط كبير للغاية بشكل لم نشهده سابقاً. لكن الغالبية لا يشترون، ومن يشتري يبحث عن الأرخص»، مشيراً إلى أن 400 ألف ليرة في «أيام العز» كانت «تفوّل السيارة بالهدايا، فيما لا تكفي اليوم لشراء سيارتين صغيرتين».

تدهور القدرة الشرائية انعكس تراجعاً حاداً في الاستيراد، إذ يشير علي صفاوي، المدير العام لمؤسسة world of toys إلى «أننا كنا نستورد أسبوعياً حوالى 7 حاويات، اليوم نستورد حاويتين أو ثلاثاً كل 6 أشهر». فيما لا تزال غالبية المتاجر تعتمد على «ستوكاتها» القديمة من العام الماضي. رغم ذلك، «المبيع أفضل من العام 2020، ما يمكن تفسيره بزيادة الدعم من المغتربين لأسرهم والأعداد الضخمة ممن غادروا لبنان في العامين الماضيين وباتوا يساعدون عائلاتهم». وهو ما يمكن تمييزه من «نوعية» الزبائن. «من يملكون دولارات يشترون بكميات ولا يسألون عن السعر. ومن لا دولارات لديهم يشترون بالقطعة». مشيراً الى أن الطلب «كبير على الألعاب الثقافية والتربوية التي تساعد الولد على التعلم، لتعويض الانهيار الذي يعانيه القطاع التربوي وانقطاع المدارس عن التعليم».

الغالبية لا يشترون ومن يشتري يبحث عن الأرخص (أ ف ب)

أهدى اللقب العربي إلى الشعب الفلسطيني (أ ف ب)

كأس العرب

القضيّة أغلى من اللقب

فلسطين... الحاضر الأكبر في النهائيّ

انتهت مسابقة كأس العرب لكرة القدم التي اقيمت في العاصمة القطرية الدوحة على مدى 19 يوماً بتتويج منتخب الجزائر باللقب، بعد فوزه على المنتخب التونسي (2-0) في المباراة النهائية مساء يوم السبت. استحقّ الجزائريون اللقب عن جدارة. وضعوا بصماتهم بقوة في الاحتفالية العربية. إحدى هذه البصمات تخطّت الجانب الفني إلى البعد الإنساني والنضالي والعروبي: بصمة قضية فلسطين

عبد القادر سعد

في وقت تهرول العديد من الدول العربية إلى التطبيع مع العدو الصهيوني، كانت الجزائر تصنع الحدث. وهو أمر ليس بالغريب على الجزائريين، عبر رفع علم وقضية فلسطين في أبرز المحافل. من تابع مباريات المنتخب الجزائري في بطولة كأس العرب لكرة القدم في قطر، لم يكن صعباً عليه ملاحظة وجود علمين وطنيين وليس علماً واحداً لدى الاحتفال بالفوز. مع كل انتصار كان لاعبو المنتخب الجزائري يلاقون مشجّعيهم على المدرجات بأمر مشترك: رفع علم فلسطين. لم يكتفِ لاعبو منتخب الجزائر كيوسف البلايلي وحسين بن عيادة وكريم بنغربي وغيرهم من اللاعبين برفع علم بلادهم الجزائر بعد كل فوز أو هدف مسجّل، بل رفعوا العلم الفلسطيني أيضاً. لم يقتصر الحضور الفلسطيني في احتفالات اللاعبين الجزائريين بل وصل إلى مدربهم مجيد بوقرّة الذي أهدى اللقب إلى الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية في المقابلة التي أجريت معه بعد مباراة منتخب بلاده أمام تونس في النهائي، والتي فاز فيها لاعبو بوقرّة بهدفين نظيفين. المدرب الجزائري الذي قاد منتخب بلاده إلى منصة التتويج بالألعبين المحليين مع غياب عدد كبير من المحترفين في أوروبا، يُجري مقابلاته باللغة الإنكليزية لعدم إتقانه العربية بالشكل المطلوب، لكن رغم ذلك لم ينسَ فلسطين في عز فرحته واحتفالاته. وقف المدرب الشجاع أمام مئات ملايين العرب، ومئات الصحافيين العرب والأجانب الذين أجروا المقابلات، وأهدى اللقب إلى الشعب الفلسطيني.

ما قام به الجزائريون ليس مفاجئاً أو وليد ساعته أو حتى وليد المناسبة العربية التي تعود بعد طول غياب.

القضية الفلسطينية لطالما كانت حاضرة في وجدان اللاعبين الجزائريين ومشجّعيهم في أكثر من مناسبة. حضور يعود إلى عام 2014 وما قبله، حين تأهّل منتخب الجزائر إلى الدور الـ16 في مونديال البرازيل. رفع العلم الفلسطيني حينها خلال الاحتفالات دعماً للقضية الفلسطينية. غاب الجزائريون عن مونديال روسيا 2018 لكنّ علم فلسطين حضر مع مشجّعين جزائريين في شوارع موسكو حضروا لمتابعة الحدث الكبير رغم غياب منتخبهم. فلسطين القضية حضرت جزائرياً مع احتفال «محاربي الصحراء» بلقب بطولة أمم أفريقيا الذي أحرزوه قبل سنتين أيضاً. على «حافلة النصر» المكشوفة التي اخترقت شوارع العاصمة الجزائرية بعد التتويج القاري، وقف اللاعبون الجزائريون مع كأس أفريقيا والعلمين الجزائري والفلسطيني. هي القضية التي لا تموت في نظر الجزائريين.

في الأشهر القريبة الماضية، وعندما كان حي الشيخ جراح في القدس المحتلة يتعرض لمحاولات التهويد، ويُطرد أهله الفلسطينيون منه على أيدي الصهاينة المغتصبين، حضرت الكوفية الفلسطينية في مباراة الجزائر وموريتانيا الودية، حيث ارتدى اللاعبون الجزائريون «شالات» من القماش على أكتافهم ورؤوسهم حملت العلم الفلسطيني والكوفية الفلسطينية دعماً للفلسطينيين في نضالهم ضد تهويد حي الشيخ جراح، ودعماً لأهلهم الفلسطينيين. لم يكتفِ اللاعبون الجزائريون في هذه المباراة بارتداء الشالات قبل المباراة، بل كتبوا أسماءهم باللغة العربية على قمصانهم بعكس ما هي العادة حيث تُكتب الأسماء بالأحرف اللاتينية.

حضور القضية الفلسطينية في وجدان الجزائريين حضر معهم إلى قطر فتلاقوا مع التونسيين في رفع العلم الفلسطيني. أهدى الجزائريون اللقب للفلسطينيين. لم يقتصر هذا الأمر على المدرب بوقرّة، بل حضرت لافتة في المدرجات الجزائرية في الدوحة حملت عبارة «الكأس هدية من الشعب الجزائري لأهلنا في فلسطين». لأفتة رُفعت قبل انطلاق مباراة الجزائر وتونس. لم ينتظر الجزائريون نهاية المباراة كي يرفعوا اللافتة. تعمّدوا رفعها قبل المباراة، انطلاقاً من أمرين: الأول أن التضامن مع الشعب الفلسطيني لا يقف على الفوز بالكأس الأغلى. فالرسالة أعمق من أن تقف على إحراز كأس. والرسالة وصلت إلى جميع العرب حتى قبل انطلاق المباراة. الأمر الثاني أن الجزائريين كانوا متأكدين من إحراز اللقب، ليس فقط لأنهم المنتخب الأفضل في البطولة، بل لأن التضامن مع قضية إنسانية بحجم فلسطين يستحق أن تكون إحدى هداياها لقب كأس العرب. هكذا حملوا أعلام فلسطين، ورفعوا أيديهم وأعينهم إلى السماء، فتحقق النصر.

هذا ما حصل. ليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة. تحية إلى الجزائر وإلى الجزائريين لاعبين ومدربين وجمهوراً. تضامن ليس غريباً على شعب قدّم مليون شهيد على طريق الحرية من الاستعمار. لكن يبقى الأمل أن لا ينسى باقي العرب هذه القضية المحقّة والإنسانية، وتصبح الحالة الجزائرية «شاذة» أو استثنائية، في وقت بات يستسهل فيه كثيرون إقامة علاقات مع احتلال عنصري اغتصب الأرض والمقدّسات.

> رفع اللاعبون الجزائريون وفد دعمهم من المدرجات والساحات الأعلام والكوفيات الفلسطينية قبل انطلاق المباراة

قضية

كأس العالم كل عامَين: الفكرة تقترب من التحقّق!

يعقد الاتّحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) قمّة افتراضية اليوم الإثنين لمناقشة اقتراح إقامة كأس العالم مرّة كل سنتين، بدلاً من النّظام الحالي القائم على مرّة كل أربع سنوات. وقبل هذا الاقتراح بمعارضة واسعة من دوريّات، لاعبين ومشجّعين، لكنه تلقّى دعماً ملحوظاً من الاتحاد الأفريقي (كاف) الذي يضم 54 اتحاداً من أصل 211 عضواً في الفيفا.

ومن وجهة نظر الاتحاد الدولي فإن إقامة كأس العالم مرّة كل سنتين ستحقّق المزيد من الأرباح التي يمكن توزيعها على الاتّحادات في أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية التي تعتمد على الدّعم المالي من «فيفا» أكثر من البطولات الأوروبية الثريّة. ومن جهته يعتقد رئيس الاتّحاد الدولي لكرة القدم جاني إنفانتينو أن يجعل بحسب قوله «كرة القدم عالمية بالفعل»، ولأجل ذلك سيشارك في مونديال 2026 ثمانية وأربعون منتخباً بدلاً من اثنين وثلاثين، وهذه الخطوة يريدها انفانتينو من أجل «تقليص الفجوة بين بلدان العالم» على اعتبار أن «كرة القدم ذات المستوى العالي محصورة إلى حد كبير في مجموعة صغيرة من البلدان. من واجبنا أن نقلّص هذه الفجوة».

> تُطالب بعض الاتّحادات القارية بزيادة عدد مقاعدها في المونديال الكروي

ويريد البعض كأس العالم كلّ سنتين من أجل فتح مزيد من المجالات لدول صغيرة بالمشاركة، كما استضافة هذا الحدث الكبير. والجدير ذكره أنّه لم يصل أي منتخب غير أوروبي أو من خارج أميركا الجنوبية إلى المباراة النهائية في كأس العالم، فيما استضافت دول أوروبية أو أميركية جنوبية 16 من أصل 22 نسخة منذ عام 1930.

وعلى خط الدعم لخطوة توسيع المشاركة دخلت أفريقيا التي منح اتّحادها دعمه لاقتراح فيفا، فيما أبدى اتّحادا كونكاكاف (أميركا الشمالية والوسطى وجزر الكاريبي) وآسيا انفتاحهما على الفكرة. وتريد أفريقيا توسيع مشاركتها في كأس العالم خاصة وأن 5 منتخبات أفريقية فقط تتأهّل إلى النهائيات المونديالية وهو الأمر الذي دفع مدرّب ساحل العاج الفرنسي باتريس بوميل إلى اتهام فيفا مؤخراً «بقتل كرة القدم الأفريقية» مطالباً بالمزيد من المقاعد.

ويعود أصل اقتراح إقامة كأس العالم كلّ سنتين إلى المدرّب الفرنسي السابق أرسين فينغر الذي يشغل منصب مدير تطوير كرة القدم العالمية في «فيفا». واقترح فينغر إقامة بطولة دوليّة كبرى كل عام، بالتناوب بين كأس العالم والبطولات القاريّة مثل كأس أوروبا وكوبا أميركا. كما أكّد أنه سيتم خلق المساحات من خلال تنظيم جميع التصفيات في تشرين الأول/ أكتوبر أو في الشهر المذكور خلال الصيف مع منتخبات بلادهم.

ومن جهته رأى نجم مانشستر سيتي الإنكليزي والمنتخب البلجيكي كيفن دي بروين أن كأس العالم كل سنتين «ليست فكرة سيئة»، طالما يُمنح اللاعبون مزيداً من الوقت للراحة في نهاية الموسم.

وأذار/ مارس، بدلاً من إقامتها على مدى عام كامل.

ويرفض فينغر حجة أن اللاعبين سيواجهون ضغوطاً متزايدة، معتبراً أنهم سيقومون برحلات طويلة أقل من العادة وسيحصلون على 25 يوما من الراحة على الأقل بعد المشاركة

اقترح إرسين فينغر إقامة بطولة دولية كبرى كل عام (أ ف ب)

أساطير الجزائر يرفضون التطبيع من قلب الدوحة

موقف مشرّف وجريء اتّخذه ثلاثة لاعبين جزائريين سابقين، بعدما رفضوا المشاركة في مباراة استعراضية كانت مقرّرة مساء يوم الجمعة الفائت في العاصمة القطرية الدوحة على هامش مباريات كأس العرب لكرة القدم، بسبب تواجد المدرب الصهيوني أفرام غرانت مع أحد طرفَي اللقاء، وذلك بحسب ما ذكرت وسائل إعلام جزائرية.

وفي التفاصيل أنه وبعد إدراج أسماء النجم الجزائري السابق رابح ماجر مع مواطنيه رفيق حليش ورفيق صايفي مع فريق أساطير العرب، غابوا عن المواجهة التي أقيمت على استاد الثمامة المونديالي وشارك فيها رئيس الاتحاد الدولي (فيفا) جاني إنفانتينو بالإضافة إلى غرانت (66 عاماً) مدرب «المنتخب الصهيوني» ونادي تشلسي الإنكليزي السابق.

واعتبر رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم أن هذه المباراة هدفها أن «توحّد العالم العربي مع باقي العالم».

وكتبت صحيفة «النهار أونلاين» أن الثلاثي لم يشارك بسبب وجود «أفرام غرانت الذي أشرف على فريق نجوم العالم».

وشارك مع فريق نجوم العالم لاعبون كثر أندريا بيرلو، الفرنسي مارسيل دوسايي والأرجنتيني خافيير ماسشيرانو.

فيما شارك مع منتخب العرب لاعبون بينهم الحارس العماني علي الحبسي، السعودي سامي الجابر، العراقي يونس محمود، المصري وائل جمعة والسوري فراس الخطيب، بقيادة المغربي حسين عموتة. وانتهت مباراة الأساطير بفوز النجوم العرب بركلات الترجيح بعد التعادل (5-5).

وفي أولمبياد طوكيو الأخير انسحب لاعب الجودو فتحي نوريين تجنّباً لمواجهة لاعب من الكيان الصهيوني ما عرّضه للإيقاف، ولكنه قال بعدها: «اتّخذت القرار مع مدربي وأنا أفتخر به. هذا القرار يشرفني أولاً ويشرف عائلتي ويشرف الشعب الجزائري والدولة الجزائرية، لأن الرئيس عبد المجيد تبون صرّح أمام العالم أننا لا نبارك التطبيع وندعم القضية الفلسطينية».

استراحة

كلمات متقاطعة 3915

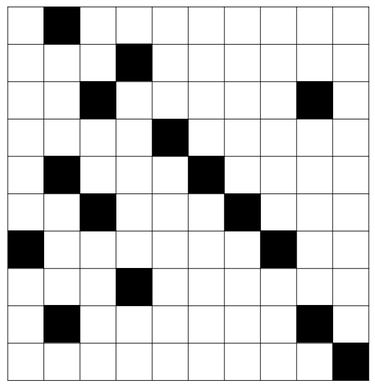

أفقيا

1- دولة أوروبية – 2- دولة أوروبية – لقب ملوك إيران – 3- موقد نار – سعل – 4- أعطت وقتاً لإيفاء الدين – يملك شعوراً مرهفاً – 5- نصف الرجل – مدينة فرنسية – 6- أبو البشرية – قبل اليوم – قام الجيش بهجوم عسكري – 7- منخفض بالأجنبية – خلاف إيجابيات – 8- عائلة سياسي الماني راحل – حرف جزم – 9- إنغلاق أحد شرايين الجسم – 10- رئيس وزراء فرنسي سابق

عمودياً

1- عاصمة آسيوية – 2- للتمني – من مؤلفات الأديب اللبناني الراحل مخائيل نعيمة بالإنكليزية – 3- عائلة لاعب كرة قدم إنكليزي – حصل على مراده – 4- مكتوب – وكالة أنباء عربية – 5- نهر في إنكلترا – غفلة النوم – 6- مدينة في مالي – جامعة إنكليزية – 7- من الألوان المعدنية – حرف عطف – 8- طرد – اشترك القوانين – من الحيوانات – 9- أحرف متشابهة – سبّ ولعن – 10- أديب وناقد مصري راحل – رب

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الكومنولث – 2- ميم – الموعد – 3- يس – تزوّص – بي – 4- أبكم – نار – 5- زبل – كان – 6- ور – تبايع – 7- لاسكو – دمشق – 8- الب – لم – 9- بو – بتار – 10- قنوط – قم

عمودياً

1- اميل زولا – 2- ليس – برالين – 3- كم – ال – سب – 4- تب – تك – بط – 5- ماركو بولو – 6- نلوم – 7- ومض – كيد – بم – 8- لو – ناعمات – 9- ثعبان – أم – 10- دير – مِقمر

sudoku 3915

5			3			8		
	8	1		5	9		3	2
				2				
			8			5		
9		3		7	1		2	8
	5			9	2		7	
2			7			1		
	7	5			4		6	9
	1			8				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3914

6	5	2	3	8	9	1	4	7
4	7	9	5	1	6	8	2	3
8	1	3	2	4	7	5	9	6
3	2	8	7	9	4	6	1	5
5	4	7	6	2	1	3	8	9
1	9	6	8	5	3	4	7	2
2	8	1	9	6	5	7	3	4
9	3	5	4	7	8	2	6	1
7	6	4	1	3	2	9	5	8

مشاهير 3915

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسام كاريكاتور برازيلي من أصل لبناني، مجمل أعماله تتمحور حول مناهضة العولمة والرأسمالية في الولايات المتحدة والتدخل العسكري. أعماله مثيرة للجدل

2+5+6+5+2 = 10+7+6 = عاصمة النروج ■ 8+4+11+4+3+6 = أنثى الحصان ■ 9+11+1 = تحل العقدة

حل الشبكة الماضية: تحية كاريوكا

إعداد نعوم مسعود

الحدث

بعدما كانت مؤسّسات مالية غربية توقّعت أن يصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 16 ليرة، في الربع الأوّل من العام 2022، أثبت التدهور المستمرّ في قيمة العملة التركية أنه سيفوق كلّ التوقّعات، حيث تعدّى سعر الدولار الواحد حالياً السبع عشرة ليرة، على الرغم من التدخّل الخامس للمصرف المركزي في سوق القطع. انهيارٌ متواصلٌ لا يفتأ يثير عواصف غضب وانتقادات في وجه الرئيس رجب طيب إردوغان، وصلت خلال اليومين الماضيين إلى حدود المطالبة بانتخابات مبكرة. بل وفورية، فيما لا يزال فريق إردوغان متمسّكاً بخطابه في شأن تعرّض البلاد لـ«حرب اقتصادية». توازياً مع مواصلته مساعيه إلى تصفير المشكلات الخارجية للنظام، وآخر وجوهها بدء خطوات التطبيع مع أرمينيا

شتاء «المعجزة التركية»
انهيار بلا قاع

محمد نور الدين

قبل أسبوع تقريباً، بدأت ملامح الأزمة الحادّة التي تمرّ بها تركيا تتبلور، أكثر فأكثر، مع تغيير وزير المالية السابق، وتعيين وزير جديد، هو نور الدين نبطي، مكانه. كانت الذريعة، وراء ذلك، أنّ الوزير السابق يعارض سياسة خفض الفائدة على الليرة، فيما أبدى الوزير الجديد استعداده لمساوقة سياسات الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي رفع شعاراً يقول إن ارتفاع سعر الفائدة هو السبب وراء الأزمة، فيما التضخّم واحد من نتائجها. وعلى هذا الأساس، خفّض المصرف المركزي الفائدة بنقطة إلى 15 في المئة، الأمر الذي «طيّر» سعر صرف الدولار. ثمّ ما لبث أن خفّضها من جديد نقطة إضافية، لتصبح 14 في المئة، ويحلّق عندها سعر صرف الدولار، بالغاً أكثر من 17 ليرة. ومن هنا، اعتبرت صحيفة «قرار»، أن «المركزي أحرق المراكب» وراءه، ودقّ مسماراً آخر في نعش الليرة التركية. وبعدما كان الهدف حصر التضخّم بنسبة خمسة في المئة، إذا به يتجاوز، حتى الآن، العشرين في المئة. وبما أن الوضع المالي لم يَعُد محتملاً، فقد لجأ إردوغان إلى سياسة رفع الأجور بنسبة عالية، بلغت خمسين في المئة، من 2825 إلى 4250 ليرة. ومع ذلك، لم يتغيّر في الأمر شيء؛ إذ تكاد الزيادة الجديدة تتبخّر قبل أن تصل إلى أيدي الموظّفين، فيما يزداد حجم الكتلة النقدية بالليرة في السوق، وترتفع الأسعار بصورة جنونية، وتتراجع أسعار العقارات. إزاء ذلك، سارع زعماء المعارضة إلى الدعوة لانتخابات نيابية ورئاسية مبكرة، بل إن كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، طالب بانتخابات فورية، قائلاً إنه «في حال الإعلان عن انتخابات مبكرة اليوم، ستستعيد البلاد قوّتها غداً». وشدّد على أنه «أمام رجب طيب إردوغان، ودولت بهتشلي، احتمال واحد هو الانتخابات»، مضيفاً أنه «لم يَعُد هناك مجال للصمت وعلى الجميع التحرّك». واعتبر أن «زيادة الأجور تجاوزها الزمن، والمسألة أن تركيا تحترق، يجب أن تعترف السلطة بفشلها، وعلى الجميع من صناعيين وأرباب مهن التحرّك، لكن بطريقة ديموقراطية». وفي مناسبة أخرى في مدينة قيصري، رأى كيليتشدار أوغلو أنه «تجب محاسبة الشخص الذي يدير الدولة (إردوغان) على كلّ قرش أنفقه»، لافتاً إلى أن «تركيا لم تشهد في تاريخها مثل هذه الفضيحة»، مضيفاً أن «استطلاعات الرأي تقول إن 63 في المئة من الناس لا تثق بهذه السلطة». وفي أعقاب دعوة كيليتشدار أوغلو الهيئات الاقتصادية إلى التحرّك، أصدرت جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك بياناً ينتقد برنامج الحكومة الاقتصادي، والذي «لن يؤدّي إلى نتيجة»، مطالبةً إيّاها بالعودة إلى برنامجها السابق، وهو ما اعتبرته صحيفة «يني شفق» المؤيّدة لإردوغان، «انتقالاً إلى المرحلة الثانية من الاعتداء على تركيا، بالتنسيق مع كمال كيليتشدار أوغلو».

سارع زعماء المعارضة إلى الدعوة لانتخابات نيابية ورئاسية مبكرة (أ ف ب)

من جهته، رأى رئيس «حزب المستقبل»، أحمد داود أوغلو، أن «الدولة تعطي المواطن بالملعقة، وتأخذ منه بالكفكير». وأشار إلى أن «الزيادة التي أُعطيت، طارت في يوم واحد نتيجة انهيار سعر الليرة»، مضيفاً أن «الحدّ الأدنى للأجور، بعد الزيادة وبعد انهيار الليرة، انخفض من 385 إلى 275 دولاراً». وتابع: «كفى! لا تستطيعون الهروب. قرّروا إجراء انتخابات نيابية عاجلة». أمّا رئيس «حزب الحرية والتقدّم»، علي باباجان، والذي كان وزيراً للاقتصاد في حكومات متعدّدة لـ«حزب العدالة والتنمية»، والذي يعيد البعض إلى سياساته فضل «المُعجزة» الاقتصادية التركية، فقد اعتبر أن «تركيا، للأسف، دخلت مرحلة التضخّم المزمن»، منبّهاً إلى أن «تخفيض الفائدة سوف يجعل الناس أكثر فقراً، وإردوغان يواصل بكلّ الزخم والعناد أخطاءه. وفي النهاية، سوف ترتفع أسعار كلّ شيء من الإبرة إلى الخيط، وسوف يتعاظم الفقر والجوع، ولا بدّ من العودة عن هذه السياسات». وخاطب باباجان إردوغان، بالقول: «إذا أردتم تخفيض الفائدة، فهذا لا يكون بإصدار تعليمات، بل بتحقيق العدالة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبتولّي كوادر كفوءة ونظيفة مسؤولية العمل». وإلى أبعد من ذلك ذهب النائب والوزير السابق عن «حزب الشعب الجمهوري»، فكري صاغلار، الذي دعا الناس إلى الخروج إلى الشارع والمطالبة بانتخابات نيابية حالاً. وفي حال لم تستجب السلطة لهذا المطلب، حضّ صاغلار الشعب على إعلان العصيان المدني. في المقابل، اعتبر شريك إردوغان في السلطة، رئيس «حزب الحركة القومية»، دولت باهتشلي، أن «اقتصاد تركيا يواجه حصاراً حادّاً، وعدواناً اقتصادياً، بالتعاون مع الخونة في الداخل، وهذه مسألة أمن قومي تركي».

من جهته، يرى الباحث الاقتصادي، إبراهيم قهوجي، في صحيفة «قرار»، أن «زيادة الأجور وتخفيض الفائدة هو إعلان لانتخابات مبكرة»، مضيفاً أنه «من غير الممكن الاستمرار في اللعبة الحالية، ولا بدّ من انتخابات مبكرة في الصيف المقبل كحدّ أقصى، وإلّا فإن البلاد ذاهبة على الطريق الأرجنتيني للانهيار، بل على طريق النموذج الفنزويلي حيث لا طوابير للناس، لأنّه لا توجد في المحلّات مُنتجات». وتعتبر جالي أوزغين تورك، في صحيفة «جمهوريات»، بدورها، أن «المطلوب ليس تغيير النظام الاقتصادي، بل الثقة»، ناقلةً عن نائل أولباق، رئيس مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، المقرّب من إردوغان، قوله إن «البلاد تحتاج إلى الثقة والاستقرار، كما تحتاج إلى الاستثمار والاستخدام، لكن شرط هذا هو الشفافية». وتلفت إلى أن «أرقام التضخّم الرسمية ليست صحيحة، بل تتجاوز العشرين في المئة لتصل إلى خمسين في المئة». من جانبه، تحدّث عزت أوزغينتش، المستشار السابق لإردوغان، عن أن الوضع الاقتصادي قد يدفع إلى إعلان حال الطوارئ، في محاولة لتجاوز انعدام الثقة، وهو ما نفته أوساط الرئيس لاحقاً.

> خفْض المصرف المركزي الفائدة بنقطة إلى 15 في المئة، الأمر الذي «طيّر» سعر صرف الدولار

أما محمد علي غولر، في «جمهوريات»، فيضيف إردوغان بأنه «امتدادٌ للخطّ النيوليبرالي في الاقتصاد، والذي بدأ مع طورغوت أوزال، وطانسو تشيللر». ويضيف إلّا أن «إردوغان مسؤول أكثر من غيره، لأن الخصخصة، ولا سيما للأجانب، في عهده، بلغت ذروتها، كما تمّ تحميل الخزينة ديوناً كثيرة». ويشير إلى أن «المواطن عملياً لم يُعطَ زيادة، بل تناقص راتبه»، متابعاً أن «الليرة خسرت، منذ عام حتى الآن، مقابل الدولار، 123 في المئة من قيمتها»، وأن «قيمة الحدّ الأدنى للأجور تراجعت، الآن بعد الزيادة، من 388 إلى 262 دولاراً». وينهي غولر مقالته بالقول إنه كي يستمرّ المواطن في شراء الخبز، عليه أن يتحرّر أولاً من سلطة «حزب العدالة والتنمية»، وثانياً العودة عن النظام النيوليبرالي الاقتصادي نحو اقتصاد شراكة. بدوره، يذهب الكاتب مراد يتكين، أبعد من ذلك، متناولاً تأثير الأزمة في السياسة الخارجية لتركيا؛ إذ يرى أن الأزمة ستجعل أولوية البلاد، هي البحث عن مصادر مالية جديدة. ولعلّ أولى الإشارات في هذا الاتجاه تتمثّل في سياسة التصالح مع مصر والإمارات والتطبيع مع أرمينيا.

ويعتقد يتكين أن «النجاح في السياسة الخارجية يفتح الباب أمام اقتصاد ناجح»، مُذكّراً بأن «مصطفى كمال أتاتورك، بعدما حرّر تركيا من الاحتلالات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية، عمل على التعاون مع هذه الدول سياسياً واقتصادياً، ليظهر شعار: سلام في الوطن سلام في العالم»، متابعاً أن «العزلة التي عاشتها تركيا بسبب سياسات حزب العدالة والتنمية، هي نتيجة للانحراف عن سياسة أتاتورك».

من جهته، لا يتردّد الكاتب المعروف، طه أقيول، في القول إن الأزمة القاتلة التي تعيشها تركيا، اليوم، «سببها رجب طيب إردوغان؛ فالسياسات الفردية التي اتّبعها في الداخل وفي الخارج، أعادت تركيا 15 سنة إلى الوراء»، معتبراً أن «الحل هو بتغيير نظام حُكم الشخص الواحد، والعودة عن الأخطاء المتراكمة إلى نظام فصل السلطات واحترام الديموقراطية والقانون».

تقرير

اعتصار الشمال السوري: الانهيار يلحق المناطق المحتلّة

علاء حلبي

في شهر حزيران من العام الماضي 2020، وبينما كان الاقتصاد السوري يمرّ بفترة حرجة، تراجعت خلالها الليرة السورية مقابل الدولار بشكل غير مسبوق، قرّرت الفصائل التي تسيطر على الشمال السوري الذي تديره «حكومتان»، إحداهما تابعة لـ«الائتلاف المعارض» والثانية لـ«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة)، التحوّل إلى الليرة التركية في التعاملات اليومية بذريعة أنها «أكثر استقراراً»، الأمر الذي مثّل حينها قفزة كبيرة في مسار «تتريك» الشمال السوري، الذي تغوّلت فيه أنقرة، ومدّت نفوذها على جميع أصعدته، الأمنية والاقتصادية والتعليمية. وتزامن هذا التحوّل مع تكثيف عمليات إعادة السوريين من تركيا، وتزايد المشاريع العمرانية التي تولّتها شركات تركية بدعم قطري، بالتعاون مع الفصائل التي تسيطر على تلك المناطق، وأبرزها «هيئة تحرير الشام»، ضمن خطة تهدف إلى تجذير حزام تسكنه قوى تابعة لتركيا قرب المناطق الحدودية، والتي شهدت عمليات ترحيل للسكّان، وتغييرات ديموغرافية عديدة خلال السنوات الماضية.

رسمت خطوط التماس التي فرضتها الحرب حدوداً لمناطق السيطرة (أ ف ب)

> بينما يمرّ الاقتصاد التركي بواحد من أكثر المنعطفات قساوة خلال العقدين الماضيين، في ظلّ التدهور المتواصل في قيمة الليرة التركية مقابل الدولار، يشكّل الشمال السوري، الذي تتقاسم السيطرة عليه فصائل عدّة تابعة لتركيا، الحلقة الأضعف في هذا المشهد، في ظلّ اعتماد تلك المناطق على الليرة التركية في معاملاتها منذ نحو عامَين، ليُطاول الانهيار الأخير أسس الحياة كافة، ويجعل من الحصول على رغيف خبز مهمّة تزداد صعوبةً مع مرور الوقت

وسمت خطوط التماس التي فرضتها الحرب، وجمّدتها توافقات «مسار أستانة»، الذي رعته روسيا وتركيا إيران، حدوداً لمناطق السيطرة، عزلت بشكل كبير مناطق الشمال السوري عن دمشق، باستثناء بعض المعابر الإنسانية ومعابر التهريب، الأمر الذي ساهم بدوره في إلقاء الشمال في الأحضان التركية، وربطه بأنقرة بشكل مباشر بحثاً عن المواد الغذائية والطبّية وغيرها. إذ عملت الفصائل التي تسيطر على تلك المناطق على خلق منظومات لضبط الاقتصاد، مرتبطة بشكل مباشر بتركيا، إضافة إلى إنشاء شركات احتكرت مواد عدّة، مثل المشتقات النفطية التي احتكرتها «هيئة تحرير الشام» في مناطق سيطرتها، عن طريق شركة «وتد»، بدورها، أقامت تركيا خلال الأعوام الماضية مكاتب خاصة لشراء الحبوب (القمح والشعير) من الشمال السوري بأسعار بخسة، ونقله إلى الأراضي التركية، ليُعاد بيعه مرّة أخرى بأسعار مرتفعة، مرتبطة بسعر صرف الدولار لاحقاً. ولم تظهر التبعات الاقتصادية للتحوّلات التي شهدها الشمال السوري، بشكل مباشر، وإنّما تراكمت باطّراد لتظهر فجأة مع أوّل تراجع في الاقتصاد التركي، حيث ارتفعت أسعار المشتقات النفطية ستّ مرّات خلال أقلّ من شهرَين، قبل أن تقوم «هيئة تحرير الشام» بتسعيره بالدولار بشكل مباشر، عامدةً إلى تعليق لوحات إلكترونية تتابع سعر الصرف بشكل لحظي. كذلك، ارتفعت أسعار الخبز بشكل كبير، كما ظهرت اختناقات في تأمين المادة في ظلّ أزمة الوقود والدقيق التي ضربت تلك المناطق، لتتضاعف الأسعار مرّات عدة. وعلى الرغم من تراجُع قيمة الليرة التركية بشكل كبير، وملامستها عتبة الـ17 ليرة مقابل الدولار، لم تطرأ على الأجور أيّ تعديلات حقيقية، باستثناء بعض التعديلات الصغيرة التي جاءت مدفوعة بتظاهرات وإضرابات في مناطق وقطاعات عدة، بينها مثلاً قطاع التعليم الذي شهد إضراباً انتهى برفع الأجور بنحو 30%. أيضاً، ظهرت آثار الاضطراب الاقتصادي على الأسواق، حيث أُغلقت معظم المحلّات، وتوقّفت الأنشطة التجارية، فيما أصبحت الزراعة غير مجدية اقتصادياً في ظلّ ارتفاع أسعار المحروقات وصعوبة تأمين البذار والأسمدة وارتفاع تكاليفها أيضاً.

> تُعتبر مخيمات النازحين المنتشرة قرب الحدود التركية الأكثر تضرّراً

وإضافة إلى الأزمات المعيشية الكبيرة التي تشهدها مناطق سيطرة الفصائل، تُعتبر مخيمات النازحين المنتشرة قرب الحدود التركية الأكثر تضرّراً، في ظلّ تحكّم أنقرة، والمجموعات التابعة لها، بعمل المنظّمات الإنسانية، واعتماد الليرة التركية في تقديم المساعدات، وانعدام فرص العمل، الأمر الذي وضع مئات الآلاف السوريين، الذين يعيشون في مخيّمات لا تتوافر فيها ظروف الحياة الإنسانية، على حافة الانهيار. ودفعت الظروف الحالية البعض إلى العودة للتعامل بالليرة السورية، والتسعير بالدولار الذي يسجّل شحّاً كبيراً، في ظلّ عمليات التحويل الكبيرة التي قام بها المقتدرون.

وعلى الرغم من الظروف المعيشية الصعبة، وارتباط مناطق الشمال السوري بالاقتصاد التركي، نتيجة خطط وضعتها ونفّذتها أنقرة، لا تبدي الحكومة التركية أيّ ردود فعل تجاه تلك الأزمات، لتترك الفصائل التي تسيطر على المناطق المذكورة أمام مسؤولية التعامل معها، ما خلق بدوره أزمات جديدة في ظلّ عدم توافر مقومات حقيقية للاقتصاد. ويؤكد ذلك تقرير للأمم المتحدة أصدرته في نهاية شهر آب الماضي، يفيد بأن «91 في المئة من السكان العاملين في شمال غربي سوريا هم من أسر تعيش فقراً مدقعاً، ما يؤشّر إلى ضعف وضع الاقتصاد المحلي»، خصوصاً أن الفصائل التابعة لتركيا هناك عملت، ولا تزال، على زيادة ثروتها، الأمر الذي يضع الشمال السوري أمام كارثة إنسانية كبيرة، ربّما تُعتبر الظروف الحالية، على قساوتها، مجرّد بداية لها.

فلسطين

يسعى المصريون إلى تلافي أيّ تصعيد جديد في قطاع غزة، بعدما بات أكيداً أن فصائل المقاومة لن تسكت على استمرار الوضع في القطاع على ما هو عليه، في ظلّ المماطلة المصرية - الإسرائيلية في تنفيذ الوعود المقطوعة سابقاً. وتأتي هذه المساعي في وقت يثير فيه ارتفاع مستوى التنسيق بين الفصائل الفلسطينية، وتصاعُد عمليات المقاومة في الضفّة الغربية المحتلّة، قلقاً إسرائيلياً متزايداً تولّى المصريون نقْله إلى «حماس»، مع تحذيرات من عودة الاغتيالات

زيارة مصرية لغزّة برسائل إسرائيلية
عودة الاغتيالات مقابل إشعال الضفّة

أفادت مصادر «الأخبار» بأن حركة «حماس» أعربت للمصريين عن امتعاضها من تملّصهم من الوعود (أ ف ب)

غزة - **رجب المدهون**

بعد إبلاغ الفصائل الفلسطينية، المصريين، رفضها استمرار المماطلة في عملية إعادة إعمار قطاع غزة، هُرول هؤلاء مجدّداً إلى القطاع، في محاولة لإعادة تثبيت الهدوء، في وقت ترفض فيه فصائل المقاومة منْح الوسطاء المزيد من المُهل، بينما لا يُسجَّل أيّ تغيير في الوضع الحالي. ووصل، أمس، وفدان مصريان إلى غزة، الأول هندسي دخل عبر معبر رفح، ضمن جهود اللجنة المصرية لإعادة إعمار القطاع، وبرفقته فرقٌ إعلامية لتغطية انطلاق المرحلة الثانية من العملية؛ أمّا الثاني فأمني، دخل عبر معبر «إيريز - بيت حانون»، للقاء قيادة حركة «حماس»، ومن ثمّ عقْد اجتماع يشمل الفصائل كافة.

وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن المصريين حملوا طلباً إسرائيلياً إلى المقاومة بالامتناع عن التصعيد في الضفّة الغربية المحتلّة، محذّرين من أن استمرار العمليات هناك سيؤدّي إلى عودة إسرائيل إلى سياسة الاغتيالات في غزة والخارج، خصوصاً ضدّ مَن تكون لهم صلة بالعمليات في الضفّة. في المقابل، أفادت مصادر «الأخبار» بأن حركة «حماس» أعربت للمصريين عن امتعاضها من تملّصهم من الوعود التي كانوا قطعوها لمصلحة القطاع، وخصوصاً في ما يتعلّق بالعمل في معبر رفح، لجهة مرور الأفراد، وربطاً بالجانب التجاري أيضاً، إذ لم تحدُث أيّ تطوّرات أو تحسينات في ذلك المجال. وبحسب الكاتب السياسي المقرّب من الحركة، مصطفى الصواف، فإن «الزيارة الحالية تأتي لذرّ الرماد في العيون، ولا تحمل جديداً». وأشار الصواف إلى أن «الهدف من الزيارة تفقُّد ما يُسمّى بالمشاريع المصرية في القطاع، وهي ليست من مهامّ الوفد الأمني، رغم أن الملفّ الفلسطيني برمّته من اختصاص المخابرات المصرية، ولكن لا ضير، هكذا تُدار المفاتّ مع مصر في ما يخصّ غزة».

وجاءت الزيارة المصرية لغزة بعد سلسلة من اللقاءات السياسية التي عقدتها الفصائل الفلسطينية لتباحُث الأوضاع في القطاع، وكان أخرها لقاء حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، اللتَين حذّرتا، في بيان مشترك، من أن صبر المقاومة آخذ في النفاد، جرّاء مماطلة الاحتلال في رفع الحصار، وكذلك ممارساته في القدس والضفة.

وكانت قيادات عسكرية في «كتائب القسام» - الجناح العسكري لحركة «حماس»، و«سرايا القدس» - الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي» -، قد شاركت في اجتماع في المستويَين السياسي والعسكري، وقدّمت عرضاً لتطوّر قدرات المقاومة الفلسطينية، ولسيناريوات التصعيد. كما استعرضت أمام القيادة السياسية آليات التنسيق العسكري بين الطرفَين، ومع مختلف الأجنحة العسكرية، بالإضافة إلى الخطوات التي من شأنها تعزيز إمكانات المقاومة، ورفع مستوى التنسيق بين أجنحتها. وناقشت حركتا «حماس» و«الجهاد»، أيضاً، الترتيبات الخاصّة بالمناورة التي تعتزم الغرفة المشتركة لعمليات المقاومة تنفيذها، بمشاركة الوحدات القتالية لأذرُعها كافّة في القطاع. وفي هذا الإطار، شدّدت الحركتان على أهمية عمل الغرفة المشتركة في إدارة الميدان، والاستعداد لمواجهة التهديدات الصهيونية.

في مقابل ذلك، بدأت تظهر تحذيرات إسرائيلية من حالة التوافق هذه؛ إذ نبّه المحلّل العبري، إيهود يعاري، إلى أن «الساحة الفلسطينية تشهد منعطفاً سياسياً مهمّاً يتمّ تجاهله في إسرائيل، سواءً بسبب نقص المعرفة، أو عدم الاهتمام»، مشيراً إلى «الحديث عن تحالف يتشكّل لأول مرّة بين حماس والجبهة الشعبية، وهو تحالفٌ بين المسلمين المتديّنين وأولئك الذين تعلّموا الفكر الماركسي». وإذ اعتبر أن «هذه العملية تتسبّب بقدر كبير من الصداع لأبو مازن ومساعديه في فتح»، فقد لفت إلى أنهم «يبدون عاجزون جدّاً، في هذه المرحلة، عن إيقاف هذا الزفاف، والذي كان حتى وقت قريب يُعتبر خيالياً ومستحيلاً».

ميدانياً، واصلت المقاومة الفلسطينية تجاربها الصاروخية، بإطلاقها أمس 14 صاروخاً تجريبياً تجاه البحر. وجاء ذلك في وقت ذكر فيه محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، اليؤور ليفي، أنه «من المتوقّع أن تصل المقاومة في غزة، إلى نقلة نوعية في إطلاق الصواريخ، بما يجعلها تُطلق أكثر من 200 صاروخ في الرشقة الواحدة، خلال المعركة المقبلة، من أجل تحدّي منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية، بعدما كانت تُطلق أكثر من 100 صاروخ في الرشقة الواحدة، في غضون دقائق، على هدف واحد كما حدث في المعركة الأخيرة».

وبحسب المحلّل العبري، فإن «المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً حركة حماس، تُحسّن من قدراتها في مجال دقّة الصواريخ، وتطوير تصنيع الطائرات المُسيّرة بدون طيار، وكذلك الحرب الإلكترونية (السايبر)، التي ستحاول من خلالها تعطيل عمليات الجيش الإسرائيلي ونظام القبة الحديدية، فيما يتدرّب عناصر الكوماندوز البحري على طرُق مختلفة في البحر، سواءً من خلال الغوص لمسافات طويلة، أو استخدام الزوارق السريعة التي يمكنها الاقتراب من منصّات الغاز، أو الشواطئ الإسرائيلية، ومن هناك إطلاق صواريخ الكورنيت عليها». وتُخطّط حركة «حماس»، وفق ليفي أيضاً، لـ«إدخال سيارات مفخّخة لتفجير الجدار الأمني واختراق الحدود، بشكل سريع، والدخول من خلال الفتحات التي تحدثها الانفجارات، لتوزيع القوّة في عدّة اتجاهات، وخطف إسرائيليين».

دحلان يُجدّد تيّاره: تشكيلة «شبابيّة» على طريق المصالحة

على هامش الأحداث المفصلية التي تعيشها غزة، من مناورات عسكرية وحراك سياسي ودولي تترجمه الوفود الإقليمية الزائرة، عقد القيادي المفصول من حركة «فتح»، محمد دحلان، المؤتمر التنظيمي الأوّل لتيّاره، وسط حضور قيادات سياسية وثقافية وعشائرية. تظاهرةٌ إعلامية وجد فيها «رجل الإمارات» الطريقة الأنجع لإعادة ترتيب صفوفه، على نحو يناسب استحقاقات المرحلة المقبلة

غزة - **الأخبار**

على مدار ثلاثة أيّام، عقد تيّار محمد دحلان، الذي يطلق على نفسه اسم «التيّار الإصلاحي في حركة فتح»، مؤتمره التنظيمي الأوّل، الذي ترافق مع ترويج إعلامي أُفرِدت له مساحة واسعة في قنواته الفضائية ومواقعه الإلكترونية. المؤتمر التنظيمي الذي بدأ يوم الخميس الماضي في غزة، وشاركت فيه قيادات فصائلية، أبرزها أحمد يوسف وهو مستشار رئيس الوزراء السابق إسماعيل هنية، وأبو سليمان المغني وهو رئيس «الهيئة العليا لشؤون العشائر» في القطاع، إلى جانب عدد من الشخصيات المؤثرة في مؤسسات المجتمع المدني وكتّاب الرأي، رأى فيه مُنظّموه «نموذجاً» يجب الاحتذاء به من قِبَل الفصائل الفلسطينية والجامعات الوطنية كافة، وأيضاً المؤسّسات الرسمية في السلطة وحركة «فتح». وفي هذا الإطار، أشار سفيان أبو زايدة، وهو قائد «ساحة غزة»، في لقاء عبر قناة «الكوفية» التابعة لـ«الإصلاحي»، إلى أن «التيار معنيّ بالعمليّة الديموقراطية بحدّ ذاتها (...) ليرسل رسالة إلى الفصائل الفلسطينية وإلى المؤسّسات بما فيها الجامعات، وحتى المستوى الرسمي، بضرورة اعتماد الديموقراطية كنهج مدني لتصدير مُمثّليهم». وأغلقت صناديق الاقتراع لانتخاب قيادة «الإصلاحي» في غزة، يوم الجمعة.

ووفقاً لعزام شعث، وهو المتحدّث باسم المؤتمر التنظيمي، فقد رشّح 125 شخصاً أنفسهم في الانتخابات التي ستفرز القيادة الجديدة، فيما يحقّ لـ621 عضواً من أعضاء المؤتمر التصويت على 64 مقعداً.

أجواء المؤتمر أراد لها دحلان أن تكون احتفالية، لتُحقّق صدًى دولياً، وخصوصاً في روسيا التي من المحتمل أن تلعب دوراً لافتاً في المرحلة المقبلة، حيث تسعى موسكو التي استقبلت وفدَين «فتحاويين»، ضمّ أوّلهما دحلان إلى جانب سمير المشهراوي، مطلع تشرين الثاني الماضي، وثانيهما رئيس السلطة محمود عباس في نهاية الشهر ذاته، إلى تفعيل ملفّ المصالحة «الفتحاوية» الداخلية التي من شأنها إعادة الأوّل إلى أوساط الحركة الأمّ. ويحمل المؤتمر، وفق مصدر مطّلع من داخل «الإصلاحي» تحدّث إلى «الأخبار»، أهدافاً تنظيمية ذات بعد مستقبلي، أوّلها: هو التخفّف من عبء الشخصيات القيادية التقليدية ذات النفوذ الكبير والامتيازات التاريخية التي لا يمكن تجاوزها عبر التهميش والإلغاء، من أمثال ماجد أبو شمالة، وسفيان أبو زايدة، وأسامة الفرا، وجمال أبو حبل؛ إذ يرى القيادي الذي يتّخذ من أبو ظبي مقرّاً لإقامته، أن تلك الشخصيات أدّت الدور الذي كان منوطاً بها، وهو تقويم عمل التيّار فور عودته إلى القطاع عقب حرب عام 2014، ولا سيما ترتيب العلاقة مع حركة «حماس»، واختراق البنى التنظيمية التي كانت تمتلك موقفاً سلبياً من الأخير.

وكان النائب ماجد أبو شمالة، وهو أحد القيادات «الفتحاوية» البارزة، قد قدّم لدحلان تشكيلة تنظيمية

> يريد دحلان التخفّف من عبء الشخصيات التقليدية وإخراجها من دائرة القرار بطريقة «حضارية»

لقيادة «ساحة غزة»، تتكوّن من 121 شخصية، ترى قيادة التيّار المكوّنة من الثنائي دحلان - المشهراوي، أنها ستشكّل عمل الكيان التنظيمي بأعباء مالية وإدارية، هو بمنأًى عنها. ويلفت المصدر نفسه إلى أن تلك الأسماء أسّست طوال سنوات «كوتات» صلبة داخل التنظيم، تشغل مناصب ووظائف، من دون أن تؤدّي أدواراً فاعلة، مضيفاً أن دحلان يريد أن يتخفّف من عبء هؤلاء، ويخرجهم من دائرة اتّخاذ القرار بطريقة «حضارية»، لا تقود إلى تفسّخ داخل البنى التنظيمية للحركة، متابعاً أن «دحلان استغلّ القيمة الاعتبارية الكبيرة للمذكورين، والتي لا تتيح لهم مزاحمة الشباب المحدثين، خوفاً من النتائج غير الآمنة للانتخابات، ليضمن انكفاءهم عن الدخول في السباق الانتخابي». أمّا الهدف الأهمّ، فهو الآمال التي يُعلّقها دحلان على نجاح المساعي الدولية التي ترعاها روسيا، في إعادة دمجه داخل البنية الحزبية لحركة «فتح»، بعد إقناع «أبو مازن» بالقبول بإجراء مصالحة حزبية، لا تزال تعترضها عقبةُ الاستحقاقات التنظيمية التي تطالب بها الشخصيات الكبيرة، كعضوية «اللجنة المركزية لحركة فتح» و«اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» و«المجلس الوطني». وبهذه الانتخابات، يقلّص دحلان عدد المناصب الحزبية القيادية لديه، من 121، إلى 64 قيادياً شاباً، لا يمتلكون مطالب تعجيزية لتحقيق المصالحة.

اليمن

استنفار سعوديّ لتدارُك «اليتمة»

صنعاء - **رشيد الحداد**

شنّ الجيش اليمني و«اللجان الشعبية»، خلال الساعات الماضية، سلسلة هجمات في الشريط الحدودي الرابط بين محافظتَي حجة والجوف اليمنيتَين من جهة، ومنطقتَي نجران وجيزان السعوديتَين من جهة أخرى. وأودت هذه الهجمات بحياة العشرات من الجنود السودانيين المتمركزين هناك، فيما دفعت القوات السعودية إلى تزكّ مواقعها خشية الوقوع في الأسر، خصوصاً في أعقاب سقوط منطقة الحثرة في جيزان بيد قوات صنعاء، فضلاً عن سيطرة الأخيرة على مساحات واسعة شرق محافظة الجوف، على الحدود مع نجران، في ما عَدَه مراقبون ردّاً على التصعيد الجوّي السعودي في عدد من المحافظات، وتحديداً مأرب.

وأكّدت مصادر قبلية، لـ«الأخبار»، تمكّن الجيش و«اللجان» من إسقاط جبهة اليتمة الواقعة شمال شرق الجوف، والتي تُعدّ آخر منطقة على الحدود السعودية - اليمنية، بشكل كامل. ووفقاً للمصادر، فإن قوات صنعاء سيطرت يوم الجمعة على جبل قعشان ووادي سلبة في مديرية مزارع بن ناهض. وكانت قوات صنعاء تمكّنت، السبت، من إبرام اتفاق مع قبائل اليتمة، قضى بعدم دخول الأولى المنطقة، مقابل التزام القبائل بتحييد نفسها ومنْع قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، أيضاً، من دخول أراضيها.

في المقابل، اعترفت مصادر مقرّبة من حكومة هادي بسقوط قيادة «اللواء الأول - حرس حدود» في مديرية برط العنان. وأرجعت ذلك إلى قيام محافظ الجوف الموالي لهادي بسحْب لواء كامل من المناطق الحدودية، ونقلة إلى مأرب للدفاع عن المدينة، التي تدور المواجهات على أسوارها. كما اتّهمت حزب «الإصلاح» بالتسبُّب بهذه الانتكاسة بعدما سحب العيارات وأجهزة الاتصالات اللاسلكية من قوات اللواء المذكور، الذي يقوده العميد هيكل حنتف، الموالي لها، ما مكّن الجيش و«اللجان» من الالتفاف على القوّات ومحاصرتها من ثلاثة اتجاهات، قبل أن يُسلّم معظم الجنود أنفسهم ومواقعهم من دون قتال. وأقرّت المصادر بوقوع عشرات الأفراد من منتسبي «اللواء الأول - حرس حدود» أسرى بأيدي قوات صنعاء، فيما تمكّن آخرون من الفرار باتجاه مأرب. من جهتها، أعلنت قيادة نجران السعودية حالة الاستنفار العسكري في صفوفها، كما اعتقلت قيادة «اللواء الأول - حرس حدود» الذي يصل قوامه إلى 12 ألف جندي وضابط، فضلاً عن قائد «اللواء 48» التابع لهادي، وعدد آخر من قيادات محور اليتمة، وذلك بتهمة تسليم الجبهات وتعريض حدود المملكة للخطر.

> أعلنت قيادة نجران السعودية حالة الاستنفار العسكري في صفوفها

يشار إلى أن السعودية منعت اليمن من التنقيب عن النفط في منطقة اليتمة، على مدى العقود الماضية. كما عمدت إلى تغيير المعالم الحدودية هناك، بعدما توغّلت بحدود 20 كلم داخل الأراضي اليمنية. كذلك، سبق للرياض أن أغلقت بالقوّة قطاعَين نفطيَين يمنيَين بعد اكتشاف وجود كمّيات كبيرة من النفط فيهما غرب اليتمة، وحقلاً غازياً آخر أثبتت الدراسات وجود كمّيات تجارية كبيرة من الغاز المسال فيه، في المنطقة نفسها.

سيطرت قوات صنعاء يوم الجمعة على جبل قعشان ووادي سلبة في مديرية برط العنان (أ ف ب)

وفيات

الدكتور نبيل نعمه يشاطر البروفسور حازم شاهين عميد آل شاهين، لوعته على فراق شقيقه **المرحوم الحاج أمين توفيق شاهين** سائلاً العليّ القدير أن يُفسح له في جنّاته وأن يُلبسم جراح آل شاهين الكرام.

إعلانات رسمية

تبليغ فقرة حكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، الممثل، الناظرة بالدعاوى العقارية، المؤلفة من القاضي سيلفر أبو شقرا والقاضيين محمد فرحات وأوجينا نصير، الى المستدعى ضدهما كارولين جوزيفا ياسمين سمير فرح وفلوريان ماريا خلوتزر المجهولتي محل الاقامة، انه باستدعاء ازالة الشيوع رقم 2019/1859 المقدم من المستدعين ورثة حنة ميشال فرح بواسطة وكيلهم المحامي جينو كيروز، صدر الحكم رقم 2021/64 قضى بإزالة الشيوع في العقار 1021 البربارة العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم ولصالح الشركاء على أن يعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى مبلغ 69000 د.أ. أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع، وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك، مهلة الاستئناف خلال ثلاثون يوماً تلي مهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

مطلوب

تعلن شركة أومترا لبنان عن حاجتها إلى:
ميكانيكي ديزل لديه خبرة لا تقل عن 10 سنوات في مجال المحرّكات، لديه القدرة على استعمال السكنر وكالتوج الإصلاح، لديه شهادة مهنيّة.
يُرجى إرسال السّيرة الذاتيّة على k.shoker@omatragroup.com

سينما

«الابنة المفقودة»: عن الأمومة وأثقالها!

ماذا يُمكن أن يحدث عندما تتحوّل الأمومة إلى عبء؟ ماذا لو أن الأمومة ليست معجزة؟ ماذا لو قرّرت الأم أن تتخلّى عن كلّ شيء وتترك عائلتها بحثاً عن حياة جديدة؟ فهل يمكن لومها؟ يمكن للأم الجديدة أن تفقد نفسها، أن تتخلّى عن أولادها، أن تنهار تحت وطأة المسؤوليّة، أن تفقد رغبتها في الحياة وتفقد حياتها المهنيّة. هذه المشاعر لطالما كان التعبير عنها محرّماً. هناك خوف من الحديث عن الأمومة وثقلها النّفسي على المرأة. الكاتبة الإيطالية المعروفة باسم إيلينا فيرانتي (مجهولة الهوية) تتحدّث في كتابها «الابنة المفقودة» عن هذه المشاعر المسكوت عنها. تحدّثت عن الأمومة وذكرت بلا خجل ما تعيشه نساء كثيرات ولا يجرؤن على الحديث عنه. تكشف عن التضحية بالنّفس والصراع الدّاخلي الذي يأتي مع الأمومة.

رواية الكاتبة الإيطالية نقلتها الممثّلة والمخرجة للمرة الأولى ماغي جيلينهال إلى السينما. ليدا (أوليفيا كولمان) الأربعينيّة وصلت إلى شواطئ اليونان لكي تبدأ إجازتها، هي تهضم ذنبها وتُعانق أخطاء الماضي، ولا تزال مقتنعة وغير نادمة أنّها في يوم من الأيام اختارت نفسها على ابنتَيها وزوجها وتركت البيت. الإجازة التي كانت تأمل أن تكون خالية من الهموم تتبدّد عندما تضطرّ من جديد للتفكير في حياتها وقراراتها ومعنى أن تكون أمّاً.

يتأرجح الفيلم بين الماضي والحاضر، ويبدأ الماضي شيئاً فشيئاً ليُصبح أكثر ثراء من الحاضر. ليس فقط لأنه يعكس توتر العلاقة بين ليدا وابنتيها الصغيرتَين، لكن لأنّ المخرجة أوضحت أفكارها أكثر ولم ترسم ليدا على أنّها «أم سيئة»، ولكن كامرأة ذات دوافع ورغبات لا تتوافق تماماً مع كونها أماً. في الحاضر، سلسلة من الأحداث تقع على الجزيرة مرتبطة بالتوتر التي خلقته ليدا لنفسها من دون أي مبرر. لذلك كنا نتمنّى لو أنّ الفيلم كلّه كان في الماضي وصراع ليدا الصغيرة مع الأمومة. يعالج الفيلم بصراحة وبدون حلول كاذبة مشكلة الأمومة بطريقة عبّرت فيها المخرجة بأسلوب قريب من السينما الأوروبية أكثر من السينما الأميركية. في بعض الأحيان، يبدو الفيلم مبالغاً في أفكاره ومباشراً جداً، لكنه منفتح ويقدّم أفكار الأمهات أو من هنّ غير راغبات في الأمومة.

الفيلم الأول لماغي ليس سيئاً

> أسلوب المخرجة أقرب إلى السينما الأوروبية منه إلى السينما الأميركية

ولكنه مضعضع بعض الشيء. هناك الكثير من الأشياء والأحداث غير المفهومة. لا نعرف نوايا الشخصيات، ولا سبب تصرّفها على هذا النحو. أغضب الفيلم عشاق فيرانتي، واعتبر منتقدوه أنّ الكتاب أفضل بكثير من الفيلم، وأنّ هناك الكثير من الأحداث التي وقعت في الكتاب لم تُذكر في الفيلم، مما أوقع الأخير في الضياع. وهذا ما قد يشعر به حتّى مَن شاهد الفيلم بدون أن يقرأ الكتاب.

The Lost Daughter في الصالات وعلى نتفليكس بدءاً من 31 كانون الأول (ديسمبر)

أوسكار 2022

«هيليوبوليس»: ملحمة عن الجزائر

يكتبها شفيق طبارة

بعدما قامت الشرطة الفرنسية بقمع التظاهرات يوم إعلان انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وبعدما استغل القوميّون الجزائريّون المناسبة للمطالبة باستقلال الجزائر، قرّرت السّلطات تطبيق القانون العرفي. أمر أدّى إلى مقتل آلاف الأشخاص، في ما سمّي بمجازر 8 أيار (مايو) 1945 كما بمجازر سقيف وقالمة. «هيليوبوليس» للمخرج الجزائري جعفر قاسم المرشّح لأوسكار أفضل فيلم أجنبي، يُعيدنا إلى هذا التاريخ في فيلم جدّي في طرحه، وتاريخي في سرده، وميلودرامي في لغته السينمائية. «هيليوبوليس» يعود بنا إلى فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، التي لم ينته الحديث عنها إلى اليوم. ملحمة عن تاريخ الجزائر والمجازر التي ارتكبت على يد الميليشيّات الجزائرية المتحالفة مع الفرنسيّين بحقّ أهل الأرض. مجازر أدّت إلى قتل وحشي للمدنيّين الجزائريّين والإعدام الفوري للزعماء السياسيّين الذين يُحاربون من أجل استقلال البلاد.

مقداد (عزيز بوكروني) الأرمل والمحارب القديم في الحرب العالمية الأولى في الجيش الفرنسي، هو رب عائلة زناتي المسلمة التي تدير مزرعة قمح ناجحة في قرية صغيرة تدعى هيليوبوليس في منطقة قاملة في الجزائر. مقداد رجل فخور بنفسه وبنجاحه، يتحدّث الفرنسية في البيت ويرسل ابنه محفوظ (مهدي رمضاني) للدراسة في الجزائر العاصمة. مقداد تقدّمي، مثل والده الزعيم القبلي، ينظر إليه مجتمعه على أنّه زعيم وفي الوقت نفسه يعتمد عليه الفرنسيّون للولاء والحفاظ على السلام في المنطقة. بعدما عاد محفوظ إلى القرية وانخرط في النّضال السياسي مع فرهاد عباس (مصطفى لاربيي) ضد الاستعمار رغم معارضة والده، تبدأ المشاكل العائليّة بينما يبدأ الشحن القومي ضد المستعمر. ستلتقي الدراما الشخصية للشاب مع دراما كل الجزائريّين الذين كانوا يأملون في أن يؤدّي انتصار الحلفاء على النازية إلى فتح حقبة جديدة.

الجزء الأول من الفيلم هو مقاربة تاريخيّة ميلودرامية لأحداث الواقعية والمشاكل العائلية والسياسية. أما الجزء الثاني، فهو أكثر

> ينقل بفعالية فظاعة المستعمر والمجازر التي ارتكبها

قتامة ينقل بفعالية فظاعة المستعمر والمجازر التي وقعت. «هيليوبوليس» فيلم غني من الناحية التاريخيّة، لكنّه فقير من الناحية السينمائية. المشاكل العائلية والشخصية تطغى على الأحداث التاريخيّة، والميلودراما تلعب دوراً كبيراً، فأضعفت الفيلم كلّه. في مشهد إعدام المناضلين مثلاً، كنّا في غنى عن توسّل مقداد. تصوير مقداد على الأرض بينما الفرنسي يطلب منه أن يقول إنه كلب وأن ينبح مثله، وأن يقول إنّ كل الجزائريّين كلاب، مشهد استعمله المخرج فقط لاستدراج العواطف، بينما الأحداث التاريخية واللّقاءات السريّة وأحاديث المناضلين والسكان الأصليّين كانت أكثر من كافية، لتقول لنا كل شيء من دون الحاجة للذهاب إلى الميلودراما غير النافعة. يستحق «هيليوبوليس» اهتمامنا من حيث توثيق التاريخ في هذه القرية الصغيرة، والمشاكل بين المستعمرين والسكان الأصليين المسلمين، وبين من كان مع الاستعمار في لحظة من تاريخ الجزائر في أكثر فتراتها توتراً. الفيلم يحمل الكثير من الحقائق في ما يتعلّق بالواقع التاريخي والأماكن والأحداث والأشخاص الحقيقيين.

أمير فخر الدين: الجولان خلف ضباب الحرب

الفيلم القاتمة، لكنّها تمنع المشاهد من الغوص في الفيلم وتأخذنا بعيداً للتفكير في كل مشهد أو

> مشاهد ثابتة طويلة واسعة وبطيئة وحميميّة بعض الشيء

حركة أو صوت. تأثير السينما الروسية على فخر الدين واضح، ولكن قوة السينما الشاعرية هي في الأفكار التي تطلقها قبل إعطائنا المجال للتفكير فيها والغوص في نغمة وروح اللّغة السينمائية، وهذا ما هو مفقود في الفيلم. الأفكار تتسارع مع بطء

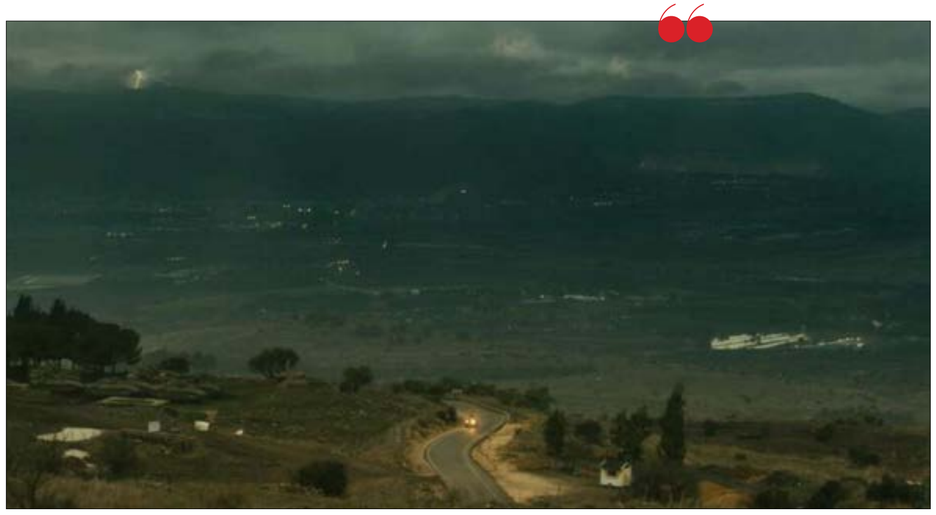

هضبة الجولان في طيّ النّسيان. الأرض السّورية التي تحتلّها إسرائيل منذ عام 1967 نادراً ما نسمع عنها أو نراها في الأفلام السينمائيّة العربية. إلى هذه المنطقة المحتلّة، يأخذنا المخرج السوري أمير فخر الدين في فيلمه الطويل الأول «الغريب» (فلسطين ـ مرشّح لأوسكار 2022). يصوّر فخر الدين الرّكود السياسي من خلال قصّة عدنان (أشرف برهوم) الطبيب الذي عاد إلى الجولان من روسيا من دون أن يكمل دراسته. يعيش الآن في مزرعة عائلته مع زوجته وابنته ووالدته ووالده (محمد بكري) الذي تزيد خيبته بابنه أكثر مع مرور الأيام. حياة عدنان تأخذ منعطفاً غير متوقّع عندما ينقذ رجلاً أصيب في القتال خلال الحرب السورية.

على هدير الانفجارات بعيداً عن الحدود، وقرى الجولان تطفو على التلال بينما يُحيط ويحجب الضباب كل شيء ويدخل المنازل، يبني أمير فخر الدين مفهوماً مشوّشاً عن الهوية الوطنية لشعب عربي يعيش «بسلام» إلى حدّ ما تحت الاحتلال. صورة الفيلم تعكس الرّكود الجيوسياسي لسكان سوريّين في سوريا، وعلى بعض خطوات خلف الحدود هناك فوضى وحرب. حالة عدنان تعكس حالة الهضبة، ومشاهد أمير فخر الدين ثابتة طويلة واسعة وبطيئة وحميميّة بعض الشيء. وهذا هو الجانب الأكثر نجاحاً في الفيلم، لأنّنا للمرة الأولى تقريباً نرى

zoom

«فرحة» اختصرت حياة فلسطين

ما الذي يجعل «فرحة» (2021) مميّزاً من بين كل الأفلام العربية والأجنبية التي تكلّمت عن فلسطين والنكبة؟ معظمنا يحبّ الأفلام التي تقدّم العواطف كما هي، بحقيقتها الخالصة. لكن العواطف في «فرحة» ليست عواطف مجرّدة، ليس هناك لعب على المشاعر الساذجة، وليس فيلماً يقدّم لنا الحبّ والحياة والحرب وفلسطين والنكبة بسطحيّة عاطفيّة. في «فرحة»، تنتظم العواطف المعقّدة وتتحلّل المشاعر المتشابكة. تتلاقح الأحاسيس بينما تجمّ الأفكار في لغة سينمائية تحبسنا تكسرنا وتجبرنا على المضي قدماً. بسلاسة، أدخلتنا المخرجة الأردنية دارين ج. سلّام في فيلمها الطويل الأول في كل هذه التفاصيل وفي تاريخ فلسطين وعالم فرحة.

بينما تحمل أفلام كثيرة أسماء أحد أبطالها (خاصة هذه السنة في السينما العربية)، يبرز «فرحة» انتقاءً الاسم كعنوان، شيئاً أعمق من مجرّد شخصيّة رئيسية. فالفيلم امتداد لهذه الشخصيّة: الألوان، الأزياء، الطعام، الروائح، الصوت، اللّهجة، كل التفاصيل تشبه فرحة. الفيلم هو الحياة اليومية التي لا تتوقّف عن الدوران، التي تشعر بانقضائها في ثوان خلال حيويّة لحظاتها ثم فجأة تشعر بجمودها في الأزمات الميتة أو اللّحظات العالقة. فرحة ليس مرحلة، لكنه صخب الحياة وكسرة النكبة. يبتعد فيلم دارين ج. سلّام عن الميلودراما، عن المواقف الغبيّة في الحرب أو اللّحظات السطحية.

إنها قصة حياة في عمقها، مع تقلّباتها، مع الفرح والحزن وضياع البيت والقرية والمدينة والبلد. فرحة امرأة، لكنها ليست عادية، لا تنسى، تفرض نفسها، فرحة أكثر من امرأة على الشاشة وأعمق من عنوان فيلم. فرحة دخلت فتاة وخرجت امرأة تعيش بيننا، صدى صمتها وخوفها وكبريائها وانكسارها لا يزال يُسمع من يوم النكبة إلى الآن.

إذاً من هي فرحة هذه؟ فرحة (كرم طاهر) فتاة فلسطينية تبلغ 14 عاماً. في عام 1948، حاولت بجهد إقناع والدها (أشرف برهوم) مختار قرية صغيرة في فلسطين، بإرسالها للدراسة في المدينة. عندما يقبل الأب أخيراً، تهجم القوات الإسرائيلية على فلسطين والقرية وتبدأ النكبة.

لحماية ابنته، اختار الرجل أن يخفيها داخل قبو البيت، يحبسها في الغرفة الصغيرة، ويبني حائطاً، واعداً بالعودة بمجرد عودة الوضع إلى طبيعته. في الجزء الأول من الفيلم (مبني على قصة حقيقيّة)، أظهرت لنا سلّام عادات فلسطين وقراها، بيوتها وأفراحها ونساءها وأطفالها ورجالها. في الجزء الثاني نبقى محبوسين مع فرحة داخل القبو، نسمع النكبة ونتوق للخلاص. في الجزء الأول من الفيلم وفي طريقنا إلى قبو فرحة، نشعر بأن شيئاً على وشك الحدوث، جميع القرائن تعطي تحذيرات بأنّ شيئاً كبيراً سيحدث. تمكّنت كاميرا سلّام من بث التوتر ببعض التفاصيل البسيطة من دون استخدام الشاشة المشحونة. تولّد سلّام التوتر منذ البداية: الجنود الإنكليز يغادرون القرية، والد فرحة يتحدّث مع الفدائيّين، وهمهمة هنا وهناك. مع بدء النكبة، وحبس فرحة، اشتد التوتّر وأصبح الفيلم قصّة بقاء ومراقبة. ومن هنا، من خلال الشّقوق الصّغيرة، تصبح فرحة أعيننا وأذنينا لنرى ونسمع القطائع التي يرتكبها الإسرائيليون. في دقائق لا نهاية لها، نجلس مع فرحة في القبو مربكين وخائفين ومحبوسين، ومع بعض الوميض نشعر ونسمع أن هناك، خارج الغرفة الصغيرة، نكبة لا نهاية لها. نخاف عندما تخاف، ونرتعش عندما ترتعش، نريد الخروج ولكننا خائفون مثلها، نخاف عليها من الإسرائيليّين ولكن نريدها أن تطعنهم بخنجرها الوحيد.

من دون الوقوع في العبثيّة والفوضى غير المبرّرة، بنت سلّام فيلمها على عنصرين رئيسيّين: الضوء والصوت اللّذان يعكسان حالة فرحة المحاصرة بلا حول ولا قوّة مجبرة على الشعور بطفولتها التي تحتضر. فقط من خلال هذين العنصرين، يمكن لنا ولفرحة الحصول على فكرة ما يحدث في الخارج. «فرحة» يكتب التاريخ من جديد، من دون أهوال حرب ودماء وأشلاء، فقط تظهر وحشيّة إسرائيل بعيون البراءة. «فرحة» بثّ الرعب والتوتر عبر تصاعد الأحداث

> يبتعد فيلم دارين ج. سلّام عن الميلودراما

وصخب صوت النكبة. إنّها الفوضى وضياع البلد بدون أي منفذ أو منقذ. تلمس سلّام لهيب الجحيم بدون أن ترينا إياه، فتصور وحشية جنود في رقصة مميتة تشوّه الأرواح وتصهر الأجساد لتحوّل فلسطين حمماً من اللّحم والعرق والدم التي نشمّ رائحتها المقيتة إلى اليوم. «فرحة» اختصر حياة فلسطين، من الولادة إلى الطفولة فالشباب والزّواج والولادة والموت. بعد الحرب والموت والنكبة، أخذتها سلّام إلى الصمت، لتفتح لنا الباب ليس للبكاء أو النحيب على فلسطين، بل للتفكير في الطريق الذي سلكه هذا البلد، وما يمثّل اليوم في عالمنا العربي.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 كانون الأول 2021 العدد 4518

صورة وخبر

تصدّر الممثّل الكندي المولود في لبنان كيانو ريفز قائمة النجوم الذين تألّقوا على السّجادة الحمراء في عطلة نهاية الأسبوع في العرض العالمي الأوّل للجزء الرابع من سلسلة الخيال العلمي The Matrix والذي يحمل اسم The Matrix Resurrections (إخراج لانا واتشوسكي ـ 148 د)، في مسرح كاسترو في كاليفورنيا. تدور أحداث العمل الذي يصل إلى السينمات اللّبنانية يوم الخميس المقبل بعد مرور عشرين عاماً من الجزء السابق، حيث يعيش «نيو» حياة عادية في سان فرانسيسكو، وحينما يتقابل مجدّداً مع «مورفيوس»، سرعان ما يُساعده الأخير على تذكّر الماضي وفتح عقله بالعودة إلى عالم «ماتريكس» مجدّداً. (ديفيد أوديشو ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

نوافـذ

ماذا أفعل؟

أنا أُحِبُّ أنْ أكونَ واحداً من أبناءِ هذا

العالمِ الأوفياءِ، الموعودين بالنجاةِ

والسعادة.

لكنْ، كالعادة،

كلّما توهّمتُ أنني أقتربُ من نافذةٍ وقلتُ:

«هذا فَرَجي»

يَصطدِمُ رأسي بحائط

وأقعُ مغشيّاً عليَّ مِن فداحةِ الأمل.

: «ماذا أفعل؟...»؟...

: أَتوهّمُ نافذةً أخرى، وأُواصلُ الوقوعَ في

الأمل.

رندا ونعيمة وإياد: رقص شرقيّ حاف

غداً الثلاثاء، ستكون الأجواء مختلفة تماماً في «مترو المدينة» (الحمرا). ففي سياق الأنشطة الفنية المنوّعة التي يحرص على تنظيمها مع مراعاة إجراءات الوقاية من فيروس كورونا، يدعو الفضاء البيروتي إلى حضور أمسية بعنوان «رقص شرقي حاف». حفلة من المتوقّع أن تقدّم للحاضرين جرعات من المتعة والترفيه، لعلّها تُنسيهم واقعهم الصعب.
يحيي السهرة ثلاثة فنانين معروفين في هذا المجال وسبق أن شاهدهم الجمهور في عروض عدّة من إنتاج «مترو المدينة» خلال السنوات الماضية، وهم: رندا مخّول (الصورة) ونعيمة يزبك وإياد ملاعب.

حفلة «رقص شرقي حاف»: غداً الثلاثاء ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

ألين لحّود تغنّي سلوى

الأسبوع الماضي، صادفت الذكرى الثامنة والستين لميلاد الفنانة اللّبنانية الراحلة سلوى القطريب (1953 ـ 2009). في هذه المناسبة، تخصّها ابنتها المغنية والممثلة اللبنانية ألين لحود (الصورة)، بعد غدٍ الأربعاء بحفلة يحتضنها NOW Beirut في الأشرفية.
في الموعد المرتقب، تقدّم الفنانة الشابة التي شاركت في الموسم الثالث من برنامج The Voice بنسخته الفرنسية مختارات من ريبيرتوار والدتها الغنيّ بأغنيات حقّقت شهرة واسعة، نذكر منها: «خدني معك» و«وعدوني» و«رجعنا ورجعوا الحبايب» وغيرها.

ألين لحود تغنّي سلوى القطريب: الأربعاء 22 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ الساعة التاسعة مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

الأوركسترا الوطنية... أمسية ميلادية

ما لا يمنعه كورونا تمنعه الظروف الاقتصادية أو الاثنين معاً. تعدّدت الأسباب وتعطّل «الأوركسترا الفلهارمونية اللبنانية» واحد لموسم 2022 ـ 2021. كذلك هي الحال بالنسبة إلى المجموعات الموسيقية الأخرى التابعة للكونسرفتوار الوطني، مثل «الأوركسترا الوطنية للموسيقى الشرق ـ عربية» وفرقة الجاز وغيرهما. فالحفلات في الأشهر الأخيرة تُعَدّ على أصابع اليد الواحدة، علماً بأنّ بعضها أتى ضمن برنامج مهرجان «بيروت ترنّم» المستمرّ لغاية 23 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي. رغم ذلك، لن تمرّ الأعياد بدون مساهمة موسيقيّة ميلادية للمعهد الوطني العالي للموسيقى. هكذا، تُقام مساء الخميس المقبل في «كنيسة القدّيس يوسف» (مونو ـ الأشرفية) أمسية إنشادية خاصة بالأعياد للأوركسترا الوطنية بقيادة المايسترو لبنان بعلبكي وبمشاركة جوقة «جامعة سيّدة اللويزة» بإشراف الأب خليل رحمة. أما الغناء المنفرد، فيتولاه الكونتر ـ تينور اللبناني الشهير ماتيو خضر (الصورة) الذي يؤدّي باقة من الكلاسيكيّات الميلاديّة بصوته الأوبرالي المرتفع الطبقة.

أمسية ميلادية: الخميس 23 كانون الأوّل 2021 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «كنيسة القديس يوسف» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: www.conservatory.gov.lb

«رند» في «المدينة» لتتروحَنْ راس بيروت!

في إطار فعاليّات مبادرة «حسن الجوار» التي تنظّمها الجامعة الأميركية في بيروت بالتعاون مع «مسرح المدينة» تحت عنوان «الجار للجار»، تقدّم فرقة «رند»، اليوم الإثنين، أمسية ميلادية تحت عنوان «لتتروحن راس بيروت». تتألّف الفرقة التي أبصرت النور في 2013 من الأشقّاء يوسف وليلي (الصورة) وجمال أبو حمد. درس الثلاثي في المعهد العالي الوطني للموسيقى ويخلقون تجربة متفرّدة تمزج بين الصوت والبيانو لأداء أعمال كلاسيكيّة شرقية وغربية، وأخرى خاصة بهم. سيتضمن برنامج الحفلة أغنيات «رند» الأصليّة وأعمال لبنانيّة خالدة بالاشتراك مع الموسيقيّين هيثم إزرافيل (أكورديون) وإيلي يموني (رق).

حفلة «رند» ضمن «الجار للجار»: اليوم الإثنين ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010

الإثنين 20 كانون الأول 2021 العدد 176
Lundi 20 Décembre 2021 no176

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
المودعون والاقتصاد ليس هناك رابحون

04
علي الزين
الأثر الاجتماعي للنّقل المشترك

05
حسين رمّال
لا خيار سوى «النفط مقابل الغذاء»؟

06
علي عوّاد
صناعة «محتوى البالغين»

08
2019 - 2021 السقوط الحرّ

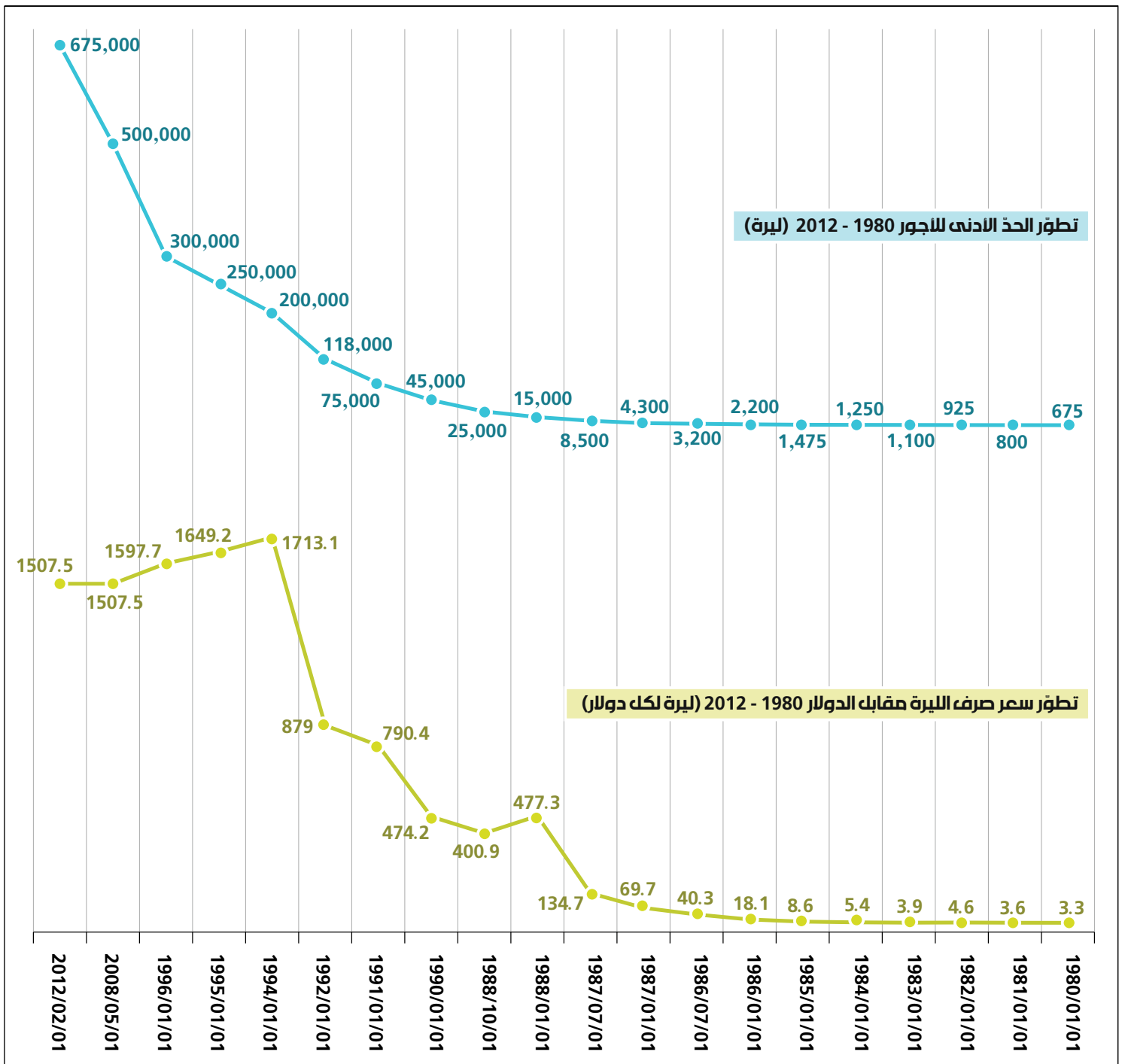

المصدر: مصرف لبنان (المتوسط الشهري لسعر الصرف) الأخبار

تصميم: رامي عليان

أعيدوا القوّة الشرائيّة للعمّال

بعد أكثر من سنتين ونصف سنة على الانهيار، تتجنّب قوى السلطة تحديد نسب غلاء المعيشة حفاظاً على مصالح أصحاب العمل. وخلال هذه الفترة لم يتحرّك أحد لمنح العمال أيّ تصحيح على أجورهم، بل كان المطلوب العكس تماماً، أي حرمانهم من القوّة الشرائية لتدمير قدراتهم الاستهلاكية.

هذا السلوك لم يحصل في عزّ الحرب الأهلية. ففي الفترة الممتدة بين عام 1980 وبين عام 1992 لم يتوقف تصحيح الأجور بالتوازي مع ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الحرّة. كان هناك تصحيح سنوي، وفي بعض المرات نُفّذ تصحيحان في سنة واحدة. فعلى مدى ثلاث سنوات متتالية من عام 1986 ولغاية 1988، شهدنا تصحيحين للحدّ الأدنى للأجور. في عام 1985 كان يبلغ 1475 ليرة، ورُفع إلى 2200 ليرة في مطلع 1986 وإلى 3200 ليرة في منتصفها. وفي عام 1987 رُفع الحدّ الأدنى إلى 4300 ليرة ثم إلى 8500 ليرة. وفي عام 1988 رُفع إلى 15000 ليرة ثم إلى 25000 ليرة. وفي المحصّلة ارتفع الحدّ الأدنى للأجور من 675 ليرة في عام 1980 إلى 45000 ليرة في عام 1990. ومن ذلك التاريخ، بدأت عملية التصحيح تأخذ وقتاً أطول في ظل إمساك السلطة من قبل أمراء الطوائف بشراكتهم مع قوى المال. وصل الأمر إلى توقف لفترة طويلة امتدّت لنحو 12 سنة من عام 1996 ولغاية 2008، تزامناً مع احتواء قوى السلطة للاتحاد العمالي العام وصولاً إلى تحويله إلى أداة سياسية بيدها.

هذا الأمر لم يكن تفصيلاً في حسابات هذه القوى. فمن يومها أصبحت النقابات عبارة عن قناة تحقق السلطة من خلالها أهدافها في إدارة عملية إعادة توزيع الثروة لمصلحة طرف واحد. العمال لم يكونوا جزءاً من الطرف المستفيد، وهم تكبّدوا الخسارة الكبرى في أيام البحبوحة، إذا جاز التعبير، كما يحصل اليوم في أيام الأزمة.

الانكسار الوحيد الذي واجهته قوى السلطة، هو ذاك الذي فرضه شربل نحاس يوم تولّى وزارة العمل. يومها فرضت قوى السلطة عنادها واستخدمت الاتحاد العمالي العام لتروّج بأن التصحيح الذي ستمنحه للعمال هو الأفضل. استقال نحاس، ليس لأنه، في اعتباراتهم خسر تلك الجولة، بل لأن القوى التي افترض أنها كانت ترعى مشروعه لإعادة التوازن إلى النموذج الاقتصادي، لم تسحب ميزان القوى في اتجاهها واتجاهه أيضاً. هكذا خسر مشروع التغطية الصحية الشاملة لمصلحة إبقاء الدكاكين الضامنة المتعدّدة الرؤوس الطائفية، وهي التي أدارت محفظة فيها أكثر من 12 مليار دولار من مدّخرات العمال، سواء أكانوا عاملين بأجر منتسبين إلى الضمان الاجتماعي أم أولئك المنتسبين إلى ما يسمّى النقابات الإلزامية مثل المهندسين والأطباء والمحامين وسواهم وصولاً إلى نقابات المعلمين... أسوأ ما حصل أن الرؤوس الطائفية لدكاكين الجهات الضامنة باتت شبه مفلسة اليوم لأنها لم تستمع إلى التحذيرات التي قدّمها لها نحاس عن ضرورة حماية هذه المدّخرات. اليوم خسروا كل ما كانوا يعدّونه امتيازاً لهم. خسارة هؤلاء تأتي ثانياً بعد خسائر الذين لا جهات ضامنة تحميهم والذين يمثّلون نصف اللبنانيين. فمداخيل هذه الفئة الأكثر تهميشاً تقلّصت بنسبة 500% بسبب تضخّم الأسعار وبالتالي انزلقت مباشرة من خطّ الفقر الأعلى إلى خطّ الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد، أي الفقر المدقع الذي لا يحصر فيه النقص بالغذاء، بل بأكثر من بُعد من ضمنها الغذاء والصحة والتعليم وسواها.

ولم يصل الأمر إلى هذه المرحلة إلا لأن قوى السلطة تركت الأزمة بلا أي علاج لفترة تزيد عن سنتين ونصف سنة. بقيادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أُتيح لهذه القوى اختبار قدرتها على فرض تصحيح قسري لعجز الميزان الجاري عبر فرض ضريبة التضخّم. بهذا المعنى أصبح العامل ممنوعاً من الوصول إلى نسبة كبيرة من الحاجات الأساسية. وتعزّز هذا الأمر برفع الدعم، أخيراً، عن السلع الأساسية كالمحروقات والأدوية والمستلزمات الطبية...

أدركت قوى السلطة أنه لا يمكن الاستمرار بهذا المنحى من دون زيادة الأجور، لذا اقترحت الحكومة، بعد التوافق بين الاتحاد العمالي العام وهيئات أصحاب العمل، أي بأدواتها، منح العمال بعضاً من الأوكسيجين الإضافي عبر زيادة مقطوعة على الدخل لا تُحتسب في تعويضات نهاية خدمتهم ولا توفّر لهم الحصول على الصحة اللائقة والتعليم وباقي الخدمات الأساسية. بهذا المعنى، تريد السلطة منهم مواصلة خدمة استمراريتها. وهنا أيضاً لا تدرك هذه القوى، وعلى رأسها أصحاب العمل، أن استمراريتهم مرتبطة باستهلاك العمال. فكلما ضاق أفق الاستهلاك عند العمال، أُغلق المزيد من المؤسسات. إعادة القوة الشرائية للأجور ليست ترفاً يمكن الرهان على تأجيله، بل هي ضرورة حتمية للجميع سواء تمّ الأمر من خلال زيادة الأجور النقدية أو من خلال خفض الأكلاف على الأسر.

تقرير

لا يمكن معالجة خسائر القطاع المالي في لبنان من دون دراسة الانعكاسات على الاقتصاد والمجتمع. فأيّ حلّ «ترقيعي» يُطرح اليوم، سيكون له اثر بالغ على المودعين وعلى الاقتصاد الكلّي ايضاً. وبالتالي على المجتمع ككلّ. لذا، يجب مقاربة ايّ خطوة تؤخذ اليوم، سواء من حاكم مصرف لبنان او من الحكومة، من زاوية تأثيرها على فئات الشعب كلّه وعلى الدورة الاقتصادية. وليس على المودعين فقط بمعزل عمّا يروّج له حول قدسيّة اموال المودعين في تصريحات استهلاكية فارغة من اي مضمون

المودعون VS الاقتصاد
ليس هناك رابحون

ماهر سلامة

عمر شام ـ تركيا

الحلول المطروحة اليوم، في ما يخصّ التّعامل مع الودائع المهدورة، تضع المجتمع بين السيّء والأسوأ. الخيار يقع بين أيّ من فئات الشعب سيتحمّل السيّء، وأيّ منها سيتحمّل الأسوأ. فما يُطرح لا يزال في إطار لا يأخذ في الحسبان الاعتراف بالخسائر التي حصلت في القطاع على مدى العقود الثلاثة الماضية، وما يمضي به اليوم حاكم مصرف لبنان مستبقاً أيّ اتفاق مع صندوق النقد الدولي، هو خيار «الليرة» أو التحويل القسري لودائع الدولار إلى الليرة، مع ما يعنيه ذلك من إصدارات إضافية في الكتلة النقدية بالليرة، وتغذية الدورة التضخمية الناتجة من تلك العملية. هذا الخيار أصبح أوضح في تعميم مصرف لبنان الأخير الذي قضى برفع سعر صرف الدولار المصرفي من 3900 إلى 8000 ليرة مقابل الدولار. وقد تبع هذا القرار، مباشرة، ارتفاعاً سريعاً وكبيراً نسبياً، في سعر صرف الدولار في السوق الموازية. هكذا يوضع الاقتصاد اللّبناني في مواجهة المودعين، عبر خيارات موجعة لكلّ الأطراف وإن كانت تضرب شرائح محدّدة أكثر من غيرها.

الخيارات المطروحة

لا بدّ من التّعامل مع هذا الواقع على حقيقته، وأن تجري مصارحة المواطنين بحقيقة أن هناك عدّة خيارات أو سيناريوهات قد يتمّ اللّجوء إليها. وفي ما يلي أبرز الخيارات المطروحة من قبل صانعي السياسات اليوم:

- شطب الودائع، أو شطب جزء منها، وهي خطوة لا مفرّ منها. بمعنى أوضح، تحاول هذه العملية التعامل مع الخسائر بشكل واقعي. أي أنّ هناك أموالاً أودعت في المصارف وتمّ صرفها بطرق مختلفة وتبدّدت. فمن الطبيعي، في نهاية الأمر، أنه يتوجّب على من كان مؤتمناً على هذه الأموال الاعتراف لأصحابها بأنها لم تعد موجودة. هذا الخيار يتهرّب منه اليوم معظم صنّاع القرار في لبنان. وعندما طُرح في الخطّة المالية التي أعدّتها الحكومة السابقة، حكومة حسان دياب، تعرّض هذا الخيار لهجوم شرس إعلامياً وسياسياً تحت شعارات شعبوية مثل «حماية أموال المودعين» التي أهدرت أصلاً. إن التهرّب من هذه الخطوة يزيد الخسائر يوماً بعد يوم، أي الخسائر في الودائع، والخسائر التي يتكبّدها الاقتصاد والمجتمع. لأن هذه الخطوة هي جزء حتمي من عملية تسوية أوضاع القطاع المصرفي، التي لا يمكن من دونها إعادة المصارف إلى عملها الطبيعي في العملية الاقتصادية، وهو دور لا يمكن لأي اقتصاد أن يعمل بشكل «صحّي» من دونه. وهنا من المهم أن تكون أولوية الاختيار من نصيب الاقتصاد، وبالتالي المجتمع ككلّ، بدلاً من طرح الشعارات الوهمية. لكن هذا الخيار لا يمكن أن يُطبّق بشكل متساوٍ على جميع المودعين. هذا الأمر يتعلّق بقدرة تحمّل كل فئة من المودعين للخسائر التي ستقع على أفرادها، فلا يمكن التعامل مع من يملك حساباً يحتوي على أكثر من 100 مليون دولار بنفس الطريقة التي يتم التعامل فيها مع من يملك حساباً يحتوي على أقل من 10 آلاف دولار. لأن قدرة تحمّل الأوّل للخسارة أكبر بكثير من قدرة تحمّل الثاني. ولا يمكن التعامل مع شخص متقاعد كان كلّ اعتماده في آخر سنوات عمره على تعويضه الذي وضعه في حساب مصرفي، أو على شكل معاش تقاعدي من أحد صناديق التقاعد التي خسرت أموالها في المصارف، مثل شاب يتلقّى راتباً شهرياً قد يكون قادراً على تعويض ما خسره من وديعته.

- «الليرة». وهو خيار يتعلّق بتحويل ودائع الدولار إلى ليرة، أي تسديدها كلّها بالليرة. هو خيار غير واقعي. وحتى إذا تحوّل إلى واقع، فنتائجه ستكون كارثية. لنفترض أن ما تبقى اليوم من ودائع بالدولار هو 105 مليارات دولار، وأنها ستُدفع على أساس 8000 ليرة للدولار الواحد، بحسب التعميم الأخير لحاكم مصرف لبنان. فهذا يعني خلق 840 ألف مليار ليرة جديدة على المدى الطويل. إن خلق هذا الحجم من الليرات، أو نصفه أو ربعه أو ثمنه، هو أمر كارثي بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية. ضخّ المزيد من الليرات هو عامل مضخّم لسعر الصرف في السوق الموازية، وهذا الأمر أثبتته التجربة، كما أنه أمر تُحذّر منه نظريات اقتصادية عدّة، أهمّها «النظرية الكميّة للمال»، بشكل عام، إن ضخّ الليرات الذي لا يقابله أي زيادة في كتلة الدولار في السوق، أو زيادة في الإنتاج تخلق قيمة لهذه الأموال التي تم ضخّها، لا يمكن أن تكون إلا عاملاً يرفع من سعر الدولار مقابل الليرة. ففي هذه الحالة تصبّ الليرات المطبوعة في قناة الطلب على الدولار في السوق الموازية، سواء عبر شراء الدولار بهدف حفظ القيمة أو عبر الاستهلاك الذي يتحوّل إلى شراء دولارات للاستيراد في نهاية الأمر.

إن ارتفاع سعر الصرف له انعكاس يهزّ الاقتصاد والمجتمع كلّه. من أبرز تداعياته التضخّم الذي يطرأ على أسعار السلع، علماً بأن الجزء الأغلب من السلع المستهلكة في لبنان هي سلع مستوردة، أي أنها مسعّرة بالدولار، لذا إن أي تحرّك في سعر الدولار ينعكس مباشرةً على هذه السلع. كما أن ارتفاع سعر الصرف بشكل مستمر، بسبب الضخّ اللامتناهي لليرة في السوق، يخلق حالة من انعدام الاستقرار في الاقتصاد ويحول دون أي تقدّم فيه. فالتقلّب المستمرّ في سعر الصرف ينعكس سلباً على جميع التعاملات في الاقتصاد ويرفع مخاطر الخسارة، وهو ما يُبعد أي استثمارات قد تأتي من الخارج. فلا يمكن التخطيط لاستقرار اقتصادي من دون استقرار في سعر صرف العملة المحلية.

> الحلول المطروحة محصورة بشطب الودائع او تحويلها إلى الليرة او تحميل الخسائر للدولة

ومن ناحية أخرى، إن لـ«الليرة» انعكاس على المودعين أيضاً، فهم، ومن خلال استلام ودائعهم بالليرة، يتلقّون اقتطاعاً من ودائعهم، او ما يُعرف بالـ«هيركات». لأن استلام الودائع بالليرة، بالطريقة المطروحة اليوم، يأتي بحسب سعر صرف أقل من السعر الموجود في السوق، اي أنهم يتلقون ودائعهم بقيمة أقل من قيمتها الدفترية، وهذا هو تعريف الـ«هيركات».

- إعطاء المودعين أسهماً في المصارف التي أودعوا أموالهم فيها. هذا هو أحد الخيارات المطروحة، وهو طُرح في خطة دياب والمعروفة بالـ«لازمة» وواسعة من نفس الأطراف التي هاجمت طرح الاقتطاع من الودائع. هذا الطرح يعني فعلياً خسارة أصحاب المصارف لرؤوس أموالهم وحلول المودعين مساهمين أساسيّين في ملكية هذه المصارف. فمثلاً، إذا كان رأس مال المصرف حالياً مليار دولار، وصاحب المصرف يملك 100% منه، سيتضاءف رأس المال بعد تحويل الودائع إلى أسهم في هذا المصرف، وعلى افتراض أنه سيبلغ 5 مليارات فإن حصّة المالك الأساسي التي كانت 100% ستبلغ 20%. وفي المقابل، سيكون بالنسبة للمودعين خياراً سيئاً لأنه لا يوجد شيء يضمن أن تكون الأسهم المعطاة لهم بنفس قيمة ودائعهم. ففي نهاية الأمر إن هذه المصارف التي سيأخذون أسهماً فيها، هي مصارف «مفلسة» واقعياً. لذا، إن هذا الخيار لا يمكن أن يُطبّق بشكل متساوٍ على جميع المودعين، لأن تحمّل الخسائر، كما ذُكر سابقاً، يختلف بين مودع وآخر.

- الإنقاذ من قبل الدولة، أو ما يسمى بـ«bail-out»، هو الخيار المحبّذ لأصحاب المصارف وحزبهم السياسي العابر للأحزاب والطوائف. هذا الخيار يعني فعلياً تحميل «الدولة» خسائر المصارف ومصرف لبنان. وبما أن الدولة اللبنانية لا تملك الأموال لتقوم بعملية إنقاذ للمصارف من خسائرها الضخمة، فستتم هذه العملية عبر بيع موجودات وأملاك وأصول الدولة، حتى لو تم التحايل على هذا الأمر عن طريق إنشاء صناديق «الاستثمار في أصول الدولة» أو غيرها. ففي النتيجة سيتم توظيف المقدرات العامّة لتغطية خسائر في القطاع الخاص. هذا الخيار ظالم بحقّ المجتمع، لأن ما تحمّله من خسائر في السنتين الأخيرتين هي خسائر آنية يمكن تعويضها في المستقبل، إنّما تحميل المجتمع الخسائر عن طريق بيع أصول الدولة، وهي ملك للشعب اللبناني، هو تحميل الخسائر للأجيال المقبلة.

اي استعمالات للاحتياطات؟

بعيداً من الخيارات المطروحة، من المهم الإقرار بأحقية جزء من المودعين بأخذ ودائعهم بالدولار الحقيقي «الفريش». هنا نعود إلى مسألة الاحتياطات ليس بوصفها تمثل ودائع الناس إنما هي مدّخرات المجتمع التي يحفظها المصرف المركزي والتي تُقارن في كلّ الأدبيّات الرأسمالية بعدد أشهر الاستيراد وبمدى كفايتها لتغطية السلع المستوردة. الاحتياطات بهذا المعنى، لا يمكن اعتبارها ودائع، إنما يمكن أن يكون ربّ بعض الودائع منها. يجب أولاً تحديد هذه الاحتياطات، ثم التخطيط لاستعمالها بعناية شديدة. كان يُفترض أن يتم هذا الأمر قبل صدور التعميم 530 الذي يحدّد تمويل المحروقات والقمح والأدوية كما سعر صرف 1520 ليرة مقابل الدولار، وكان يفترض أيضاً أن تحصر استعمالات الاحتياط بمدفوعات واضحة ضرورية جداً للدولة والاقتصاد والمجتمع، ويمكن بعد دراسة الأمر أن يوزّع بعضاً من هذه الاحتياطات على المودعين لتحقيق أمور عديدة من بينها ضخّ الدولارات في السوق وكبح تدهور الليرة، ومنح بعضاً من الحقوق للمودعين، والتمهيد لاستعادة الثقة بالقطاع المصرفي بدلاً من زيادة منسوب انعدامها.

على أي حال، يمكن استخدام الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى المركزي لتسديد عدد من الحسابات الصغيرة. الدراسة هنا تكمن في تحديد ما هو معيار الحسابات الصغيرة، وكم ستكلّف هذه العملية من الدولارات الباقية. هذا الخيار يجب أن يكون مطروحاً. كما أن استعمال الخيارات المطروحة سابقاً، باستثناء خيار بيع أصول الدولة، يمكن أن ينتج حلاً متكاملاً لأزمة الودائع. من الطبيعي أن تكون هناك خسائر، لكن تحميلها يجب أن يكون بشكل متناسب مع قدرة كل فئة من المودعين على التحمّل. وهنا لا يكون تقسيم المودعين إلى فئات عبر بُعد واحد، أي بحجم الودائع فقط، بل يجب أن يكون تقسيماً متعدد الأبعاد، يراعي الحالة الوظيفية والعمرية، فمثلاً يكون التعامل مع المتقاعدين مختلفاً عن التعامل مع العاملين المنتجين. ومن المؤكّد أن أي حلّ لأزمة المودعين لا يمكن إلا أن يكون جزءاً من خطة شاملة، لا تنهض فقط بالقطاع المالي، بل بالاقتصاد ككل، بحيث يُؤمّن بيئة اقتصادية تتيح لمتلقّي الخسائر إمكانية تعويض خسائره.

وجهات نظر

إمّا المصرف المركزي وإمّا إندرو جاكسون
الصراع ضدّ أسياد المال

علي نذر

تعدُّ نشأة البنك المركزيّ مرحلةً متقدّمةً من المراحل التي ساهمت في تطوّر المصارف التجاريّة في القرن التاسع عشر. وخلافاً للرّوايات الرسمية، فقد كان المصرف المركزي ملازماً للثّورات البرجوازية، مثل تلك التي انفجرت في بريطانيا عام 1688، وأسفرت عن ظهور مصرف إنكلترا بعد بضع سنوات، ومثل الثورة البرجوازية في فرنسا التي بدأت عام 1789 وأسفرت في العام التالي عن تأسيس مصرف فرنسا المركزي. وفي اليابان استمر إصلاح ميجي طيلة السّتينيات وحتى آخر الثمانينيات، ما أسفر في 1882 عن تأسيس مصرف اليابان المركزي. هذه النّخب البرجوازية ترتبط ببعضها، إذ لم تكن واحدة في بعض الأحيان. من هنا يمكن تصوّر خطورتها على سياسات البلدان النامية، ويمكن في السياق نفسه أيضاً تصوّر خطورتها في لبنان .

في نهاية عام 2020، بلغ دين الحكومة الأميركيّة أكثر من 20 تريليون دولار مقارنة مع نحو تريليوني دولار في 1990. لا شيء يُمكن أن يوقف اقتراض الحكومة الأميركيّة، باستثناء الوصول إلى سقف الاقتراض المسموح به. لكن هذا الأخير، جرى رفعه أيضاً أكثر من 70 مرّة منذ عام 1962 إلى أن جرى، أخيراً، تعليق العمل به منذ عام 2019، ليتمّ تجاوزه باستخدام صلاحيات وزير الخزانة. وفي نهاية نيسان 2021، تخطّى حجم الدين الإجمالي للحكومة الأميركيّة 28 تريليون دولار، وهو الآن يزداد.

سلطة التحكّم بالنقد

لعلّ المرّة الوحيدة التي لم تكن فيها الولايات المتحدة الأميركيّة مدينة، هي في عهد الرئيس الأميركي السّابع أندرو جاكسون (1829 إلى 1837). صورته موجودة على ورقة الـ20 دولاراً أميركياً. ففي عهده جرى تصفير الدين، واستطاع بذلك أن يُبرهن للأميركيّين أنهم قادرون على العيش بلا ديون. لكن اللّافت في هذا الرئيس، ورغم مشاركته في قتل الهنود، أنه كان الشّخصيّة الأكثر أهميّة في الصّراع ضد أسياد المال. فهو الرّئيس الوحيد الذي استطاع أن يسحب الترخيص من «بنك الولايات المتحدة الأميركية الثاني» الذي كان يمنحه صلاحيّات المصرف المركزي، وبمثابة الوكيل المالي في البلاد. فقد أدرك جاكسون خطورة المصرف المركزي لكونه يمثّل فرعاً مستتراً مستقلاً عن فروع السّلطة الظّاهرة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وهو يعمل بالتّوازي مع السلطات الأخرى. كذلك، أدرك الرئيس خطورته لجهة تحكّم النخبة المصرفيّة والأوروبيّين (لا سيّما البريطانيّين)، في اقتصاد أميركا، من خلاله.

وذلك ليس سرّاً. يقول مايرر روتشيلد: «أعطوني سلطة التّحكم بإصدار النقد، وسيصبح عندي، سيّان من الذي يسنّ القوانين». قولٌ كهذا لا يحتاج إلى تعليق. فهذا الأمر كان يحصل في أوروبا من القرن السابع عشر. أما الرؤساء الأوائل لأميركا - المهاجرين أو الذين عاصروا المهاجرين ومن ضمنهم جاكسون ولينكولن - لم يريدوا تكرار الأخطاء الأوروبيّة. بل استندوا إلى نصوص الدستور الأميركي والذي ينصّ على آليّات للدّفاع تحول من دون تمكين أسياد المال من التّأثير على ممثّلي كل فروع سلطة الدولة الأميركيّة، وعلى ممثّلي فرع السّلطة الوحيّة ضمناً.

من هنا، خاض جاكسون، المنافسة الرئاسيّة أثناء الانتخابات تحت شعار مقتضب «لا لأي مصرف مركزي»، واضعاً الناس في الانتخابات بين خيارَين: إمّا المصرف المركزي وإمّا أندرو جاكسون. حينها فاز جاكسون في تلك الانتخابات. وبعد فوزه، سرعان ما سحب التّرخيص من البنك الذي حصل على تفويض لمدة 20 عاماً أثناء رئاسة جيمس ماديسون في 1816. وبالفعل، نجح جاكسون في تدمير البنك من خلال استخدام حقّ النقض «الفيتو» - وهو من أكثر الرؤساء الذين استخدموا حقّ النقض - في وجه تجديد امتياز المصرف المركزي الذي أقرّه الكونغرس عام 1832، والذي استتبعه سحبُ لودائع الولايات المتحدة في عام 1833 من المصرف المركزي. وفي رسالة النّقض الموجزة التي أرسلها الرئيس جاكسون -وكتبها جورج بانكروفت- يقول إن البنك وجب إلغاؤه للأسباب التّالية:

- البنك يركّز قوّة البلد الماليّة في مؤسّسة واحدة.
- يترك الحكومة عرضة للسيطرة من قبل المصالح الأجنبية (في الثلاثينيات، تميّز الاقتصاد المفتوح بالتجارة الحرّة وضعف الحواجز التجارية، فتنتقل السياسات النقدية للسلطة المهيمنة – بريطانيا العظمى في هذه الحالة – إلى بقية النظام الاقتصادي العالمي المترابط، بما في ذلك الولايات المتحدة.
- هدف البنك الأساس هو أن يجعل الثري أكثر ثراءً.
- البنك يُمارس سيطرة هائلة على أعضاء الكونغرس.
- البنك يحابي ولايات الشمال الشرقي على حساب الولايات الجنوبية والغربية.

بعد توقّف عمليّات الصّرف، صدر عن جاكسون أوامر تنفيذيّة بعددٍ من الخطوات الإصلاحية، أهمّها استخدام العملات الصّعبة (الذهب والفضّة) في شراء الأراضي، بهدف كبح مضاربات الأراضي العامة. وهذا ما سبّب انخفاضاً كبيراً في أسعار العقارات. في مقابل ذلك، عمد إلى دعم الزراعة كقطاع أساسي تعتمد عليه الولايات المتّحدة الأميركية. هكذا، وبشكل تصاعدي، تعمّق الصّراع مع أسياد المال، حتى نفّذوا محاولة فاشلة لاغتياله في 1835. إلّا أنّهم نجحوا، بعد مدّة، في اغتيال الرئيس لينكولن عام 1864، وهو الذي دخل في تحدٍّ مع أسياد المال الأوروبيّين لأنه رفض اقتراحهم بمنحه قروضاً ضخمة ذات فائدة عالية، فضلاً عن أنه عارض نشوء البنك المركزي الذي يملك صلاحيّة إصدار الأوراق الماليّة الأميركيّة، معتبراً أن ذلك سيؤدي إلى «عصر من الفساد تسعى فيه القوى الماليّة لإطالة أمدها على حساب مصلحة الشّعب، حتى تتجمع الثروة في أيدي البعض ويفنى الشعب». حينها، قرّر لينكولن أن الولايات المتحدة ستطبع العملة بنفسها بواسطة الخزينة لا بواسطة

> أسياد المال مسعّرون لغاية الآن فوق مناصبهم ويتغاغلون بكل ادواتهم في مفاصل الدولة

المصرف، وهكذا ظهرت عملة خضراء اللّون من الجهة الخلفيّة.

ورغم مضيّ نحو قرنَين، ما زال أسياد المال في أميركا، وبعد انتصارهم، يحاولون التّكتم على هذه الصفحة من تاريخ البلاد. حتى أن محاولةً جرت في عهد الرئيس بارك أوباما لتغيير التّصميم الفني لأوراق الدولار من كل الفئات بهدف إزالة صورة جاكسون عن أوراق العملة. حتى الآن هو يُضايق المصرفيّين. لكن قضايا سياسيّة أعاقت تنفيذ هذا المشروع، فبقي تصميم الأوراق على حاله.

حصان طروادة لبناني؟

وفي نهاية عام 2019 - نفس عام ثورة 17 تشرين - وجد لبنان نفسه في وضع مشابه مع بلوغ الدين العام 91 مليار دولار، بحسب تقرير جمعية المصارف اللّبنانية. وهذا يعني أن كل طفل يولد في لبنان يكون مديناً بقيمة 14500 دولار. هذه الديون تراكمت عبر السّنين بسبب العلاقة المتناغمة بين مؤسّسة الإصدار، أي المصرف المركزي، وبين الدولة، ولا سيّما بعد النهاية الرسمية للحرب الأهلية وقيام دولة الطائف، وبعد فقدان الدولة سيطرتها على مواردها بفعل ضعف سلطتها وسيطرة الميليشيّات على الأرض. لذا، فإن مسؤولي الدولة الجدد - هم مسؤولو الميليشيّات - وجدوا في قروض المصرف المركزي بديلاً من موارد الدولة لتمويل عجز الموازنة وتثبيت سعر الصّرف. وبذلك صار المصرف المركزي، بعد تعيين الحاكم الجديد - المنسجم مع السّلطة الجديدة - خادماً للحكومة أو الطبقة السّياسية الذي كان على رأسها أسياد المال.

بعد ذلك لم يعد مصرف لبنان يعترض على قرارات اقتراض القطاع العام. فقَدَ المصرف استقلاليته بالكامل في هذا الشّأن. وأضحت العلاقة بين مصرف لبنان والدولة منذ سنة 1993 تتميّز، ليس فقط بقبول مصرف لبنان إقراض الدولة فحسب من دون قيد أو شرط، بل اعتبر أن هذا التّمويل هو من أولوياته سواء باستعمال معدّل الفائدة لتشجيع المصارف على الاكتتاب بإصدارات الدين العام، أو عبر القروض المباشرة التي كان يوفّرها هو للخزينة خلافاً لقانون النقد والتّسليف.

وللمفارقة، نجح أسياد المال في لبنان أيضاً، وبشكل نسبي، في تعمية النّاس عنهم رغم الأزمة الماليّة الكارثيّة، وفي تحويل لبنان إلى اقتصاد استهلاكي بقابله تدمير للإنتاج الزراعي والصناعي. وانكسر حاجز تثبيت سعر الدولار، وظهرت سرقة المودعين إلى العلن.

تخيّلوا أنه لو ارتفع سعر الدولار مقابل اللّيرة وحُجزت أموال المودعين بوضع هادئ ومستقرّ في لبنان، ماذا كان سيحصل؟ ربّما كان غضب النّاس، بمختلف أطيافهم وطوائفهم، سينزل على أصحاب المصارف وأسياد المال. إلا أن ما حصل في 17 تشرين كان نموذجيّاً لهم! كـ«حصان طروادة» تماماً. نعم، لا يُخفى على أحد، الآن، مشاركة أصحاب المصارف وأسياد المال في الحراك بشكل مباشر أو غير مباشر (تحريضاً وتمويلاً خاصة عبر بعض وسائل إعلام - الثورة - والناشطين وغير ذلك). كذلك، تجنّبت وسائل إعلام الثورة نقل مظاهرات المصرف المركزي. لكن السّؤال الحقيقيّ، هل كانوا يخطّطون للحراك بشكل مسبق بغية التّعمية على الكارثة التي أوقعوها؟ أم لا! (ربّما سنحتاج إلى ويكيليكس أميركيّة جديدة كي نحصل على إجابات شافية).

ما نعرفه أن أصحاب المصارف وقبل مدّة من الحراك، سحبوا أموالاً طائلةً من المصارف اللّبنانيّة إلى أميركا. وحين اندلع الحراك، من دون سابق إنذار، ومن داخل الولايات المتحدة الأميركيّة، اتخذوا قرار إغلاق المصارف بشكل كامل لنحو نصف شهر من دون أن يرسموا مساراً واضحاً لخطوة الإغلاق وخطّة فتح الأبواب، رغم أن المصارف نفسها لم تغلق في عزّ أيام الحرب الأهلية بشكل كامل، كما فعلت إبان 17 تشرين!

الأسوأ من ذلك، أن المصارف ورغم إغلاقها طلّت تحوّل أموالاً إلى الخارج. يذكر مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أنه فقط وفي 10 تشرين الثاني 2019 جرى تحويل 800 مليون دولار إلى خارج لبنان. البعض يظنّ أن خطوة إغلاق المصارف كانت خطوةً خائطةً أو انفعاليةً غير محسوبةٍ منهم، لكن الوقائع قد تظهر عكس ذلك تماماً. إذ يبدو أن مفاصل الحراك، وليس الكلام عن التّفاصيل، كان يحصل عن سابق تصور وتصميم. (ليس الكلام عن الناس الذين نزلوا وشاركوا وأنا أحدهم).

للأسف، على حدّ علمي لا وجود لأي استقصاء حقيقي عن سير التّحضيرات قبل 17 تشرين؛ سواء في الإعلام أو في سرفيرات المعلومات وشبكات التّواصل والإعلام، ولا عن تدريب المذيعين والمذيعات والتجهيز والتمويل للبث المباشر وأدواته، وأيضاً ليس هناك معلومات عن مجموعات وسائل التّواصل الاجتماعي التي أنشئت ولا عن إدارتها! وغير ذلك. هل يُعقل وجود مجموعات كبيرة على وسائل التّواصل الاجتماعي ليس معروفاً من يشكّلها أو يتابعها؟

للأسف، قلّة - سواء وسائل إعلامية أو غيرها - مَن كان يحاول شرح وتصويب أسباب الأزمة علمياً ليبيّن للناس وبشكل حقيقي ماذا كان يحصل انطلاقاً من جذور المشكلة الأساسيّة من 1992 أو حتى قبل ذلك. وأيضاً، قلة من شرح لنا صدفة تزامن صعود الثوريّتَين في لبنان والعراق ثم اضمحلالهما من دون تحقيق أهدافهما. وهناك الكثير بعد. فها هم أسياد المال مسعّرون لغاية الآن، فوق مناصبهم، ويتغلغلون بكل أدواتهم في مفاصل الدولة (التنفيذية والتّشريعية والقضائيّة) إضافة إلى المصرفيّة والإعلاميّة.

الأثر الاجتماعي للنّقل المشترك حتّى لا يكون وسيلة للتّمييز

علي الزين *

بدلاً من أن يكون النّقل المشترك خياراً جدياً وفعّالاً وسط هذه الأزمة، شهدنا انهياره وعجزه عن تأمين تنقّلات من كان يعتمد عليه سابقاً. في إحصاء أجريناه مطلع 2021، تبيّن أن مستخدماً واحداً من أصل خمسة كانوا يستخدمون النّقل المشترك قبل الأزمة، تحوّل إلى استخدام وسيلة نقل أخرى غالباً هي السيارة، بعد باقي الوسائل، خاصة في المدن، نظراً لما يترتّب على استعمال السيارة من أكلاف مجتمعيّة واقتصادية باهظة. النقل المشترك يستجيب أساساً لحاجة التنقل لكن لديه علاقة واضحة مع البنية التحتية والتنظيم المدني، أي أنه ينعكس بشكل أساسي على العلاقات الإنسانية والمجتمعية الفردية والجماعية. وفي ألف باء عامل الاستدامة ومن أبرز ركائزه العدالة الاجتماعية التي يفترض أن يؤمّنها أي نظام نقل مشترك. تتمثّل هذه العدالة في إتاحة استعمال مركبات النقل المشترك، والاستفادة من خدماته لكلّ أفراد وفئات وطبقات المجتمع ومن كافة القطاعات والمشاغل بنفس المستوى والكلفة.

بمعنى أوضح، من خصائص النقل المشترك أن يكون الوصول إليه سهلاً، وأن يكون استعماله متوافراً دائماً للجميع بأسعار مقبولة. يسمح هذا الأمر للقطاع في لعب دوره الأقصى بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى، تبعاً لعوامل أبرزها جغرافي لأن سكان المدن الذين يتمتّعون ببنية تحتيّة أعلى من غيرهم، ينالون حظاً أوفر من سكّان الأطراف التي تفتقر نسبياً للخدمات وفرص العمل وأحياناً الكثافة السكانية. يُضاف إلى ذلك، طبيعة وسيلة النقل. فمستخدمو السيارات لديهم سهولة أعلى وسرعة وصول عالية مقارنة مع مستخدمي باقي وسائل النقل. وهذا ما تعمل على تقليصه بعض المدن، لا سيّما في أوروبا، إذ تسعى لسحب هذه الأفضليّة من السيارة وتحويلها إلى باقي الوسائل، خاصة في المدن، نظراً لما يترتّب على استعمال السيارة من أكلاف مجتمعيّة واقتصادية باهظة.

النقل المشترك يستجيب أساساً لحاجة التنقل لكن لديه علاقة واضحة مع البنية التحتية والتنظيم المدني، أي أنه ينعكس بشكل أساسي على العلاقات الإنسانية والمجتمعية الفردية والجماعية. وفي ألف باء عامل الاستدامة ومن أبرز ركائزه العدالة الاجتماعية التي يفترض أن يؤمّنها أي نظام نقل مشترك. تتمثّل هذه العدالة في إتاحة استعمال مركبات النقل المشترك، والاستفادة من خدماته لكلّ أفراد وفئات وطبقات المجتمع ومن كافة القطاعات والمشاغل بنفس المستوى والكلفة.

بمعنى أوضح، من خصائص النقل المشترك أن يكون الوصول إليه سهلاً، وأن يكون استعماله متوافراً دائماً للجميع بأسعار مقبولة. يسمح هذا الأمر للقطاع في لعب دوره الأقصى بين فرد وآخر، وبين جماعة وأخرى، تبعاً لعوامل أبرزها جغرافي لأن سكان المدن الذين يتمتّعون ببنية تحتيّة أعلى من غيرهم، ينالون حظاً أوفر من سكّان الأطراف التي تفتقر نسبياً للخدمات وفرص العمل الأضعف والأفقر، ولا سيّما أن لا قدرة لهم على الوصول واستعمال السيارة (قاصرين، عجزة، ذوي الهمم، من لا يملك سيارة، من ليس معه دفتر سوق، السكّان خارج المدن وخاصة الأطراف...). بالإضافة إلى ذلك، أن وجود نقل مشترك فعّال، مع ما يتوجّب عليه ذلك من مرافق حضريّة وبنى تحتية مرافقة، يسهم أساساً في إعادة تنظيم الأراضي والحيّز العام، خاصة في المدن. فعلى سبيل المثال، إن 85% من مساحة بيروت هي مساحة حصريّة للسيارات وحدها.

> يُظهر تحليل التنقّلات اليوميّة في بيروت عام 1994 أن الغالبية العظمى من التنقّلات في بيروت كانت تجري ضمن المنطقة الواحدة (غربيّة أو شرقية) نفسها، 10% منها بالكاد

وفق مفهوم أوسع، يعزّز النقل المشترك الأشكال المتعدّدة للعلاقات الاجتماعية، فضلاً عن تنمية المهارات والتوجيه الاجتماعي والمكاني. يجعل الوصول إلى مختلف الهياكل الاجتماعية أو المجتمعية أو السياسية أو المنظمات ممكناً، كما يسهّل أشكال المشاركة والانتماء للمجتمع. وتساعد وسائل النقل العام في تعزيز الانصهار المجتمعي بين المناطق والطبقات. وهذا ينطبق على كل الدول الغنية أو الفقيرة، إذ ثبُت أن وجود نقل عام فعّال يلعب دوراً مفصلياً في تعزيز ربط المناطق والفئات المجتمعيّة ببعضها لا سيما أنه يُتيح بشكل عادل لكل أفراد المجتمع التنقل سويّة باختلاف مناطقهم واختلافاتهم العقائدية أو حتى الإثنية أحياناً (تجربة بلجيكا أو السنغال أو اثيوبيا مثلاً).

> يُظهر تحليل التنقّلات اليوميّة في بيروت عام 1994 ان الغالبية العظمى من التنقّلات في بيروت كانت تجري ضمن المنطقة الواحدة (غربيّة او شرقية) نفسها، 10% منها بالكاد

بالإضافة إلى ذلك، يُسهم النّقل المشترك في التّفاعل بين مستخدميه. تبيّن دراسات علم النفس والاجتماع المرتبطة بالنقل، أن استعمال النقل المشترك بشكل متكرّر وبوتيرة عالية، يُسهم في زيادة الثّقة بالنفس، الاستقلالية، شعور بالوجود والانتماء كما بالألفة المجتمعية، ويُساعد الفرد على أن يكون أكثر صحيّة أكثر (وهو بعكس ما تُسهم به السيارة من عزلة مجتمعية لمستخدميها أثناء تنقلاتهم). وبشكل أبعد، في بعض الحالات قد يشكّل النقل المشترك، بالنسبة لبعض الأشخاص المعزولين والمهمّشين اجتماعياً، إحدى الوسائل لعيش التجربة المجتمعية والوصول إلى الأنشطة أو الخدمات بشكل أوسع.

في لبنان: بالكاد وسيلة نقل

رغم تطوّر قطاع النقل في العالم وسعي الدول للخروج بشكل تدريجي، ولو خجول، من الاعتماد على السيارة، والتحوّل نحو بدائلها وأبرزها النقل المشترك، لا نزال في لبنان نهضّ هذا القطاع ونفقده كل ميزاته التفاضلية وذلك لا يأتي من النظرة للنقل المشترك (أو أي خدمة عامة أخرى) المذكورة آنفاً.

في لبنان، النقل المشترك يفتقد منذ نهاية الحرب لدوره المجتمعي ويقتصر غالباً على دوره التّقني في إيصال النّاس من نقطة (أ) إلى نقطة (ب). وطبقاً لإحصاء أجريناه في 2018، فهو مستخدم غالباً في ظل غياب البدائل، وليس بسبب خصائص أخرى مثل الراحة، الاستقلالية، السرعة. ولم يلعب النقل المشترك يوماً، دوره كعامل مساهم للدمج الاجتماعي، إنما بالعكس أسهم في تعزيز التفرقة المجتمعية بين مستخدمي النقل المشترك وسائر مستخدمي النقل وخصوصاً السيارات الخاصة.

بيّنت دراسات في لبنان أنّ النقل المشترك (لا سيما الجماعي منه) أصبح في مكان ما وصمة مجتمعيّة وطبقيّة باعتباره مخصّص لفئات معيّنة، وللطبقة الفقيرة حصراً، كما للبد العاملة غير المؤهّلة وخصوصاً الأجنبيّة. وأنّ الخدمة تقتصر على المناطق الفقيرة. في المقابل، إذا تغاضينا عن عدم صحّة ذلك تماماً وسرنا بهذه السردية، فإن ذلك يُحسب للنقل المشترك الشعبي لا عليه، ولا يعيبه بشيء إنما بالعكس يُعطيه ميزة أنه من القطاعات القليلة في البلد التي تعبّر عن هذه الفئات المهمّشة. وهذه النظرة لا تقتصر على مستخدمي النقل المشترك، بل تتعدّاها إلى السائقين مشغلّي النقل المشترك بوصفهم «فقراء» و«زعران» و«متحرّشين» و«غير نظاميّين»... وذلك لا يأتي من النظرة للنقل المشترك (أو أي خدمة عامة أخرى) بقدر ما يأتي من ترسّبات ثقافية ومجتمعية في لبنان.

غالباً ما يكون التوزيع المناطقي لخدمات النقل المشترك في لبنان موصوماً بطابع طائفي أو مناطقي، وإن كانت خطوط خدماته تعبر مختلف المناطق. وللأسف، يخضع تنظيم النقل المشترك الشعبي في العديد من المناطق، لسيطرة العائلات أو الأحزاب أو حتى أفراد محظيّين، ومؤسّسات، وبلديات تابعة لها، ويصل الأمر أحياناً إلى حدّ وصم بعض الخطوط بطابع سياسي - طائفي - مناطقي.

هذا أثر تلقائي للطائفية المقيتة في لبنان، لكن نتائجها على النقل المشترك ليست بهذه البساطة. فقد يتجنّب البعض استخدام مركبات النقل المشترك بسبب الاختلاف الطائفي أو المناطقي أو نقاط تمركزها. يُضاف إلى ذلك تحديد خطوط النقل المشترك ضمن مناطق متجانسة طائفياً، وهو ما يسهم بأن يكون مستخدمي المركبات من لون طائفي ومناطقي واحد، وهو ما يشكّل عاملاً إضافياً في الشرخ المجتمعي بين مختلف «المجتمعات» في لبنان.

وفي قطاع النقل اللبناني لا تقتصر ردات الفعل هذه على استخدام النقل المشترك فقط، إنما تعني عادات التنقل بشكل أوسع منذ نهاية الحرب؛ يُظهر تحليل التنقّلات اليومية في بيروت عام 1994 أن الغالبية العظمى من التنقلات في بيروت كانت تجري ضمن المنطقة الواحدة (غربية أو شرقية) نفسها، 10% منها بالكاد تجري بين المنطقتين (راجع أطلس لبنان 2007). وإن كانت هذه الحدّة قد خفّت مع الوقت، إلا انه لا يمكن إنكار وجودها اليوم بشكل أو بآخر لا سيّما مع وجود شبكة طرقات تلعب دور الفاصل بين الناس طائفياً (خطّ صيدا القديمة، بشارة الخوري، البربير، المتحف، أوتوستراد الجنوب، طريق البقاع...) أو طبقياً (الجناح، بعض شوارع ضواحي بيروت...).

التفرقة المجتمعيّة لمستخدمي النقل المشترك، لا تقتصر على لبنان، بل كانت موجودة في غالبية الدول الغنية، خصوصاً ذات الاعتماد المفرط على السيارة. وصلت هذه التفرقة إلى تصنيف مستخدمي النقل المشترك والتمييز في ما بينهم. فعلى سبيل المثال، تكرّس في أميركا أفضلية الاستعمال والجلوس للبيض على أصحاب البشرة السمراء - وانتهى الأمر بـ«ثورة» أطلقتها روزا باركس المناضلة من أصول أفريقيّة التي رفضت في الأول من كانون الأول 1955 طلب سائق الحافلة التخلّي عن مقعدها لراكب أبيض البشرة في مدينة مونتغمري. رأينا أمثلة مشابهة عبر تخصيص مقاعد محدّدة للعمال (خاصة الأجانب) أو للرجال والنساء أو الأفراد والعائلات في بعض شبكات النقل المشترك في دول خليجية، أو الفصل الطبقي في أولى أنظمة قطارات الأنفاق في باريس ولندن في نهاية القرن التاسع عشر وانتقلت عدواه جزئياً إلى لبنان في الترامواي مع الدرجة الأولى (البريمو)، والدرجة الثانية (هنا الحديث حصراً على النقل المشترك الحضري ضمن المدن لا عن التنقل بين المدن وذات المسافات البعيدة في القطار أو الطائرات حيث لا تزال توجد درجات أولى، ثانية وثالثة في أغلب الأنظمة). كما لعب النقل المشترك، أحياناً، أدواراً سياسية أكبر بكونه أداة إقصاء اجتماعي كلّي لبعض مجموعات السكان، أو أداة تحكّم بتوزيع موارد على غرار ما حصل خلال فترة الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية وعمليات الإقصاء الاجتماعي - المكاني للسكان في حينها.

في النهاية، من الضروري الالتفات إلى أن ما يصيب النقل المشترك من ضعف في الخدمات وفقدان لدوره المجتمعي في لبنان لا يتحمل مسؤوليّته مشغّلو هذا القطاع من سائقي حافلات وفانات وسيارات أجرة. هؤلاء مظلومون بقدر ما مستخدمو النقل المشترك مظلومين. والفتيان ليسوا سوى ضحايا لمسخ الدولة الذي يحكم لبنان ويهدّد كل قطاعاته. المسؤولية الأولى والأخيرة لكل هذه الصعوبات تقع على عاتق النظام المهترئ، لا على من اختار النقل المشترك كوسيلة عيش أو وسيلة نقل في لبنان. بالإضافة إلى ذلك يجب التشديد على أنه لا يمكن لأي سياسة عامة أن تستجيب بشكل فعّال لقضايا التنقل لجميع السكان إذا لم تدرك الجهات الفاعلة في تخطيط المدن والنقل والمجتمع والاقتصاد الحاجة إلى العمل معاً. ولا يمكن لأي حلّ أن يكون ذا صلة من دون إجراء تحليل مفصّل للأداء الاجتماعي للمجتمع كلّه. والأكيد أن الحلّ لا يمكن أن يكون مختصراً بمجرّد إيجاد مركبات النقل المشترك وحدها فإيجاد نظام نقل مشترك منظّم وفعّال يجب أن يُستكمل بتنظيم مدني ملائم يخفّف الحاجة للسيارة ويُعزّز الترابط المجتمعي. وهذا ما كنّا نعوّل عليه أن يحصل خلال الأزمة التي نعيشها اليوم. إلّا أنّ لبنان يواصل بيع الأوهام والترقيع إلى حدّ وصلت فيه المطالبة بنقل مشترك، مقتصرة على ربطه بعدم القدرة على الاستمرار باستعمال السيارة وبوصفه وسيلة للفقراء حصراً. وكأن النقل المشترك لا دور له سوى أن يأتي في الأزمات وأن يكون فقط وسيلة بديلة لا أكثر.

*باحث في مجال النقل

مقال

لا خيار سوى «النفط مقابل الغذاء»؟

حسين رمال *

يواجه سكان البلاد العربية نقصاً حاداً في غذائهم، ونقصاً أشدّ ضراوة وقسوة في مياههم. ويعيش معظمهم تحت خطّ «الفقر المائي» المحدد بنحو 1000متر مكعب للفرد الواحد سنوياً كحدّ أدنى لتغطية حاجاته من المياه. فالثروة المائية عندهم محدودة ونصفها يأتي من خارج الحدود، ونصفها الآخر مهدّد بالسرقة من قبل عدو الداخل: إسرائيل.

هذا الواقع المحرج والمحيّر، يجعل العرب تابعين للخارج بين مجموعة تستورد 85% من حاجاتها الغذائية من الخارج، وتضم لبنان، الأردن، وبعض دول الخليج. وبين مجموعة ثانية تنتج نصف غذائها، وتستورد النصف الآخر من الخارج، وتضم مصر، المغرب، سوريا، والعراق.

باستثناء العراق، فإن غالبية الدول العربية تعيش تحت خطّ «الفقر المائي»، وهي تتوزّع على مجموعتين:

- في الأولى: تُراوح حصّة الفرد من المياه ما بين 160 متراً مكعباً في الأردن وفي معظم دول الخليج.

- في الثانية: تُراوح حصّة الفرد ما بين 700 متر مكعب، و818 متراً مكعباً في كل من مصر والسودان ولبنان وبعض دول المغرب العربي.

أما العجز في إنتاج الغذاء، فيعود إلى عوامل عدة من بينها ضيق رقعة الأراضي المرويّة، وانخفاض المردودية في وحدة المساحة، وضيق المساحات المخصّصة لإنتاج الغذاء. فقد بلغ إنتاج البلدان العربية مجتمعةً من الحبوب، أخيراً، ما بين 60 مليون طن و65 مليون طن، بينما وصلت الحاجات إلى حدود 121 مليون طن مع تقديرات بارتفاعها إلى 142 مليون طن بحلول عام 2030.

وقد استورد العرب في عام 2020 نحو 30% من القمح المسوّق حول العالم. مصر وحدها استوردت نحو 13 مليون طن والجزائر 5,7 ملايين طن، ومراكش نحو 2,6 مليون طن، ودول الخليج نحو 7ملايين طن أو ما يوازي 75% من حاجاتها للقمح.

> تمكّنت إسرائيل، بالمفاوضات، من تحقيق مكاسب على جبهة المياه، تفوق بأضعاف، ما حققته من حروبها الخمس مع العرب

السؤال الذي تثيره هذه المقاربة: ما الذي يمنع العرب من إنتاج غذائهم مع أنهم يملكون مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة؟ ومع أن بعضهم يملك ثروات مائية تسمح بريّ مساحات أوسع من الأراضي. فالسودان مثلاً، يملك نحو 18 مليون هكتار من الأراضي الخصبة المحاذية للنيل، فيما يعيش القسم الأكبر من سكانه تحت خطّ الفقر. وتقول دراسة للبنك الدولي أُعدت أخيراً، إن نحو 14 مليون سوداني مقبلون على المجاعة في عام 2022. والعراق الذي كان في العصر العباسي يُؤوي في رحابه نحو 30 مليون نسمة ويوفر لهم الغذاء، بات اليوم يستورد نصف غذائه لتأمين نفس العدد من السكان تقريباً.

هذا التراجع في قدرة العرب على إنتاج غذائهم، يعود إلى سببين رئيسيين:

- الأول: ضيق مساحة الأراضي المروية. إذ تبلغ مساحتها في الوطن العربي كله نحو 5,13 ملايين هكتار ونسبتها لا تتجاوز 10% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة في السودان.

- الثاني: تدنّي إنتاجية الأرض وخصوصاً تلك المشغولة بزراعة الحبوب. ولتأكيد هذا الأمر، لا بد من مقارنة إنتاجية الأرض المزروعة في دول المغرب مع الإنتاجية في فرنسا حيث تتساوى مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب في الحالتين، إذ تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب في فرنسا نحو 7,9 ملايين هكتار، وأنتجت في العام الماضي نحو 70 مليون طن من القمح صدّرت منها فرنسا نحو 5,13 ملايين طن.

وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب في دول المغرب العربي نحو 4,9 ملايين هكتار، لكنها أنتجت فقط 5,13 ملايين طن من القمح. وبذلك تفوق إنتاجية الحبوب في فرنسا أكثر من 5 أضعاف الإنتاجية في دول المغرب. وهذا يعود، بالدرجة الأولى، إلى توفّر مياه الري جراء هطول الأمطار في فرنسا الذي يستمر 9 أشهر وما فوق. أضف إلى ذلك المستوى التقني والتكنولوجي الرفيع الذي يتوفر للفلاح الفرنسي. لكنّ المشكلة على مستوى المياه العربية تزداد تعقيداً، لأن العرب لا يملكون السيطرة على مياههم، إذ يتحكم بها عدوّان:

- شريك خارجي: أولاً بمياه الحوض، وهو حجز في سدوده العشرين مياه دجلة والفرات. وقد حدّدت تركيا من طرف واحد حصّة الشريكين الآخرين من المياه، وهذه الحصّة لا تكفي لسد حاجات قُطر واحد من المياه (سوريا والعراق). وشريك ثان حجز مياه النيل خلف سد النهضة مُعرّضاً الأمن المائي لقُطرين عربيين للخطر.

- عدو احتل أرض فلسطين ورفع شعاراً منذ قيام دولته العنصرية، «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل». هذا العدو باشر منذ قيامه بالسطو على المياه العربية باعتماده وسيلتين للحصول عليها:

أولاً: من خلال الاستيلاء على المياه العربية بالحرب أو بالمفاوضات. ففي حروبها الخمس التي شنّتها إسرائيل على العرب، حقّقت مكاسب مهمة على جبهة المياه. وفي عام 1964 استولت إسرائيل على مياه نهر الأردن بتحويل مياهه إلى النقب عبر «القناة القطرية» التي نقلت نحو 450 مليون متر مكعب من مياه النهر باتجاه صحراء النقب، وتمكّنت من ريّ نحو 300 ألف هكتار من الأراضي ووفّرت مياه الشفة لنحو مليوني مهاجر صهيوني جديد.

وفي حرب حزيران 1967 استولت إسرائيل على خزان المياه الجوفي في هضبة الجولان، وجبل الشيخ، وتلال كفرشوبا. وقد أمّن هذا المصدر الجديد، نحو ثلث حاجات إسرائيل من المياه. كما تمكنت إسرائيل خلال هذه الحرب من الاستيلاء على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي حرب عام 1978 التي شنّتها إسرائيل على جنوب لبنان وضعت قيد التنفيذ مشروع جرّ مياه الليطاني باتجاه الأراضي المحتلة عبر نفق أرضي يربط بين مجرى الليطاني، أسفل جسر الخردلي، والجليل الأعلى، وصولاً إلى بحيرة طبريا. على أمل أن ينقل هذا النفق نحو 150 مليون متر مكعب من مياه الليطاني. إلا أن المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية منعت العدو، حتى الآن، من تنفيذ مراده.

ثانياً، من خلال الحصول على المياه العربية بالمفاوضات. فمن بعد عام 1978، استمرت إسرائيل بشنّ حروبها على لبنان من دون أن تحقّق لها هذه الحروب، الحصول على قطرة مياه واحدة من مياه الجنوب. لكنها نجحت في الحصول على مياه عربية أخرى، عن طريق المفاوضات. ففي اتفاقية «وادي عربة» مع الأردن تمكّنت إسرائيل من الحصول على مياه نهر اليرموك. وفي اتفاقية «كامب دايفيد» مع مصر، وعد السادات، خلال زيارته للقدس، بإعطاء إسرائيل حصة من مياه النيل، تُقدّر بنحو 740 مليون متر مكعب تُنقل إليها عبر مشروع أطلق عليه، آنذاك، اسم «ترعة السلام». كما تحصل إسرائيل من مشروع «أنابيب السلام» التي تنقل المياه، من سدّ أتاتورك إلى الأردن وسوريا ودول الخليج، على نحو 350 مليون متر مكعب من المياه.

هكذا، تمكّنت إسرائيل، بالمفاوضات، من تحقيق مكاسب على جبهة المياه، تفوق بأضعاف، ما حققته من حروبها الخمس مع العرب.

إزاء هذا النقص المتمادي في كمية المياه المخصّصة للري، وتراجع المساحات المخصّصة لإنتاج الحبوب. وأمام الارتفاع الهائل في عدد السكان، الذي تفوق نسبته ضعفَي المعدل العالمي لزيادة السكان، لم يبقَ أمام العرب لتأمين قوتهم، ولقمة عيشهم، سوى حلين:

- أن يرفعوا مجدداً شعار «النفط مقابل الغذاء».

- أن تزوّدهم إسرائيل مستقبلاً، بالقمح الذي تنتجه مستعمراتها في سهول السودان!

* مهندس زراعي

مؤشر

نحو المزيد من الهجرة

نشرت «الدوليّة للمعلومات» إحصاءات عن هجرة اللبنانيين إلى الخارج، مفادُها بأنه خلال السنوات الأربع الماضية هاجر من لبنان نحو 195 ألف شخص، 40% منهم هاجروا في السنة الأخيرة لغاية منتصف تشرين الثاني 2021، بينما 34% منهم هاجروا في السنة التي سبقت انتشار جائحة كورونا.

في الواقع أن هذه المعطيات الرقمية المأخوذة من الحركة المسجّلة لدى الأمن العام اللبناني، لا تعكس حقيقة الهجرة بشكل واضح، لأن الأرقام الأصلية ليست واضحة ولا تميّز بوضوح بين اللبنانيين الحاملي الجنسيات وطرق استخدام الباسبورات للدخول والخروج، ومن هم الذين يعودون بشكل منتظم لكنهم يُعدّون مهاجرين، وما هي فترة الغياب اللازمة لاعتبار هؤلاء مقيمين في لبنان أو في الخارج... ثمّة الكثير من المعطيات الناقصة في هذا المجال، إلا أن الأكيد والثابت أن هناك هجرة واضحة للعيان وبأعداد كبيرة، وهذه الأرقام ليست سوى مؤشّر إلى وجودها وليست مؤشّراً إلى حقيقتها الفعلية.

الهجرة ستكون واحدة من أكبر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد اللبناني واحتمالات نهوضه بعد الانهيار والغرق بلا قعر منذ ثلاث سنوات لغاية اليوم. فهذه الهجرة تتركّز في قطاعات ذات خبرة وكفاءة، مثل القطاع الصحي سواء لجهة الأطباء الماهرين ذوي الخبرات الواسعة، أو الممرضين الذين هاجر منهم نحو 2800 ممرض لغاية اليوم. أيضاً هناك هجرة في قطاع الهندسة، فالمهندسون الذين تتوافر لديهم فرص عمل في الخارج لا يتردّدون في توقيع عقود تقيهم شرّ الانزلاق إلى الفقر أو الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد. أيضاً، يحصل الكثيرون من موظفي المصارف من ذوي الكفاءات في مجال الوساطة المالية والتكنولوجيا، ودراسة المخاطر وسائر الأعمال التقنية التي تتطلب مهارات عالية، على فرص عمل في الخارج أيضاً وهم يهجرون القطاع الذي كان يتفاخر مالكوه بأنهم الأكثر ربحية والأكثر سطوة ونفوذاً والأكثر توظيفاً... لكنّ القطاع فقد أكثر من 4000 موظف لغاية الآن ويُتوقع أن يفقد المزيد أيضاً ومعظمهم سيتجهون إلى الخارج حيث تتوافر فرص العمل.

وفي مقابل الهجرة، سيحصل لبنان من المهاجرين على تحويلاتهم إلى أهاليهم وأقاربهم. هذه التحويلات لا تمثّل سوى جزء بسيط من القيمة المضافة التي سيقدّمها المهاجرون للبلدان التي تستقبلهم. هذه الخسارة لن يستطيع لبنان تعويضها سريعاً، وأحد أسوأ جوانبها أنها تعزّز استمرارية النموذج المفلس الذي يعتمد على التحويلات الخارجية من أجل إنفاقها في الداخل.

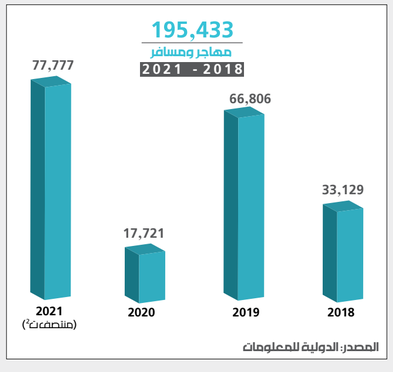

من تقنية VHS إلى الـ«بلوكتشاين»

صناعة «محتوى البالغين»

علي عواد

الأمور تتسارع في البُعد الرقمي. قطع الأحجية التي ستؤمّن عملية نقل البشر إلى «الميتافيرس» ودمجهم بالآلة أكثر، تتجمّع في الأماكن الفارغة داخل الصورة. وإن كان «الميتافيرس» سيستقبل «الأنا الرقمية» مع كل اخلاقياتها ومُثلها العليا، فهو بلا شكّ سيستقبلها مع حاجتها ونزواتها وغرائزها في عالم رقمي يقول للمخيّلة كل لحظة: أنا أملك كل ما تبتغيه. ومع جموع المستخدمين التي ستدخل إلى الحياة الرقمية، وتقضي أيامها هناك، فإن عملية بحثهم عن «محتوى البالغين» و«الخدمات الجنسية الرقمية» ستكون مسألة وقت فقط. من هنا، سنُلقي الضوء على انتقال «محتوى البالغين»، إلى «البلوكتشاين»، والـ«NFT»، وأجهزة الواقع الافتراضي والمعزّز، فضلاً عن أهمية هذا الأمر بالنسبة إلى صنّاع المحتوى ومؤدي الخدمات الجنسية وبالتوازي المستخدم.

إن سرعة اعتناق قطاع «محتوى البالغين» للتقنيات التكنولوجية الحديثة، أمرٌ موثّق. في الواقع، كان هذا القطاع في أحيان عديدة الموجِّه للتقنيات. فعلى سبيل المثال، شهد العالم بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، حرباً بين نظامين لتسجيل وعرض الأفلام؛ الـ«بيتاماكس» من شركة «سوني»، والـ«في إتش اس» من شركة «جي في سي». الأخير كان يتيح تسجيل 3 ساعات متواصلة لكل شريط لكن بجودة صورية ونقاء صوتي أقل من «بيتاماكس» التي لم تستطع سوى تسجيل ساعة واحدة، إذ كان مستخدمو «بيتاماكس» بحاجة إلى تبديل الشريط في منتصف عرض الفيلم. البعض يقول إن هذا ما تسبب في مقتل الجهاز وسيطرة «في إتش اس» على السوق، لكن هناك من يشير إلى أن القاتل هو قطاع «محتوى البالغين» الذي اعتنق شرائط «في إتش اس». فهناك تقرير صدر عام 1981 في صحيفة «نيويورك تايمز»، يقول إنه في تلك الفترة، ما بين 25% و50% من كل شرائط الأفلام المباعة في الولايات المتحدة، كانت ذات محتوى جنسي.

تقنية أخرى كان هذا القطاع أول من اعتنقها، وهي التجارة الإلكترونية (E-Commerce). في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» عام 2008 عن ريتشارد غوردن، رجل الأعمال المعروف في التسعينيات الذي كان يعمل في الصفوف الأمامية بين أولئك الذين يحوّلون الإنترنت إلى السوق العالمية للمستقبل يوم كانت أسماء مثل «أمازون» و«إي باي» مجرد شركات ناشئة، وردت معلومات تشير إلى أن «العديد من عملاء غوردون الأوائل، هم من صنّاع محتوى البالغين». كذلك لفت المقال إلى أن الرجل جمع ثروة من خلال عمولات معالجة عمليات البيع وتحويل أموال المشتركين في تلك المواقع الإباحية.

تطوّر عرض المحتوى الجنسي عبر التاريخ من الرسم والصور والمجلات والأفلام المسجّلة إلى الإنترنت، حتى قبل يوماً إن الويب هو لـ«بورنوغرافيا». لكن يمكن القول إن لحظة دخول موقع «بورن هاب» إلى الساحة غيّر قوانين اللعبة. فالأخير هو موقع إلكتروني كندي أُطلق في عام 2007، لكن ما جعله في هذه المكانة العالمية هو سبب بسيط جداً (بمعزل عن المحتوى)، إذ منح المستخدمين القدرة على إنشاء حساباتهم الخاصة، وتحميل مقاطع الفيديو الخاصة بهم مع إتاحة جني المال إذا نالت عدداً كافياً من المشاهدات. بمعنى أوسع، تحوّل الموقع إلى منصّة تواصل اجتماعي ترتكز على المحتوى الجنسي حيث يمكن للمستخدمين التفاعل في ما بينهم وترك التعليقات على مقاطع الفيديو، وإنشاء ملفات تعريف خاصة بهم، وتجميع قوائم بمقاطع الفيديو المفضّلة لديهم، وما إلى ذلك. والأهم من ذلك كله بالنسبة إلى المستخدم، أن غالبية الفيديوات مجانية (يوجد أيضاً خاصية اشتراك مالي في الموقع تشمل محتوى خاصاً)، ومنذ ذلك الحين، بدأت مبيعات شركات الإنتاج الخاصة بالمحتوى الجنسي، والتي تركزت لفترة طويلة في وادي سان فرناندو، لوس أنجليس، بالانخفاض.

لكن، رغم شهرته الواسعة، لم يعد موقع «بورن هاب» يدرّ المال كالسابق لصنّاع المحتوى. أولاً، لأن الخانات الموجودة باتت مشبّعة بشكل شبه كامل. ومن أجل أن يجني المعدّون الأرباح، بات عليهم أن يشحذوا مخيّلتهم إلى أقصاها (إحدى أبرز المشاكل هنا هي أن المستخدم لن يشاهد الفيديو نفسه مرتين). وثانياً بروز منصّة «أونلي فانز». الأخيرة هي موقع إلكتروني يسمح للأفراد من معدّي المحتوى أن يُنشئوا حساباً خاصاً بهم ليعرضوا عليه ما أنتجوه. في المقابل، يدفع المستخدم مقابل مشاهدة محتوى حساب معين على المنصة، ويقتطع الموقع نسبة 20% من تلك الاشتراكات الشهرية. ويمكن ملاحظة أن عدداً كبيراً من الفيديوات الجديدة التي تم نشرها على موقع «بورن هاب»، غير مكتملة، بمعنى أنها جزء من الفيلم الكامل، مع رابط يظهر داخل الفيلم يشير إلى حساب صانع المحتوى على «أونلي فانز». وكان الموقع الأشهر بات مجرد جسر.

لذا، كان لا بد لهذه الصناعة أن تعيد إحياء نفسها. أولاً لجهة جني الأرباح، وثانياً لجهة تعزيز الفضول لدى المستخدم، بعدما غلب عليها التكرار. واليوم نجد أن هذه الصناعة اعتنقت غالبية التقنيات الحديثة في عالم الديجيتال. ويمكن تقسيمها إلى 3 مجالات:

أجهزة الواقع الافتراضي والمعزّز

تشعر شركات إنتاج المحتوى الجنسي اليوم بالتفاؤل، بسبب تقنيات الواقع الافتراضي (VR Virtual Reality) والواقع المعزّز (AR Augmented Reality)، إذ يوفر الاشتراك الذي تستخدمه غالبية خدمات VR الإباحية تدفقاً جديداً للإيرادات لشركات الإنتاج في وقت كان يُعتقد أن الدفع مقابل المحتوى الجنسي أصبح شيئاً من الماضي.

السبب في ذلك يعود إلى أن الأفلام الإباحية التي يتم تصويرها لتقنية الـVR، تُدخل المستخدم إلى الفيلم. بمعنى أنه تم تصويره بشكل يُشعر المشاهد أنه يقوم بدور ما. وهذا أمرٌ مختلف تماماً عن المشاهدة عبر شاشة. والأمر الثاني المضاف لهذه التقنية، هي أجهزة خاصة متواجدة للذكور والإناث، يمكن لهم وضعها على أجسادهم لتتماهى سرعة حركتها مع ما يحدث في الفيلم. وهنا يمكن القول، إن ما كان يُسمى

> **جاستن ديتريش الذي صوّر العديد من افلام الواقع الافتراضي الإباحية يقول: «هناك اموال أخيراً مرة أخرى. الأمور تبدو مثل الايام الخوالي»**

قطاع «محتوى البالغين» الذي اعتنق شرائط «في إتش اس». فهناك تقرير صدر عام 1981 في صحيفة «نيويورك تايمز»، يقول إنه في تلك الفترة، ما بين 25% و50% من كل شرائط الأفلام المباعة في الولايات المتحدة، كانت ذات محتوى جنسي.

تقنية أخرى كان هذا القطاع أول من اعتنقها، وهي التجارة الإلكترونية (E-Commerce). في مقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» عام 2008 عن ريتشارد غوردن، رجل الأعمال المعروف في التسعينيات الذي كان يعمل في الصفوف الأمامية بين أولئك الذين يحوّلون الإنترنت إلى السوق

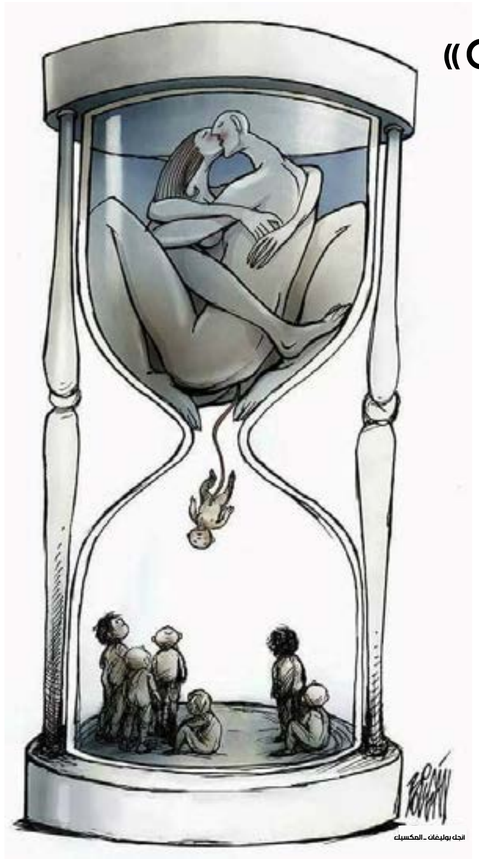

الصورة بواسطة ـ الكسبريس

> **نسبة لا يستهان بها من مستخدمي المواقع الإباحية حول العالم، لا تشترك فيها كون البطاقة المصرفية تسجّل عمليات الإنفاق**

سابقاً محتوى جنسياً، بات خدمة جنسية رقمية مع آلة. كما لدى بعض تلك الأجهزة خاصية الاتصال بشريك، وإعطاؤه حرية التصرف بما يمكن للجهاز القيام به.

ويقول المخرج جاستن ديتريش، والذي صوّر العديد من أفلام الواقع الافتراضي الإباحية، لصحيفة «لوس أنجليس تايمز»: «هناك أموال أخيراً مرة أخرى»، الأمور «تبدو مثل الأيام الخوالي».

أما بالنسبة إلى تقنية الواقع المعزّز، والتي تدمج ما يشاهده المرء أمامه بأمور وأشياء مرسومة. هناك تطبيقات تؤمّن لمن يشترك بها، ظهور شريك جنسي يُرتنقل معه داخل المنزل. وصحيح أن الأمور هنا ما زالت أقل تطوراً من الواقع الافتراضي، إلا أنها سوق خصبة للمشتركين.

«بلوكتشاين»، عملات رقمية و«NFT»

صُناع المحتوى الجنسي باتوا أيضاً على «بلوكتشاين». هناك عملات رقمية ذات جدوى «توكنز»، مثل «ناستي» و«تابو»، استطاعت أن تجد في الـ«NFT» وسوق العملات الرقمية مكاناً لها، وهي مشاريع على وشك أن تصبح مكتملة. ويمكن للمستخدم أن يتصرف بشكل طبيعي، أي أن يشتري تلك العملات في حال رأى أن لها مستقبلاً ومن ثم يبيعها. لكن هناك خاصية أخرى لتلك العملات (من هنا اسمها توكن Token وليس كوين Coin)، وهو أنه يمكن للأفراد الاشتراك على تلك المواقع، وإنشاء حسابات خاصة بهم وجني الأرباح. لكنّ المختلف هنا، أن ما سيتلقونه من بدل، سيكون على هيئة العملات الخاصة بالموقع. كما أن الأفراد الذين يريدون مشاهدة ما يعرضه الموقع، يجب عليهم امتلاك العملات في محافظهم الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك مزاد على «NFT»، بمعنى أنه يمكن لصناع المحتوى أن يختاروا فيديو أو صورة أو صوتاً لهم، وتوثيقه بشكل «NFT»، ثم بيعه في مزاد مقابل المزيد من العملات الرقمية. والناس في يومنا الحالي، يقتنون الـ«NFT» على أنها ممتلكات أو أصول يمكن لهم بيعها في المستقبل بسعر أعلى. يشبه امتلاك لوحة فنية أصلية، من أجل اعتبارات شخصية أو من أجل إعادة بيعها. الأمور ذاتها هنا، لكنّ المحتوى جنسي.

آمر آخر قامت به هذه التقنية، وهو أن نسبة لا يستهان بها من مستخدمي المواقع الإباحية حول العالم، لا تشترك فيها كون البطاقة المصرفية تسجّل عمليات الإنفاق، ما قد يعرّض الشخص أحياناً، إلى مشاكل عائلية أو تصبغه بنظرة سيئة. لكن مع بلوكتشاين، يمكن للأفراد أن يشتروا عملات مثل «بتكوين» أو «بايننانس كوين» أو «إيثيريوم» من بطاقاتهم المصرفية، ثم يقوموا بتحويل تلك العملات إلى التوكنز الخاصة بالمواقع الإباحية عبر محافظهم الإلكترونية.

الميتافيرس

في مقال نُشر على موقع «فايس»، يتحدث بإسهاب عن ظاهرة «Time To Penis» داخل عالم ألعاب الفيديو. وهي تعني الوقت الذي سيستغرقه اللاعبون لصنع شكل العضو الذكري داخل اللعبة، سواء بهدف إهانة لاعبين آخرين أو من أجل مجرد الضحك على الفعل. يشير المقال، إلى أنه لا يمكن لـ«ميتافيرس» أن يستقبل ذات يوم كل هؤلاء البشر، ولمدّة ساعات متواصلة يومياً، من دون أن يفكر أحدهم في البحث عن خدمات جنسية أو أقلّه محتوى جنسي. وإن كان «الميتافيرس» سيصبح هو الإنترنت الجديد، لا يمكن لشركات مثل «ميتا» (فايسبوك سابقاً)، أن تضع معاييرها التي تعتمدها في «فايسبوك» على عالم رقمي موازٍ. وصحيح أن «الميتافيرس» المتخيّل والمراد له أن يكون قبلة المستخدمين في المقبل من السنوات لم يجهز بعد، إلا هناك بالفعل ألعاب فيديو مشابهة، مثل «سيكند لايف» (Second Life)، حيث يمكن للمستخدمين أن يتواجدوا بشكل «أفاتار» يختارونه، ويستطيعون التواصل داخل اللعبة، وحتى الذهاب إلى ملاهٍ أو ممارسة الجنس. لكن ما يعيق هذا الأمر فعلاً، هو كيف يمكن نقل الإحساس بما يلمسه المستخدم داخل الميتافيرس إلى جسده الحقيقي. وهنا تتطور الأمور بسرعة، إذ تعمل شركة «ميتا» على صنع قفازات تعالج تلك جزءاً من تلك المشكلة، فيما تقوم شركات أخرى بصنع بذلات للجسم كله.

80% من حملة «بتكوين» لا يبيعونها

«بتكوين» في نظر كثر، هي أكثر من مجرد عملة رقمية. هي إنجيل ساتوشي نكاموتو. هي فرصة للتحرّر من قيود الحكومات والمصارف حول العالم لحركة النقد وقيمته. هناك من ذهبوا بعيداً في حبّها، فعدّدوها واحتفظوا بها في محافظهم الرقمية. يُشبه الأمر حبّ شخصيّة «سميغل» من ثلاثية «سيد الخواتم»، للخاتم بقوله: «الغالي». عملياً، من الصعب أن تجد شخصاً مستعداً لبيع ما يملكه من الـ«بتكوين»، خصوصاً أن الهدف الأساسي يكون بامتلاكها.

كان لافتاً ما قاله الأسبوع الماضي، المدير التنفيذي لمنصة التداول «BitFury»، برايان بروووكس، لأعضاء الكونغرس الأميركي خلال جلسة مناقشة حول تلك العملات: «نحو 80% من حَمَلة بتكوين لم يبيعوا أياً من تلك العملات أبداً». وعزا بروووكس التقلّبات الكبيرة في سعر «بتكوين» إلى «عمليات شراء أو بيع هائلة يقوم بها بعض أصحاب المحافظ الرقمية الكبيرة».

حالياً، بحسب تقرير نشره موقع مجلة «تايم»، يتحكّم نحو 10 آلاف مستثمر، بنحو ثلث عملات «بتكوين» المتداولة. وتظهر البيانات تركّزاً أكبر للعملة لدى المعدّنين. ووفقاً لدراسة أجراها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER، فإن 10% من المعدّنين حول العالم، يتحكمون بـ90% من قدرة تعدين «البتكوين»، مقابل 0,1% فقط (نحو 50 معدّن) يتحكمون بـ50% من قدرة التعدين. وفقاً لتقرير صادر عن «Whale Alert»، وهو أبرز مزوّد لتتبّع وتحليلات «بلوكتشاين»، قام ساتوشي نكاموتو بتعدين 1125150 عملة «بتكوين». وبطبيعة الحال عندما قام بذلك لم يكن للعملة أي قيمة تُذكر، لكن حسب سعر العملة اليوم، يملك ساتوشي ثروة بمليارات الدولارات. علماً أنه لا يوجد أي دليل يُشير إلى أن ساتوشي قد باع أو نقل «بتكوين» واحدة.

عدد عملات البتكوين الكلّي هو 21 مليون عملة. وحتى الساعة تم تعدين أكثر من 18,9 مليون عملة، ليتبقّى 2,1 مليون «بتكوين» يمكن تعدينها حتى عام 2140. بعد ذلك، وفي إطار فرضيّة استمرار العمل بها ولم تنقرض البشرية لأي سبب ما، بدلاً من «البتكوين»، سيتم إعطاء المعدّنين أموالاً لعملهم على تأمين التحويلات على الشبكة.

حتى الآن بلغ عدد العملات المشفّرة نحو 15764 عملة، بحسب موقع كوين ماركت كاب، لكن تبقى «بتكوين» العملة الرقمية الأشهر على الإطلاق.

(الأخبار)

إنفوغراف

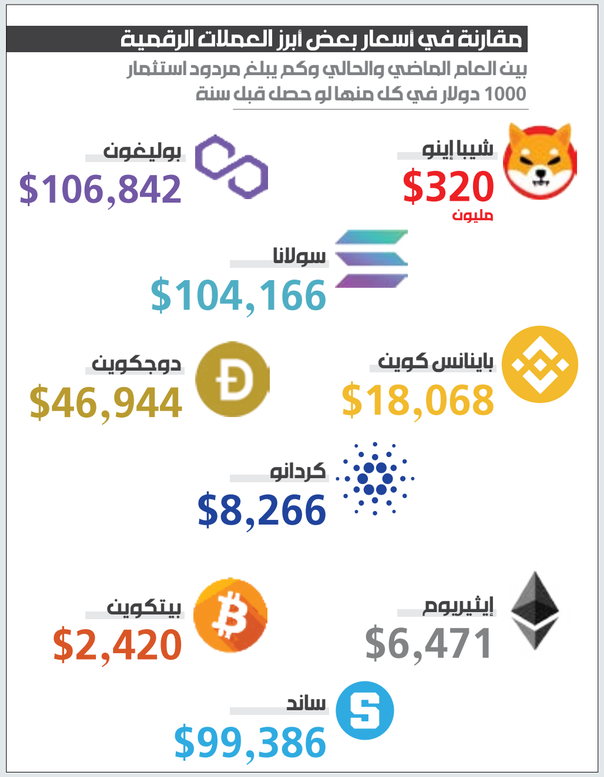

عملة «ساند» هي خاصة بمنصّة «ذا ساند بوكس» The Sandbox، وهي عالم افتراضي قائم على تكنولوجيا «بلوكتشاين» يسمح للمستخدمين بإنشاء الأصول الرّقمية وبنائها وشرائها وبيعها في شكل لعبة. وما يميّز هذا العالم الافتراضي أنه يجمع تقنيات المنظّمات المستقلّة اللامركزية (DAO) والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs). عملياً هي لعبة لامركزية متواجدة على شبكة «بلوكتشاين»، مثل التطبيقات التي تتواجد على الهاتف الذكي، ويمكن للمستخدمين شراء أصول رقمية على شكل أراضٍ وأسلحة والكثير من الأشياء الأخرى، ويمكنهم أيضاً بيعها لمستخدمين آخرين.

وسعر العملة «ساند» ارتفع بشكلٍ جنوني بعد إعلان مؤسّس شركة «ميتا» (فايسبوك سابقاً)، مارك زوكربيرغ، خططه لدخول عالم «ميتافيرس». في الواقع، غالبية العملات المرتبطة بـ«الميتافيرس» ارتفعت أسعارها منذ ذلك الوقت.

2021-2019

السقوط الحرّ

4
ساعات كهرباء

بحسب المعنيين في وزارة الطاقة، فإن معدل ساعات التغذية بالكهرباء حالياً لا يتجاوز 4 ساعات، وهو يتوزّع بطريقة متفاوتة بين المناطق. بيروت تأخذ حصّة أعلى من عدد ساعات التغذية بينما باقي المناطق تأخذ حصّة أدنى بكثير. كذلك هناك مناطق قريبة من المعامل الكهرومائية تأخذ حصّة أكبر من الساعات، بينما هناك مناطق تكاد لا تصلها الكهرباء أكثر من ساعة أو ساعتين كحدّ أقصى.

472%

منذ مطلع عام 2019 ولغاية تشرين الأول 2021، سجّل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعاً بنسبة 472%. من ضمنه، سجّلت أسعار المواد الغذائية تضخماً بنسبة 2027%، والألبسة والأحذية بنسبة 2120%، والسكن والماء والكهرباء والمحروقات بنسبة 103%، كذلك ارتفعت أسعار الصحة بنسبة 289% علماً بأن المستشفيات تفرض على المرضى تسديد مبالغ من جيوبهم الخاصة تُدفع مقدماً ولا يحتسبها المؤشّر.

78%
هيركات

30،573 مليار ليرة هي الخسارة اللاحقة بالودائع المقوَّمة بالليرة اللبنانية. هذه الودائع كانت تبلغ في عام 2019 نحو 56705 مليارات ليرة، لكنها تقلّصت إلى 38792 مليار ليرة في نهاية أيلول 2021، وباتت عرضة لتدهور القوّة الشرائية والتي لا يعوّضها مصرف لبنان لا في تعاميمه المتعلقة فقط بالدولار المصرفي ولا بأي إجراءات أخرى. عملياً، تعرّضت هذه الودائع إلى انخفاض في قوّتها الشرائية يوازي تضخم الأسعار المسجّل أي بنسبة 472% لتصبح قيمتها الفعلية 8218 مليار ليرة فقط.

1,88
مليون ليرة

هي قيمة متوسط الأجور المصرّح عنها للضمان الاجتماعي والتي تدهورت قوّتها الشرائية بشكل متسارع وكبير خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتنخفض نحو خمس مرات وتوازي ما قيمته 400 ألف ليرة حالياً. وأكثر من 65% من العاملين المصرّح عنهم للضمان لديهم أجر يقلّ عن هذا المتوسط. هؤلاء هم الذين انزلقوا إلى الفقر المتعدّد الأبعاد ولن يكون بإمكانهم الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل، بل سيكون عليهم أن يوازنوا بين خيار الحصول على التغذية للبقاء والاستمرار، وبين تصفية مدّخراتهم إذا كان لديهم منها، وبين تصفية أصولهم إذا كان لديهم أي أصول ورثوها أو راكموها خلال فترات عملهم السابقة، وبين خيار الهجرة. من لن تتوافر لديه هذه الخيارات سيكون معرّضاً لمخاطر الموت جوعاً أو على أبواب المستشفى، أو بحثاً عن دواء ثمنه مرتفع أو مقطوع.

حالياً، تجري مناورة مشتركة بين قوى السلطة وهيئات أصحاب العمل والاتحاد العمالي العام من أجل الالتفاف على تصحيح القدرات الشرائية لهذه الفئات، ومنحها بدلاً من ذلك، زيادة زهيدة على الأجور لا وظيفة فعلية لها سوى أنها تمنح العمال بعض الوقت الإضافي، أو تخلق لهم أملاً زائفاً في أن تحالف قوى السلطة مع أصحاب الرساميل بتغطية النقابات العمالية، يمكن أن ينتشلهم مجدداً مما وقعوا فيه. الزيادة البسيطة على الأجور هي سيئة إلى درجة أن هذه الفئات لن يكون لديها خيار المفاضلة بين ما تريده وتسعى إليه من حدّ أدنى للكفاية، وبين المعروض أمامها. فالمعروض هو المتاح فقط لا قرش زيادة. لذا، فإنه كما يكون الانزلاق نحو الفقر المتعدّد الأبعاد، يجب أن يكون التصحيح متعدّد الأبعاد، إذ لا يكفي أن يكون هناك تصحيح للأجور، بل تصحيح لتلك الأبعاد بكل ما تنطوي عليه من خدمات صحية وتعليمية وكهرباء ونقل وسواها.

63,370
أجيراً

هو الانخفاض في عدد الأُجراء المصرَّح عنهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وباتوا خارج التصريح، أي إنهم خارج العمل نهائياً وخارج أي تغطية صحية وتقديمات عائلية. هذا ليس مؤشراً إلى ضعف الاقتصاد وتقلّصه إلى أقل من النصف خلال فترة ثلاث سنوات، بل هذا مؤشر أيضاً إلى كارثة اجتماعية.

3,874,000
فقير

هو عدد المقيمين في لبنان الذين انزلقوا إلى الفقر المتعدد الأبعاد بحسب الأرقام التي صدرت عن منظمة «إسكوا»، أي ما نسبته 82% من مجمل عدد المقيمين في لبنان. وهؤلاء يمثّلون نحو 968 ألف أسرة. ومن ضمن هؤلاء هناك نحو 1,65 مليون مقيم انزلقوا إلى الفقر المدقع المتعدّد الأبعاد أي ما نسبته 34% من مجمل عدد المقيمين، وهم يمثّلون نحو 400 ألف أسرة. جغرافياً، إن الفقر المتعدّد الأبعاد تركّز في محافظة بيروت في خدمات الصحة والسكن، وفي محافظة جبل لبنان تركّز في التوظيف والدخل، وفي عكار وبعلبك تركّز في الخدمات الأساسية بشكل عام، وفي شمال لبنان والنبطية تركّز في التعليم والدخل والتوظيف.

27,100
ليرة

بلغ سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية رقماً قياسياً وكاد أن يلامس الـ30 ألف ليرة. وفي الفترة الممتدة بين مطلع 2019 والنصف الأول من شهر كانون الأول 2021، ازداد سعر الدولار نحو 18 ضعفاً من دون أن يكون هناك أي أفق لأي حل يلوح في الأفق سواء لجهة السيطرة على تقلباته أو خفضه. عملياً، يتغذّى سعر الدولار على مفاعيل إدارة الأزمة التي ما زال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يتولاها برعاية الحكومة. فهو قرّر أن يشطب خسائر القطاع المالي من خلال ضخّ ليرات إضافية في السوق، وهذا الأمر يغذي تضخّم الأسعار لتصبح هناك حاجة إضافية إلى مزيد من الضخّ التي تنعكس زيادة في سعر الدولار. هذه الحلقة المقفلة متواصلة، ومعها يتواصل انعدام الثقة في السوق ما يترك المجال مفتوحاً أمام زيادة الطلب على الدولار وادّخاره كعملة آمنة لحفظ الثروة أو الأصول.

لكن ليست هذه الحلقة هي المحفّز الوحيد لارتفاع السعر، ففي الفترة الأخيرة قرّر مصرف لبنان أن يوقف تمويل السلع الأساسية بدولارات احتياطات مصرف لبنان، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار أكثر، لكن لا تزال هناك خدمات تُدفع على سعر صرف يوازي 1507,5 ليرات وسطياً، مثل دولار الاتصالات، ودولار الكهرباء، ودولار الجمارك، ودولار ضريبة القيمة المضافة أيضاً. الأخطر بين هذه العناصر هو الدولار الجمركي، إذ إن رفعه إلى المستوى الذي يروّج له، أي في إطار سعر صيرفة سيكون بمثابة ضريبة هائلة ترفع الإيرادات الجمركية أضعاف ما كانت عليه سابقاً، وسيتم تحميل هذه الكلفة الإضافية إلى المستهلكين، ما يعني تضخماً في الأسعار يتطلب ضخّاً إضافياً في الليرات وطلباً أكبر على الدولار. وانعكاس الدولار الجمركي يشمل أيضاً ضريبة القيمة المضافة التي ستُحتسب في التحصيل الجمركي على أساس الدولار الجمركي الجديد... مصرف لبنان يعمل حالياً على تجفيف السوق من السيولة بالليرة، لكنه سيواجه عاجلاً أم آجلاً عوامل دفع إضافية لسعر الصرف قد لا ترتبط فقط بالسيطرة على الكتل النقدية.